

PROVISIONAL

S/PV.3046
31 January 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والأربعين بعد الألف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)

الرئيس : السيد ميچور

الأعضاء :

الرئيس يلتسين	الاتحاد الروسي
الرئيس بورخا	اكوادور
السيد مارتن	بلجيكا
السيد فييفا	الرأس الأخضر
السيد شاموياريرا	زيمبابوي
السيد لي بينغ	الصين
الرئيس ميتران	فرنسا
الرئيس بيريز	فنزويلا
الملك الحسن الثاني	المغرب
السيد فرانيتزكي	النمسا
السيد راو	الهند
السيد جيزنسكي	هونغ كونغ
الرئيس بوش	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ميازاوا	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

إذا ما سمح لي زملائي ، فساعدني ببيان استهلالي موجز لجلستنا اليوم . إن هذا الاجتماع فريد . فنحن نجتمع في وقت يتسم بتغير بالغ الخطورة والأهمية . منذ سنة واحدة فقط تصدى المجلس لتحدي غزو العراق للكويت ، وواجه المجلس ذلك التحدي بنجاح كبير . ولكننا نواجه اليوم تحديات جديدة ، ولكي نضع مساراً جديداً لمواجهة هذه التحديات ، رأيت أن من الصواب أن نجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات لأول مرة على الإطلاق . يجب علينا اليوم أن نبين أن مجلس الأمن يتصرف وفي ذهنه هدف مشترك .

أرحب ترحيباً حاراً بوجود هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات اليوم . فهو دليل على الأهمية التي نعلقها جميعاً على الأمم المتحدة وعلى التزامنا بمثلها . إننا نأتي اليوم من جميع أنحاء العالم . وكل بلد من بلداننا له خصائصه الذاتية وشواغله الخاصة ولكننا متحدون في جانب فريد واحد . إننا متحدون في التزامنا بتعزيز المجتمع الأوسع الذي ننتمي إليه ، وبتوطيد الأمن الجماعي ، وبميانة السلم والأمن الدوليين .

لقد كان هدفي من عقد هذا الاجتماع الاستثنائي صباح اليوم أن تخدم مناقشتنا أربعة أغراض هامة . أولاً ، أن وجودنا اليوم يمثل نقطة تحول في العالم وفي الأمم المتحدة . فقد شاهدنا نهاية الحرب الباردة في الساحة الدولية . والدول الأعضاء في هذه المنظمة تنقسم وتصلح أنفسها . وهذا يقدم فرصاً هائلة ، ولكنه يحمل في طياته

مخاطر جديدة أيضا . وفي الأمم المتحدة ، انتهت مدة ولاية السيد بيريز دي كوييار . لقد خدم المجتمع الدولي سنوات عديدة بامتياز متفرد ، ويسعدني أن أتقدم اليه بالشكر على ذلك العمل . ونحن هنا اليوم لا نريد فقط أن نتمنى لخلفه ، الدكتور بطرس بطرس غالي ، النجاح ، ولكن أيضا لنعرب له عن دعمنا الكامل في اضطلعه بولايتيه . إن الحالة الجديدة في العالم بحاجة الى أفكار جديدة والى زخم جديد .

ثانيا ، ينبغي علينا اليوم أن نؤكد من جديد التزامنا بمبدأ الأمن الجماعي ، وبحسم النزاعات بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ينبغي أن نرسل إشارة واضحة على أننا ، من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، عازمون على مواجهة التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين .

ثالثا ، ينبغي علينا أن ننظر مجددا اليوم في السُّبل التي يمكن من خلالها توطيد الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة وأن ننظر في أفضل السبل لتطويرها وتحديثها . لقد آن الأوان لأجراء مراجعة شاملة لجميع الأدوات المتاحة لنا : الاجراءات الوقائية - تغادي الأزمات من خلال رصد أسباب النزاع ومعالجتها ؛ صنع السلم - استعادة السلم بالوسائل الدبلوماسية ؛ حفظ السلم - تخفيف التوترات لتعزيز الجهود الهادفة إلى استعادة السلم وتدعيمها . هذه باعتقادي هي المسائل التي ينبغي لنا النظر فيها الآن . وحتى في هذا اليوم ونحن نجتمع هنا ، تجري عمليات صيانة السلم على قدم وساق في افريقيا والشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا . والحاجة إلى هذه العمليات ليس من المرجح أن تتناقص في المستقبل . ينبغي أن ننظر كيف يمكن لنا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الفعالة وكيف نضمن توافر الموارد الضرورية ، المالية والمادية ، لنمكنها من القيام بذلك . وبالطبع ، يكتسي دور الأمين العام في كل هذه المجالات أهمية حيوية .

رابعا ، ينبغي أن نُلزم أنفسنا اليوم مجددا بتوطيد السلم والأمن الدوليين من خلال زيادة تدابير تحديد التسلُّح . إن الأنشطة الرامية إلى كبح تكديس ونقل الأسلحة ، ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل تؤثر على كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . لقد أصبحت سياسة تحديد التسلح سياسة عالمية حقيقية . وإن دور هذه المنظمة - ليس دور مجلس الأمن فحسب وإنما المنظمة برمتها - دور يكتسي أهمية متزايدة .

وإذ نجتمع للنظر في المسؤوليات المحددة لمجلس الأمن ، فإن الشواغل الأوسع للمجتمع الدولي - حتى وإن لم نناقش كلها اليوم - ماثلة أيضا في أذهاننا . ومن الصحيح بالطبع أنه لا يمكن لنا أن نأمل ، دون الرفاهية والتنمية الاقتصادية في

تحقيق السلم والاستقرار الدائمين . ولكن من الصحيح بنفس القدر أيضا انه لا يمكن للتنمية الاقتصادية المتواصلة أن تتحقق إلا عندما يتم ضمان ظروف السلم والأمن فكلهما مطلوبان . وعندما يتوفر الإثنان فقط يمكن توجيه الموارد إلى حيثما تكون الحاجة إليها أمّ - أي نحو الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم .

إن السطر الاول من ميثاقنا - ميثاق الأمم المتحدة - لا يتحدث عن الدول والحكومات ، إنه يتحدث عن الشعوب . وأمام العالم اليوم أفضل فرصة للسلم والأمن والتنمية منذ إنشاء الأمم المتحدة . وآمل ، شأني شأن مؤسسي الأمم المتحدة أنفسهم ، أن نتمكن اليوم من تجديد العزم المعقود والذي تجسد في الميثاق - أي العزم على توحيد جهودنا لتحقيق أهداف الميثاق بما يخدم مصلحة جميع الشعوب التي نتشرف بتمثيلها . هذا هو دورنا ، وأتمنى للمجلس النجاح في عمله اليوم .

أعضاء مجلس الأمن ، إن أماننا الكثير الذي ينبغي عمله اليوم . وبموجب العرف المتبع ، وبموافقتكم سأدلي ببيان بلادي بعد أن يتحدث جميع الزملاء الآخرين . نبدأ الآن مناقشتنا ، وأدعو الأمين العام ليخاطبنا .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أصحاب

الغخامة : يشرفني عظيم الشرف أن أرحب بكم في هذا الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن . إن أهمية هذا الاجتماع تفوق قيمته الرمزية . إنه مناسبة من المناسبات التي يعزّز الرمز فيها المضمون . إن وجودكم هنا لدليل ساطع على تعويلكم على الأمم المتحدة . وهذا التعبير عن الدعم يثلج صدر الأمين العام الذي انتخبتموه لتوكم .

ما من اجتماع جاء في وقت أنسب من هذا الاجتماع . وإذ تبدأ الحقبة الجديدة عهدا ، فإنها تستدعي الأفكار والأعمال على السواء لإرساء الحياة الدولية على أسس أقوى . أي شكل سيتخذ النظام الجديد الطالع ، وأية دفاعات ستقام ضد الفوضى والإرهاب ، وكيف يمكن القضاء على أوجه عدم الإنصاف المتجذرة ، كل هذه تتوقف على حكمة وبصيرة وحنان القيادة العالمية . إن زعماء الأمم الذين يشتركون في مبادرات جماعية ، هم الذين يقدرّون لا على معالجة المشاكل الظاهرة للعيان فقط وإنما أيضا الاحباطات والمخاوف الكامنة وراء تلك المشاكل والتي تسبب تفاقمها . ولما كانت

لقاءات قمة أخرى تنعقد على نحو منتظم ، فإنه لمما يتناسب مع هذا الزمن الذي تتسارع فيه خطى التاريخ أن ينعقد مجلس الأمن أيضا على مستوى القمة بصورة دورية لتقييم الحالة في العالم . فإذا حظي اقتراحي هذا بالترحيب ، فإن من شأنه تعزيز الهيبة والسلطة التي تحتاج إليها الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة . ومن شأنه أيضا المساعدة على ضمان مرور هذه الهيئة بالتغير الذي يأمل العالم أن يكتمل قبل الذكرى الخمسين لتأسيسها في ١٩٩٥ .

قلّما وجدت حقبة في التاريخ الحديث أشد حرجا من هذه الحقبة . إن الشورى التي تحتاح أجزاء كبيرة من العالم لا تستمد زخمها وصدقها من ايديولوجية بائسة أو ايديولوجية بعثت من جديد وإنما من الحاجة الفطرية لدى الناس إلى الحرية والعدالة والتضامن فيما بينهم وإلى الاعتراف بهويتهم . وأبعاد النظام العالمي الذي ستؤدي إليه لا تزال غير واضحة على الافهام . لكن دروسا عدة يجري بالفعل استيعابها :

- إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الصعيد الوطني يقتضي وجود عملية موازية على الصعيد العالمي . وعلى الصعيدين ، يستهدف هذا إقامة حكم القانون . وبالنسبة للمجتمعات الوطنية ، تعني الديمقراطية تعزيز مؤسسات المشاركة الشعبية والإجماع والتعددية السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الاقليات . وبالنسبة للمجتمع العالمي ، يعني هذا إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية واشتراك كل الدول في تطوير معايير جديدة للحياة الدولية . والدول الصغيرة يمكنها الاضطلاع بأدوار كبيرة ببناء ، وسجل الأمم المتحدة يثبت أن الإرادة السياسية والابداع السياسي يمكنهما الاسهام مساهمة مثمرة في تحقيق السلم أكثر من القوة العسكرية أو الاقتصادية . وحيثما تتسم هذه المشاركة بالتردد ، فينبغي التشجيع عليها . وهذا ، بدوره ، يقتضي الاستعداد للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ويتطلب الاستعداد لتقديم مساعدة خاصة لعملية نشر الديمقراطية .

- بطبيعة الحال ، سيكون من السذاجة ان نغترض أن نشر الديمقراطية ، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي ، سيحل وحده كل مشاكلنا . فعلى الصعيدين ، تكون الديمقراطية نبتة ضعيفة تحتاج إلى تربة تغذيها عمادها السلم والأمن

والتنمية الاقتصادية . ولذلك ينبغي تطوير وسائل جديدة للحيلولة دون وقوع المنازعات الداخلية أو المواجهات فيما بين الدول .

- وتكتسي سيادة الدولة في هذا الإطار معنى جديدا . فبالإضافة إلى بعدها المتمثل في كونها حقا هناك بُعد المسؤولية ، على المعيّدين الداخلي والخارجي . إن انتهاك سيادة الدولة كان وسيظل إساءة للنظام العالمي . ولكن إساءة استخدامها قد يقوض أيضا حقوق الإنسان ويعرض للخطر الحياة العالمية السلمية . فالحروب الأهلية لم تعد حروبا أهلية والمذابح التي ترتكب باسمها ستجبر العالم على ألا يقف متفرجا إزاءها . إن النزعة القومية الضيقة التي تعارض أو تتجاهل معايير النظام الدولي المستقر والنزعة القومية الأضيق التي تقاوم التكامل الاقتصادي أو السياسي السليم يمكن أن تُخلّ بالتعايش السلمي العالمي . فالأمم مترابطة متكافلة ، والحدود الوطنية هشة جدا والطبيعة عبر الوطنية للواقع - في ميداني التكنولوجيا والاستثمار من ناحية ، والفقر والبؤس من ناحية أخرى - تجعل من الخطورة السماح بإنعزالية أنانية .

إن الامن الجماعي لا يمكن أن يقوم إلا على ثقة وحسن نية جماعيين - ثقة بالمبادئ التي يُنظَّم بها ، وحسن نية في الوسائل التي يراد أن يُكفَّل بها . ومع كل الاضطرابات الواقعة في المجتمع العالمي ، لم تعد هناك سوى قوة واحدة يمكنها أن تفرض النظام على الغرض البادئة الظهور . إنها قوة المبادئ التي تسمو فوق المفاهيم المتغيرة للنفع الذاتي .

(تكلّم بالفرنسية)

والآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، يجب علينا أن نعمل على تفادي نشوب أو انبعاث نزاعات جديدة . إن تفجر القوميات الذي يدفع بلدانا ذات جماعات عرقية عديدة الى الانقسام تحد جديد للسلم والامن . فهل يمكن للأمم المتحدة أن تظلع بمسؤولياتها إذا ما تضاعف عدد أعضائها ، بدلا من أن تكون مكونة كما هي الآن من ١٦٦ دولة ؟ إن حمى القومية ستزير بلا حدود عدد الطوائف التي تطالب بالسيادة ، لأنه ستوجد دائما أقليات غير راضية في إطار الاقليات التي تحقق الاستقلال . والسلم الذي تهدده أولا النزاعات العرقية والحروب القبلية يمكن أن تعكره عندئذ في كثير من الاحيان نزاعات حول الحدود .

سيكون على الامم المتحدة أن تضع استراتيجية جديدة لمواجهة المطالب التحريرية الوجودية لطوائف عرقية وثقافية أو مطالبها بالحكم الذاتي . وسيكون عليها أن تضع في الاعتبار إمدادات الأسلحة الوافرة ، وتفاقم التفاوت الإقتصادي بين مختلف الطوائف وتدفق اللاجئين .

إننا نؤكد وبحق الدبلوماسية الوقائية ، التي تعني تحديد مناطق النزاع المحتملة ، وتوفير المساعي الحميدة في الوقت الذي تكون فيه تلك النزاعات لاتزال كامنة ، وحل الازمات قبل أن تتطور الى مواجهة مسلحة . وذلك يتطلب وسائل للمراقبة ، وشبكة اتصالات متقدمة ، وموارد مالية جديدة . وسيكون من الضروري أيضا الحصول على موافقة الدولة الواقعة فيها الازمة وكذلك موافقة الطوائف الشائرة وابتكار صيغ اتحادية جديدة للمستقبل .

وتلك الاستراتيجية كلها سيجري اتباعها تحت ضغوط ذات إلحاحية قصوى بينما تظلل سحب القتال والدمار ومور القتل والجرح واللاجئين الساحة السياسية . لقد نجحنا الى حد ما في إرساء أسس هذه الاستراتيجية الجديدة . نجحنا في حفظ وقف إطلاق النار أو في إعادة السلم في افريقيا ، وأمريكا الوسطى ، وآسيا وأوروبا . بل إننا تجاوزنا ذلك ، لقد اقتربنا حتى من مجال الإدارة المؤسسية للتمالح الوطني .

وخلف مخب النزاع ، واضطراب التطلعات والمشاعر ، هناك أمل - أمل فسي أن تتصرف الأمم المتحدة . إن الشعوب تتوقع من الدول الاعضاء ، وبخاصة تلك التي في وسعها أن تساعد ، أن تسمو فوق تنافساتها ، وأن تستجيب لاحتياجات الشعوب من الكرامة والإنصاف والعدالة ، وأن تجعل روح التمالح والحوار سائدة ، لأن بغيرها لا يمكن أن تتحقق تسوية للنزاعات بالطرق السلمية . وفي هذه اللحظة بالذات هناك الملايين من ضحايا الحرب والاستبداد والتعصب والظلم الاقتصادي تتابع بشغف مداولاتكم ، متوقعة إيجاد شفاء لأمراضها وبؤسها . وأملها لن ينضب هباء ، إذا ما اتخذ ذوو النية الحسنة والشجاعة والحس والرؤية زمام المبادرة لحل المشاكل التي راحت ضحيتها أرواح بشرية عديدة .

إنكم أنتم ذوو النية الحسنة . وباسم الرجال والنساء الذين يعملون في هذه المنظمة ، باسم الآلاف من الموظفين المدنيين ، والعسكريين والمراقبين والخبراء الذين يصنعون التاريخ في بلدان مترامية بعيدة ويحاولون إنهاء الحرب وبدء الحوار ، أشكركم على حضوركم هنا بيننا وعلى الأمل الذي يوقظه في نفوس الذين يسمعون في كفاحهم اليومي من أجل انتصار السلم والعدل السيادي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم السيد الامين العام .

وإنني أعلم أن المجلس يتطلع الى الاستماع اليكم في العديد من المناسبات في الاعوام المقبلة . شكرا جزيلا على ما كان عليكم أن تقولوه لنا اليوم .

والآن ادعو رئيس فرنسا الى مخاطبة المجلس .

الرئيس ميثران (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود أولاً

أن أشرككم على مبادرتكم التي جمعتنا معا هنا أعضاء في مجلس الأمن . إنه حدث بالغ الأهمية ، كما أكد نوا الأمين العام . وأود أن أخبره عن مدى ضرورتنا إذ نراه اليوم يتراءى مجتمعنا الدولي العظيم . وإنني أتمنى له كل نجاح في عمله الذي لن ندخر وسعا في تأييدنا له وبالإضافة الى كلمات التشجيع هذه ، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد بيريز دي كوبيار ، وهو امتنان أعربتم عنه أنتم ، السيد الرئيس ، بالفعل .

لقد أملت شخصيا في عقد اجتماع مثل هذا منذ عشرة أشهر عندما كنا عند نهاية الحرب التي شنت للرد على العدوان ولاستعادة القانون والنظام ، تحت رعاية الأمم المتحدة . لقد كانت تلك خطوة جديدة وهامة ، رغم أن الحرب جلبت بطبيعة الحال وبطريقة لا يمكن تجنبها المعاناة في أعقابها .

لقد وقعت اضطرابات عديدة منذ ذلك الوقت ، وألقي بأناس في طريق الحروب الأهلية واضطرابات كيانات سياسية كبيرة طويلة الأجل .

أين نتجه ؟ إننا نبحث عن علامات تدل على الطريق ، ولكننا لا نجد دائما . ودور مجلس الأمن والجمعية العامة أن يحددوا الطريق .

لقد أصبح الاضطراب وعدم إمكانية التنبؤ هما القاعدة . يقال إنه ربما كانت هناك أشياء كثيرة تحدث في نفس الوقت وأن الشيء الدائم الوحيد اليوم هو التغيير . ولكن هل علينا الآن أن نبكي على النظام القديم ونُفَضِّل مع غوته ، الكاتب الألماني الكبير ، الظلم على الفوضى ؟ بالتأكيد لا ! فقد نمت الحرية في العالم . ويجب أن نواصل مساعدتها .

هل هناك أية استجابات واضحة ، من الصحيح أن أي وقت أزمة ، كالذي نعيشه الآن ، هو أيضا وقت اختيار . فمن ناحية هناك حرب وهجرة وتفسخ دول وإرهاب . فهل هي من الأمور التي لا يمكن تجنبها ؟ إننا يمكننا أن نمنعها . هذا هو تأكيدى الأول . ومنعها هو بالتحديد المهمة الرئيسية الملقاة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا للميثاق .

كانت الحاجة تدعو الى عقد اجتماع مثل اجتماع اليوم منذ آذار/مارس من العام الماضي . ولقد كان رئيس الوزراء ميچور على حق تماما : فالوقت قد حان لدعوتنا الى الحضور هنا . وهذا لا يعني بأي حال أن كل شيء يتوقف علينا - ولكن الكثير يتوقف علينا فعلا .

اسمحوا لي أن انضم الى زملائي في تحديد معالم الطريق الواجب علينا اتباعه . أولا ، أن العالم المتأزم حاليا يتطلب وجود أدوات للقيام بعمل عالمي شامل ؛ ثانيا ، يتعين علينا أن نضمن الأمن الجماعي ؛ وأخيرا ، لابد أن نبكر أشكالا جديدة للتضامن .

وغني عن القول إن بياني لن يكون شاملا ، فالوقت المتاح لنا لكي نقول ما نريد قوله محدود - وقد يكون ذلك شيئا طيبا . سأكتفي بطرح بعض الافكار وبعض الخطط .

من الحقائق الثابتة أن مشاكل العالم الكبرى ، منذ عام ١٩٤٥ ، تتطلب نهجا عالميا . وعلينا الآن أن نبذل أدوات ذلك العمل العالمي : أدوات للأمن ، وللطريقة التي نوسع بها نطاق الوسائل المتاحة لمجلس الأمن من أجل التدخل . ولنأخذ ، على سبيل المثال ، القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أنهى حرب الكويت . إن تنفيذه الصارم ضروري لاستعادة السلام في الشرق الاوسط ، ولكن هذا لا يكفي . فمن الواضح أن الحالة تستدعي إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وهذا يعني مشاركة جميع دول المنطقة ومناطق أخرى . ويستدعي أيضا الانضمام العالمي الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفرنسا ، فيما يخصها ، بصدد التصديق على تلك المعاهدة ، وستصبح أيضا طرفا في البروتوكول الإضافي الاول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة ثلاثيلولكو - التي سيحتفل بعد اسبوعين بذكرائها السنوية الخامسة والعشرين .

إلا أن إنشاء مثل هذه المنطقة يقتضي أيضا اعتماد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية . وذلك شيء ممكن ، وهو ما يجعلني أدعو جميع الدول الى الحضور الى باريس للتوقيع على مثل هذه الاتفاقية قبل نهاية هذا العام .

ينبغي لنا أيضا أن نرصد عمليات نقل الأسلحة وأن نحد منها ، وأن نعجل ،
 مثلما اقترح الرئيس بوش والرئيس يلتسن بكل صواب ، بإجراء تخفيضات حقيقية في
 الأسلحة النووية . وعلينا أن نقيم صلة أوثق بين مفهومي عدم الانتشار ونزع السلاح .
 وهلم جرا .

لم نعد الآن منخرطين في سباق نحو التسلح المفرط ؛ كلا . وهذا نبأ رائع .
 وعلى الجميع الآن أن يشاركوا في نزع السلاح النووي ، شريطة أن تكون جميع
 الدول المعنية قادرة ، في المقام الأول ، على كفالة أمنها . ولا ينبغي أن تكون هناك
 تفاوتات كبيرة بين القدرات النووية المتوفرة لدى مختلف الأطراف .
 أما التكافل الاقتصادي فهو حقيقة بديهية أخرى . وأمامنا طريق طويل لكي نجني
 الفوائد العملية لمثل هذا التكافل . ويمكننا الآن أن نخفض الميزانيات العسكرية
 لصالح التنمية . وأذكر هنا بأن الكثير منا قد دعوا إلى مواصلة الحوار بين الشمال
 والجنوب . فنحن لا نريد أن تزداد الهوة اتساعا . لابد لنا أن نواصل العمل الذي سبق
 أن بدأناه ، بشأن مسألة الديون مثلا ، وذلك بالنظر في وضع البلدان ذات الدخل
 المتوسط من بين الدول الأقل غنى . وأذكر هنا حالة فنزويلا وفرنسا : فقد عكفنا على
 العمل منذ تموز/يوليه ، دون ضجة كبيرة ، للتوصل إلى اتفاق بين مستهلك للنفط
 ومنتج له .

وعلينا أن ننقح الكثير من أساليبنا ومفاهيمنا ونهجنا .
 ولن أسهب هنا في مسألة البيئة . فثمة مؤتمر سيعقد في القريب العاجل في
 ريو دي جانيرو بشأن هذا الموضوع ، وسيكون علينا فيه أن نتناول الموضوع من منظور
 عريض لكي ننقذ الكوكب ، وأن نمكن الشعوب ، في الوقت ذاته ، من كفالة تقدمها .
 فالشعوب كثيرا ما تضطر إلى تغيير التوازن الطبيعي لأنها لا تملك أية وسيلة أخرى
 للعيش .

أما حقوق الإنسان فقد انتصرت - وآمل ألا يكون انتصارا مؤقتا - في الصراع
 الأيديولوجي للحرب الباردة .

إنني لا اقترح نظاما جديدا . ولا أبقي سوى تذكير المجلس بأن الديمقراطية تبدأ في المدرسة . وعلينا أن ننظر في الدور الذي تطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأن نجدد هذا الدور لنجعله قدوة ، ولا بد أن ندعمه . وقد حان الوقت لأن تبادر الدول التي تركت اليونسكو بالعودة إليها والإسهام في مهمتها العظيمة .

أما الأمن الجماعي فسيتمرض سريعا للخطر ما لم نهيه له ظروفًا تتواكب معه . فقد أثبتت تجربة الماضي أنه ما من شيء يمكن القيام به دون تصميم الدول ، والدول الكبرى بصفة خاصة ، على نهذ شريعة الغاب والمبدأ القائل بأن القوة هي الحق . وذلك التصميم مكرس في ميثاق الأمم المتحدة الذي ظل معرقلا فترة طويلة . أما اليوم فقد أصبح بالإمكان استخدام جميع أحكامه . وعلينا أن ننفذها دون إبطاء .

إنني واثق بأن زملاء غيري سيقومون أيضا بتقديم اقتراحات لكفالة قدر أكبر من الفعالية لعمليات صيانة السلم . وأعلن هنا أن فرنسا ، من جهتها ، على استعداد لوضع قوة من ألف جندي تحت تصرف الأمين العام لعمليات صيانة السلم ، في أي وقت ، بمجرد أخطارها قبل ٤٨ ساعة . ويمكن مضاعفة هذا العدد في غضون اسبوع . وهذا الوزع سيتطلب مشاركة لجنة الأركان العسكرية على النحو المنصوص عليه في الميثاق .

ثانيا ، مما لا غنى عنه أن تطور الدبلوماسية الوقائية . وينبغي لأعضاء المجلس أن يأخذوا على عاتقهم تزويد الأمين العام ، على نحو منتظم ، بمعلومات عن الأمن الدولي ، وأن يفوضوه في إقامة اتصالات مستمرة مع نظرائه من رؤساء المنظمات الإقليمية . ولا ينبغي بعد الآن إغفال الفصل الثامن من الميثاق ، المعني بالترتيبات الإقليمية فلا بد أن نتمكن من اللجوء عند الضرورة إلى هيئات جديدة لتلبية احتياجات محددة .

وفيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، قُدمت مقترحات في الآونة الأخيرة ، منها على سبيل المثال ما قُدم من جانب ألمانيا . وهي مقترحات جيدة . وهذا ما يجعل فرنسا تومي بإنشاء مناديق إقليمية لتحويل البحث والتطوير العسكريين إلى الانتاج المدني ، وذلك ، أولا ، لمصلحة دول جديدة : جمهوريات لها احتياجات

عاجلة ، كانت في وقت من الاوقات تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق . وإنني على ثقة بأن بلدانا أخرى ستفيد من ذلك أيضا ، بما في ذلك دول الشرق الاوسط . وبالمثل ، وعلى غرار النموذج الاوروبي ، لماذا لا ننشر في كل منطقة هيئات مختمة للتحكيم ؟ والمجموعة الاوروبية لديها بالفعل مثل هذه الهيئة . تلك هي بعض الادوات الممكنة .

علاوة على ذلك ، يتعين علينا أن نكفل للأمم المتحدة تمويلا منتظما ومتزايدا . وبلوغا تلك الغاية لابد من دفع المتأخرات . ولا ألمح هنا الى أحد بعينه ، ولكنني أذكر المجلس بأن ذلك سيقدم الدليل على أن روح التعاون ستكون سائدة في عملنا .

وتتعلق نقطتي الثالثة والاخيرة بالظروف المؤاتية للتضامن الجديد . إن الامن لا يمكن تصويره من المنظور العسكري فقط . فمن الواضح أن له جانباً اقتصادياً يفوق في الواقع الجوانب الأخرى مع مرور الوقت ومادام انعدام الامن الاقتصادي لا يولد منازعات عسكرية جديدة .

ويمكن تقديم العديد من المقترحات . ولا ينبغي أن يسمح للمواجهة بين الشمال والجنوب أن تحل محل المواجهة بين الشرق والغرب . وانهي واثق من أن الجميع متفقون على ذلك . فالسياسة مثل علم الاقتصاد ونزع السلاح والتنمية الاجتماعية والبيئة ، تعيدنا الى نفس القانون - قانون التضامن . ولفترة طويلة لم يكن مصطلح "البلدان النامية" العام يتفق مع الواقع . فقبل ٢٠ سنة كنا نستطيع أن نؤمن بالتقدم العام والمنظم . واليوم توجد في الحقيقة فئتان رئيسيتان من البلدان : بعضها نجحت في تحقيق التقدم ، ولكن بلدان كثيرة أخرى - بصورة خاصة في افريقيا وفي أماكن أخرى أيضا ، مثل شبه جزيرة الهند الصينية - غارقة في وضع لا يمكنها أن تغلت منه دون مساعدتنا .

وإذا وجدت عدة أنواع من البلدان النامية - مستخدماً المصطلح التقليدي الذي اعترض عليه - فإننا بحاجة الى أشكال مكيفة من المعونة . ان البلدان النامية التي تنمو بالفعل تحتاج الى استثمارات خاصة وعامة ، واثمنات بغوائد رخيصة ، وزيادة في التجارة الدولية . وهنا تكمن أهمية المفاوضات الدولية الجارية حالياً .

وبالنسبة للبلدان الأخرى التي لم تنجح بعد في تحقيق تنمية حقيقية ، فلا حاجة الى التأنق بالكلام : كيف يمكن إعادة دمجها في الاقتصاد العالمي ؟ ينبغي لنا بالفعل أن ندرس هذه المسألة ، مركزين بشكل خاص على ضرورة التحكم بأسعار السلع الأساسية . وإلا ستظهر أوضاع لا تطاق وستجد البلدان ذات النوايا الطيبة ، التي تعمل وتحمل مواطنيها عبئاً كبيراً ، أنفسهم في أزمات مريعة في كثير من الأحيان . وأن ما لديها من خطط انتعاش على فترة السنتين أو السنوات الثلاث أو السنوات الخمس ستتهار بسبب بسيط هو تأثير اسبوع واحد من المضاربة الدولية .

هذه هي بعض المسائل التي أود أن يدرسها المجلس . وانني آمل مخلصا - وبلادي
تطلب - أن يعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية يمكننا من تنشيط تفكيرنا
في التنمية ذاتها وإبراز البعد الإنساني للأمور .

هذا ما أردت أن أقوله اليوم . اننا نمر في أوروبا - وبشكل خاص في أوروبا
الغربية - بتجربة لم يسبق لها مثيل : تجربة مجتمع عاش حروبا مريعة . لقد احتكرت
هذه الحروب كامل تاريخ هذا القرن ، وكدمت الخراب فوق الكارثة ، وأطاحت لأمم طويلة
بكل فرصة اتاحت لقارتنا . ولكننا قررنا قبل أكثر من ٤٠ عاما أن نسوي خلافاتنا
بالتفاوض ، للتوصل الى الوفاق اللازم ، وتعلمنا أن نتشاطر سياداتنا ومواردنا
بالتساوي بما فيه مصلحة الأمن والخير العام .

لا أرغب في أن أجعل ذلك مثالا يحتذى . ان كثيرين في أماكن أخرى لديهم الكثير مما
يمكننا أن نتعلمه بالاعتداء . وكلهم أغنياء بالتقاليد والثقافة والإسهامات في
الحضارة العالمية . ما أطلبه منكم ، أصحاب السعادة ، أن تتفعلوا ، بالنيابة عن
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، باستغلالها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الرئيس ميثران على
ملاحظاته . إن مبادرة الدعوة الى عقد اجتماع من هذا النوع جاءت بالأصل من الرئيس
ميثران قبل بضعة أشهر ، ويسعدني أن أتمكن من تنفيذها اليوم .
أدعو الآن الرئيس الدستوري لإكوادور لأخذ الكلمة .

الرئيس بورخا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في خضم الشواغل التي
تؤثر على روح إنسان العصر في هذا العقد الأخير من القرن العشرين تبرز أربع مسائل
أساسية .

المسألة الأولى هي العنف بجميع أشكاله وأنواعه ومظاهره : العنف من الأعلى
والعنف من الأسفل ، العنف المؤسسي وعنف الاحتجاج ، العنف السياسي والعنف الاقتصادي ،
العنف الديني والعنف العرقي - باختصار ، جميع أشكال العنف المتعددة والمدمرة التي
تحيط بالعالم .

ثم لدينا المسألة القديمة وهي وجوب خضوع السلطة السياسية للقانون - بعبارة أخرى ، حدود السلطة ، وهي مشكلة ضمير بالنسبة لأي إنسان واع وتشير مناقشة أخلاقية عميقة حول العلاقة بين المجتمع والفرد ، والتوازن بين السلطة والحرية ، ووضع حدود للسلطة والأمن القضائي للمحكومين ، واحترام حقوق الإنسان .

وأحد شواغلنا الأخرى هو دون ريب حماية البيئة باعتبارها تعبر عن التضامن مع الذين سيلحقوننا في هذه المغامرة المشيرة للحياة على كوكبنا والذين نتحمل تجاههم التزاما أخلاقيا بتوريثهم الماء العذب ، والهواء النقي ، والأرض الخصبة ، والحقول الخضراء . ومن الحقائق الواضحة أنه لا يمكن لأحد أن يدعي امتلاك نقاء الهواء أو عذوبة الماء .

وأخيرا ، التنمية الإنسانية ، التي تتجاوز ، أكثر بكثير من التنمية الاقتصادية ومجرد التكديس للثروة المادية ، الاستهلاك المادي والتي تتضمن سلسلة واسعة من الممتلكات والقيم الملموسة وغير الملموسة التي تحدد بمسيرة مشتركة نوعية حياة الإنسان .

ومن الواضح أن هذه الشواغل ، على الرغم من أنها ليست الشواغل الوحيدة ، هي التي تسود بشكل عميق على روح البشرية اليوم . ولفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما ولد مفهوم التنمية الاقتصادية ، كان السؤال الذي يطرح : ما هو إنتاج المجتمع ؟ وكان الجواب يعطى دائما بمصطلحات اقتصادية قياسية للنتائج القومي الإجمالي . ولكن الأمور تغيرت اليوم وأصبحت الأسئلة مختلفة . كيف يقاتل سكان بلد ما ؟ ما هو مستوى حياتهم ؟ والأجوبة يجب إيجادها في الطريقة التي توزع بها ثمار التقدم في أي مجتمع وتلبى بها الاحتياجات الأساسية للإنسان . ووفقا لمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته ، يتضمن ذلك امتداد العمر ، والتعليم ، والأمن الشخصي ، والحرية السياسية ، ومشاركة المجتمع ، واحترام حقوق الإنسان .

وكما أشار الرئيس ميتران لتوه ، هذا هو البعد الإنساني للتنمية . وفي الماضي ، كان الشاغل كميًا في طابعه ، يتعلق دوماً بمؤشرات الانتاج الوطني التي تقاس بصيغ القياس الاقتصادي التي كانت خداعة في أحيان كثيرة في البلدان ذات التناقضات الحادة . واليوم ، أصبح الشاغل نوعيًا وأصبحت التنمية البشرية تعني الحرية ، والصحة ، والامن ، والرفاه ، والثقافة ، والبيئة ، ورضى الإنسان عن عمله ، واستخدام وقت الفراغ استخدامًا مفيدًا ومجموعة واسعة من القيم الأخرى .

إن التنمية الاقتصادية لا تفترض مسبقاً بالضرورة أو تلقائياً التنمية البشرية . فهناك بلدان على الرغم من مستويات النمو الاقتصادي العالية فيها تعاني من مشاكل اجتماعية غير مقبولة . وبالعكس هناك بلدان أخرى ينخفض فيها الدخل الفردي ولكنها مع ذلك قد وصلت إلى مستويات لا بأس بها من التنمية البشرية .

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٤٧ عاماً استجابة للحاجة الماسة إلى الأمن والسلم في العالم بعد المعاناة التي تجل عن الوصف والتي نجمت عن الحرب العالمية الثانية . وقد استلهم ميلادها في ذلك الوقت المثل الأعلى المعبر عنه ببلاغة في ديباجة ميثاقها ، التي تنص على ما يلي

"نحن شعوب الأمم المتحدة

وقد آلينا على أنفسنا

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت

على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ..."

مازلنا بعيدين عن الانتصار الكامل في معركة السلم . فماتزال هناك نوايا عدوانية وعقد نقص تؤدي إلى العنف وكره الآخرين في عقول بعض القادة السياسيين . فالتعصب الديني والعنصرية والقومية المتطرفة والخوف من الأجانب كلها تشكل تهديدات للتعایش المتناغم بين الشعوب . لقد أسدت الأمم المتحدة خدمات جليلة للبشرية . فلننتخيل مدى اختلاف عالم اليوم عن العالم قبل خمسين عاماً . لا بد أننا نذكر الطبيعة النازية الغاشية لفظائع الحرب وماتلاها من مواجهة بين الشرق والغرب بصراعها الدائم لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وجنود النفقات العسكرية ، وصواريخ إس إس ٢٠ وبرشينغ ٢ ، التي كانت موجهة ضد الحضارة البشرية ، وسلام العالم الذي خضع لتوازن الرعب . وينبغي أن نتذكر هذه العناصر اللاعقلانية والحربية لكي يزداد إعجابنا بالعمل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ٥٠ الأولى من وجودها وتقديرنا له .

فلنبدأ بتذكر مدى التأثير على مصير البشرية من جراء تلك المبادرة التي اتخذت في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو بإنشاء مجتمع دول قادر ، على أساس الوحدة وتوافق الآراء ، على حل المشاكل التي ما كان يمكن للدول فرادى أو بمعزل بعضها عن بعض أن تحلها .

وهناك توازن واضح بين العملية القديمة لإنشاء المجتمعات البشرية وعملية إنشاء مجتمع الدول . ففي الحالتين تتواجد نفس العوامل الدافعة . في الحالة الأولى اضطر الانسان الذي هو كائن ناقص عاجز عن تلبية احتياجات وجوده بنفسه الى توحيد جهوده مع الآخرين لضمان البقاء ، وفي الحالة الثانية اضطرت الدولة التي أثبتت مع مرور السنوات عجزها عن أن تحل وحدها مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى إنشاء مجموعات دولية بغية توحيد القوى وتحقيق الاهداف المشتركة .

إن جان جاك روسو ، وهو أحد الدعاة الكلاسيكيين للتفكير السياسي والفكر العالمي ، في تفسيره لاصول المجتمع الانساني ، قد أكد أن أعضاء المجتمع في داخله : "يعطون جزءا من أنفسهم للجميع ولكنهم لا يعطون أنفسهم لأي شخص على وجه التحديد ، وحيث أنه في أي مشاركة من هذا النوع تتمتع الأطراف بحقوق متساوية بعضها تجاه بعض ، فإن المرء يكسب في هذا التبادل نفس قدر ما يخسره ، وقدرة أعظم على حماية ما لديه" .

ويحمل نفس الشيء في المجال الدولي . فإن حرية الدول التي تسمى بالسيادة لا تقوض وإنما تدعم بإنشاء منظمات دولية . وجورجيو ديل فيتشيو ، الفيلسوف والقانوني الايطالي ، يقول في إشارته الى هذه المسألة ما يلي :

"لا يمكن أن نصبح أحرارا حقا إلا بالالتزام بقانون طبيعتنا . وبالتالي فإن سيادة الدول لا تتأكد حقا على هذا النحو إلا عندما لا تخون الدولة جوهرها ، أي طبيعتها كمشارك في مجتمع ممكن ولازم للدول ، لا تتمتع فيه بالسلطة على تجاهل أو إنكار طبيعتها الذاتية" .

وبعد الانفجار الداخلي للنظم الماركسية ، أي التداعي الداخلي لجدران أنظمتها وتساقطها ، اختفى التوزيع ذو القطبين للقوة العالمية واختفت معه المواجهة بين الشرق والغرب . وفي هذا الصدد ، أود القول إن مما يستأهل الشناء ذلك الإعلان الصادر منذ ساعات على الرئيسين بوش وويلسن عن استعدادهما للقضاء على القذائف النووية وخفض ترسانات الانمط الأخرى من الأسلحة الاستراتيجية . من شأن ذلك أن يكون خطوة كبرى على طريق نزع السلاح . وأقول هذا بصفتي قائدا يلتزم التزاما عميقا بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية اقترح في أيلول/سبتمبر الماضي أمام الجمعية العامة بتحكيم البابا يوحنا بولس الثاني لوضع نهاية لنزاع اقليمي طويل الامد بين بلدي وبيرو . ويسعدني في هذا الصدد أن أعلم مجلس الأمن بأننا منذ ذلك الحين قد بدأنا عهد تفاهم وتفاوض مع حكومة بيرو ، استلهمت التطلعات الى السلم والتعاون التي تراود الشعبين .

وما من شك على الإطلاق أن مرحلة جديدة في تاريخ البشرية قد بدأت . واعتقد أن هذا الاجتماع يرمز الى هذه الحقيقة . وهو بمثابة فتح صفحة جديدة من صفحات التاريخ . إن التحدي الذي نواجهه اليوم هو العدالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية والتنمية الانسانية . ومسؤولية الأمم المتحدة الاساسية هي الإسهام في تحقيقهما . فمهمتها الاساسية ونحن نتطلع الى المستقبل ينبغي أن تتمثل في انشاء نظام جديد يحقق للبلدان الفقيرة العدالة التي تسمح لها بالمشاركة على نحو منصف في الدخل العالمي ويوزع ثمار التقدم بعدالة . ولهذا تؤيد إكوادور بحماس المبادرة التي أشار إليها الرئيس متران قبل لحظات ، بشأن عقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية .

ولهذا فإن إكوادور تؤيد بحماس المبادرة التي أشار إليها الرئيس ميتران قبل لحظات لعقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية . وينبغي أن يكون من الواضح لنا أن وراء الفقر تكمن تهديدات خطيرة للسلم ، لأن شعوب اليوم ، بخلاف شعوب العصور الماضية ، أصدرت حكمها على الفقر . فقد كان الناس ينظرون إلى الفقر في الماضي كما ينظرون إلى الأشياء المنزلية ، وبنفس درجة التعود التي ننظر بها إلى الأشياء المنزلية ، ولكنهم لا يفعلون ذلك اليوم . إن الإيمان بأن الفقر يمكن تحاشيه يؤدي إلى التمرد ، ومن ثم تظهر اليوم معادلة سياسية خطيرة متفجرة هي أن الفقر زائدا الحكم التقييمي الصادر عليه زائدا التمرد يساوي انهيار السلم .

ويحدث نفس الشيء في الساحة الدولية . فقد أصبحت البشرية تدرك الاختلالات القائمة فيها . وصدرت أحكام أخلاقية تقييمية على حالات مختلف البلدان ، مما أضاف فعلا جديدا إلى علم الاقتصاد الحديث يستهدف دراسة أسباب فقر الأمم - على حد تعبير آدم سميث .

ولا شك في أن تنمية البشرية هي أهم مسائل عصرنا . إن التهديدات غير العسكرية للأمن تتزايد . وهناك فقر وبطالة وزعزعة اجتماعية في البلدان الهامشية الآن أكثر مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات .

ونهاية الحرب الباردة ، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير ، من شأنها أن تمكن البشرية من توجيه موارد مالية ضخمة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وترى إكوادور أن هذه هي أهم المهام الحاسمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المرحلة التاريخية الجديدة التي تبدأ اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أشكركم شكرا

جزيلا . لقد أسعدنا أن نستمع إلى المسائل المتصلة بالبيئة تطرح باستفاضة هذا الصباح . ويتطلع الكثيرون منا إلى الاشتراك في تلك المناقشة في ريو في وقت لاحق من هذا العام .

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لصاحب الجلالة ملك المغرب ليخاطب المجلس .

الملك الحسن الثاني : الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول

الله وآله وصحبه .

إنها لمبادرة طيبة أن يتولى معالي رئيس وزراء حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية السيد ميچور رئيس جلسة المجلس الحالية دعوة أعضاء مجلس الأمن للحضور في قمة يشكل اجتماعها سابقة سعيدة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة .

إن تمثيل أعضاء هذا المجلس بهذا المستوى الرفيع ليعطي لهذا الحدث التاريخي الاستثنائي دلالة خاصة ويعكس ما لدول هذا المجلس الموقر من حرص على أداء الرسالة الملقة عليها وما يفرض المسؤولين الاعلى القائمين على شؤونها من روح التمسك بالتعاون الدولي ودعم رسالة الأمم المتحدة المتمثلة في توطيد أركان التفاهم لخدمة السلام العالمي وتجنب البشرية الوقوع مرة أخرى في معترك الصراع الدولي بما حملته دائماً من عواقب وخيمة وأشار سيئة جعلت السلم فيما مضى لا يتجاوز أن يكون فترة بين حربين تتوقف الأولى فلا تكاد البشرية تستعيد أنفاسها إلاّ وتنشب حرب أخرى أكثر ضراوة وأشدّ بؤساً .

إن هذه القمة تنعقد في ظروف مواتية . إذ تأتي إثر ما عاشته الإنسانية من تغيرات تاريخية غيرت معالم التخطيط السياسي العالمي وخلقت على سطح كرتنا الأرضية وضعاً جديداً لم يكن يتوقعه أحد قبل عقد الثمانينات من قرننا هذا . لذا ، فإن هذه القمة فرصة سانحة ينبغي اغتنامها لتبادل وجهات النظر حول الأحداث التي عشناها وللتأمل جماعياً فيما ينبغي ويجدي لمواجهة التحديات التي تقف في وجه الإنسانية وهي تقطع آخر الاضواء المؤذنة بنهاية هذا القرن والمؤشرة ببداية القرن الحادي والعشرين .

ولا يفوتنا ، في مستهل خطابنا هذا ، أن نزجي آخر التهاني للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، معالي السيد بطرس بطرس غالي الذي يقتعد عن جدارة مركز مسؤولية بما يتوفر له من مؤهلات فكرية وخلقية . ولا شك ، أن اختياره لهذا المنصب

ليس مجرد تكريس لنجاحاته في المسؤوليات التي تولاهما داخل بلاده ، بل هو أيضا تكريم للمنطقة التي ينتمي إليها وإقرار بمساهمة العرب والافارقة في تطوير المنظمة ودعم رسالتها .

ونرى لزاما علينا كذلك أن ننوه تنويعها خاضعاً بهلغه معالي السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أسهم أليما إسهام في إعادة الحيوية للمنظمة والدفع بها إلى الأمام في مرحلة حساسة من تاريخها بنفس طويل ومشابرة ومصابرة مما يسر له اقتحام المشاكل الدولية والتقليل من حدة التوتر في العالم ، الشيء الذي يفرض به الاحترام من الجميع .

إن انتماء المغرب في آن واحد إلى القارة الافريقية والعالمين العربي والإسلامي يلقي عليه واجب التعبير في هذه المناسبة السعيدة عن تصوراته ووجهات نظره ، ولكن أخذا بالاعتبار ما تتشكل منه تصورات ومواقف الفعاليات المختلفة التي لها نفس انتماءاته . لذا ، يشرفنا أن ننقل إليكم ما تشير في منطقتنا مبادرة رئيس المجلس لعقد هذه القمة من مشاعر وملاحظات وتساؤلات .

فبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ، ننوه بالدور الكبير الذي قامت به منذ أن تأسست إثر نهاية الحرب العالمية الثانية في بناء عهد جديد قوامه ضمان السلم وتوفير الأمن وتحقيق التقدم لجميع أقطار العالم وشعوبه . ومع ذلك ، فإن مجلس الأمن الذي يفتلح بمهام الأمن والسلم الدوليين لم يتمكن دائما من ممارسة المهام التي عهد بها إليه ميثاق المنظمة وخاصة ما جاء فيها في الفصل السادس ، إذ ظل في أغلب الأحيان مشلول الحركة بفعل الحرب الباردة التي كانت تتشخمه على صعيد المجلس فلي لجوء الدول العظمى من هذا المعسكر أو ذاك لممارسة حق النقض . ولنفس السبب ، عجز مجلس الأمن عن إيجاد الحلول المرضية للنزاعات الجهوية التي كانت لها آثار وخيمة على الساحة الدولية .

إن الحرص على دعم دور منظمة الأمم المتحدة يقتضي قبل كل شيء العمل على دعم السلام العالمي ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، أي بترجيح أسلوب الحوار والوساطة ، واستعمال جميع الآليات التي تتوفر عليها الأمم المتحدة لحل النزاعات ، والحرص على اللجوء لمقتضياتها ، وتمكين الأمين العام من جميع الوسائل التي تسمح له بممارسة دبلوماسية وقائية تشكل حصنا منيعا واقيا من تطور الخلافات إلى نزاعات مسلحة . كما أن ما جاء في الميثاق من مقتضيات بخصوص الأمن المشترك لا يشخصه من جهة إلا الاحترام الكامل من لدن جميع الدول للقانون الدولي وللشرعية الدولية ، ولا يمكن تحقيقه من جهة أخرى إلا بوضع مبدأ المساواة بين الدول موضع التنفيذ . منذ نهاية الحرب الباردة اتسعت مسؤولية الأمم المتحدة وتنامي دورها ، ونظرا للأوضاع الجديدة التي عرفتتها الساحة الدولية وجد المجتمع الدولي نفسه وهو يسعى لاستتباب الأمن العالمي في مواجهة مشاكل وتحديات جديدة . لذا تتطلع جميع الدول إلى أن يكون لمنظمتنا خلال المرحلة الدقيقة التي يجتازها الوضع العالمي مزيد من الفعالية ، وفي هذا الصدد فالمملكة المغربية تؤكد على ضرورة تقوية أجهزة المنظمة ، وتحسين ظروف سيرها ، وإصلاح آلياتها ، لتوفير مزيد من الفعالية والمصداقية لها من جهة ، ولجعلها من جهة أخرى مسايرة للحقائق الجديدة التي أخذت تواجه حاضرها ومستقبلها . وفي هذا الإطار لا يسع المغرب إلا أن يشجع الإرادة التي تكررت المناداة بها لتجديد حيوية الأمم المتحدة وإصلاح أجهزتها ، ويعرب عن أمله في أن تصدر في هذا الشأن وفي أقرب الآجال اقتراحات دقيقة ملمومة .

إن تقوية أجهزة المنظمة ودعم دورها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين يتطلبان من المجتمع الدولي الانكباب بجدية على معالجة قضية نزع السلاح . ونحن نعتقد أن الأوثاق الدولية التي أبرمت في السنوات الأخيرة تقدم ملامح وآفاقا مشجعة في هذا الصدد ، إلا أن التقدم الذي نسجله للأمم المتحدة في المجال النووي لا ينبغي أن يُعشى أعمارنا عن المطالبة بالمزيد من العمل المشترك لإنجاح مفاوضات جنيف الرامية إلى استبعاد التسليح الكيميائي والقضاء عليه لتكتمل بذلك حلقات التخلص من التسليح المرعب الذي يتنافى مع حضارة الإنسان ومثله الخيرة . إننا نعتقد أنها لن تكون

لنزع السلاح دلالة حقيقية إذا لم يُولد عند الشباب حركية تعاون مع الجنوب لمساعدته على الخروج من التخلف كما نؤمن بسلامة الاتجاه الرامي إلى الربط بين السلام ونزع السلاح ، ونأسف لكون هذا الاتجاه يفغل عن الربط بين السلام والتقدم رغم ما يوجد بينهما من صلة وطيدة . وعلينا ألا ننسى أن التخلف شُكّل وما يزال يشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في العالم وأنه يمثل اليوم أكبر تحد في وجه المجتمع الدولي .

إننا ننتمي إلى قارة تسمى افريقيا ، نحبتها ونحترمها ونتعاطف مع مشاكلها ونتجاوب مع آمالها وإن لم نلق من منظمة الوحدة الافريقية التجاوب المرجو . إن افريقيا قارة تسوء فيها الأوضاع وتتدهور ظروف العيش تحت فعل تكاثر حجم الديون وتفاش أسعار المواد الأولية وتعاقد المد الديمغرافي وندرة الاستثمارات الخارجية . كما تواجه القارة الافريقية أزمة اقتصادية يقوئها توالي الكوارث الطبيعية ، وانتشار المجاعة ، ونزوح ما يزيد على عشرة ملايين لاجئ إلى الاقطار المجاورة . وهي أزمة تهدد مستقبل القارة ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها لها .

لا نتصور إمكانية إقامة نظام عالمي جديد وعالمنا العربي يعاني مأساة استمرت ما يقرب من نصف قرن . مأساة الشعب الفلسطيني ، المحروم من ممارسة حقوقه ، المشرّد من أرضه ووطنه ، المهدد في هويته وتاريخه ، والذي يسقط أطفاله وأبنائوه صرعى تحت سمع العالم وبصره . وإذا كان المجتمع الدولي قد اهتمى خلال آجال قريبة ، أو متوسطة ، إلى حل مشاكل سياسية خطيرة فإن بقاء المشكل الفلسطيني طيلة هذا الزمن الممتد يضرب الرقم القياسي ويلقي على الضمير العالمي مسؤولية العجز عن حله واستبعاد استمرار عواقبه الوخيمة . لذا ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مضاعفة لتصفية مُشكل الشرق الاوسط تسوية نهائية طبقا للقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن ، التي ركزت على انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وعلى حقوق الفلسطينيين التي تندمج في مفهوم حقوق الإنسان ، بما فيها حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم . إن المغرب كان سباقا إلى تشجيع الحوار بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط . وكان بالتالي منطقيا مع نفسه فلم يتردد في تأييد مبادرة السلام ، فهو يأمل

أن يستمر مسلسل السلام إلى نهايته ، وأن تظل الدول التي مهتة للقاء الاطراف المتنازعة تشجع الحوار للانتهاء إلى حل عادل مقبول من الجميع . ونود في هذا الصدد أن نركز على الوضعية الخاصة لمدينة القدس الشريف ، وأن نذكر أن منظمة المؤتمر الإسلامي عهت إلينا منذ سنة ١٩٧٩ برئاسة لجنة القدس . وإننا طيلة اثنتي عشرة سنة سعينا سعيا موصولا إلى العمل على إيجاد حل منصف وعادل لمصير المدينة المقدسة . إننا نفهم أن الاماكن المقدمة التي تحتضنها هذه المدينة تكتسي عند معتنقي الإسلام والمسيحية واليهودية أهمية كبرى . ومن أجل ذلك ، فإن الجانب العربي والإسلامي أبان في جميع الاجتماعات التي عقدها ، وخاصة في قمة فاس لسنة ١٩٨٢ عن انفتاح وبرهن عن روح التعاون وتقدم خطوات نحو التلاقي مع الطرف المقابل ، لكن هذا الطرف ، وبكل أسف ، قابل الانفتاح والمبادرات المؤذنة بقبول السلام بجمود سياسي وتطلب في المواقف واللجوء إلى القوة والنفخ في نار التوتر .

لقد سجل تقدم واضح على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان . وإن المنبر لينوه بذلك من على هذا المنبر ، لأن مفهوم حقوق الإنسان من وجهة نظرنا مفهوم عالمي لا خلاف فيه ولا جدال . ونحن نؤمن بأن حقوق الإنسان تعني أولاً وأخيراً الحفاظ على كرامة الإنسان وما يترتب على هذا المبدأ النبيل من صيانة الحقوق الفردية والجماعية ، وهذا ما تقره كل الجماعات المتحضرة . كما يطيب لنا أن نقول إن المبادئ التي أعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعكس المفاهيم والتصورات الإنسانية التي آمن بها منذ أربعة عشر قرناً والتي تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعلن عن حقوق الإنسان منطلقاً من سؤاله المشهور "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" .

إن مبادرة رئيس الدورة ، دورة مجلسنا هذا ، وفرت للمرة الأولى لهذا المجلس فرصة اللقاء على مستوى القمة ، وسحت له بإجراء نقاش عميق ومفيد حول مشاكل الساعة . وإن تبادل وجهات النظر والنقاش في موضوع البيان الرئاسي الذي سيتوج أعمالنا هذا اليوم سيسمح لنا بملاحظة التقدم الذي أنجزناه وجسامة المهام التي سنضطلع بها فيما بعد للتغلب على التحديات التي تواجهنا .

وإن كان ليس من حقنا أن ندعي أن اجتماعنا هذا قد كفل تسوية المشاكل ، كل المشاكل ، التي يواجهها عالمنا فإن من حقنا مع ذلك أن نؤكد أن لهذا الاجتماع فضلاً يتميز به هو أنه ساعدنا على التشاور وتبادل الرأي حول المعالم المنتظر إرساؤها لإقامة النظام العالمي الجديد الذي نتطلع إليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صاحب الجلالة ، أشكركم على

هذا البيان الشامل والوافي .

أدعو الآن رئيس جمهورية الاتحاد الروسي لإلقاء بيانه أمام المجلس .

الرئيس يلتسين (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن اجتماع قمة مجلس

الامن هذا ، وهو الأول من نوعه على الساحة السياسية للعالم المعاصر ، حدث تاريخي لم يسبق له مثيل . إن نهاية القرن العشرين وقت ينطوي على وعد كبير وأوجه قلق جديدة .

ويبدو أن البحث القديم عن الحقيقة ومحاولة تبين ما يخبئه المستقبل للبشرية يكتسيان أهمية جديدة . وربما توجد الآن ولأول مرة فرصة حقيقية لوضع نهاية للاستبداد وإزالة النظام الشمولي أيا كان الشكل الذي يأخذه . وأنا واثق بأنه بعد كل المآسي التي يعجز عنها الوصف والخسائر الفادحة التي مُني بها الجنس البشري ، فإنه سينبذ هذه الشرقة ، ولن يسمح للقرن الحادي والعشرين بأن يجلب من جديد المعاناة والحرمان على أولادنا وأحفادنا .

إن عملية التغير العميق تجري بالفعل في مختلف مجالات الحياة ولاسيما في المجال الاقتصادي . وهذه مشكلة لا تهم أمما أو دولا منفردة فحسب وإنما الجنس البشري كله . وعلى أية حال ، فإن الاقتصاد الذي يشوهه الاملاء الايديولوجي ويقوم على كل ما يتنافى والحس السليم هو الذي يشكل الأساس المادي الرئيسي للشمولية . وقد حدا ادراك القيادة الروسية الكبير بهذه العلاقة السببية الى البدء باتباع اصعب طرق الاملاح الاقتصادي . وقد غامرنا بهذا في بلد شنت فيه لعشرات السنين حرب شاملة ضد المصالح الاقتصادية .

وإنني ممتن للمجتمع العالمي لدعمه لجهودنا وفهمه أنه ليس مستقبل شعب روسيا وحده وإنما مستقبل العالم كله يتوقف إلى حد كبير على نجاح هذه الاملاحات . وأنا ممتن أيضا لشعب روسيا على ما أبداه من شجاعة وشباب . وينبغي أن يعزى إليه قدر كبير من الفضل في كون العالم يبتعد الآن باطراد عن الماضي الشمولي .

إن الديمقراطية من المنجزات الرئيسية للحضارة الإنسانية . وقد عرفت كل العصور وكل البلدان أناسا هبوا للدفاع عنها بنكران ذات ، ولقد دافع شعب روسيا عن الديمقراطية أمام جدران بيتنا الأبيض في موسكو . والآن يجب أن ننجز أصعب المهام وهي وضع ضمانات قانونية وسياسية واجتماعية - اقتصادية لجعل التغيرات الديمقراطية عملية لا رجعة فيها .

إننا جميعا يشغل كاهلنا عبء ثقل من عدم الثقة المتبادل . وليس بسر أن هوة كبرى فرقت بين الدولتين اللتين كان يشار إليهما حتى وقت قريب بالدولتين

العظميين . وهذه الهوة يجب تخطيها . وهذه هي إرادة أممتنا والتزام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي .

إن الحالة السياسية الجديدة في العالم تجعل من الممكن ليس فقط طرح أفكار جديدة وإنما أيضا تحويل أكثرها طموحا الى أفك عملية . ويرد موجز بمقترحاتنا في رسائلنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي ، وإلى رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش . وروسيا ترى أن الوقت قد حان لإجراء تخفيض كبير في وجود وسائل التدمير على كوكبنا . وأنا مقتنع بأننا قادرون معا على جعل مبدأ الكفاية الدفاعية الدنيا قانونا أساسيا لوجود الدول المعاصرة . واليوم هناك فرص حقيقية لتنفيذ تخفيضات عميقة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة النووية التكتيكية ؛ والتحرك بعزم نحو وضع قيود كبيرة على التجارب النووية بل ونحو وقفها تماما ؛ وجعل النظم الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية أقل تعقدا وتكلفة ؛ وإزالة النظم المضادة للتوابع ؛ وإجراء خفض كبير في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، وكفالة التنفيذ العملي للاتفاقات الدولية بشأن حظر الأسلحة الكيماوية والبيكتريولوجية ؛ وتعزيز موثوقية الحواجز الموضوعة ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل .

لقد اكتست مؤخرا مشكلة الخبراء العاكفين على استحداث هذه الأسلحة ، بما في ذلك علماء الطبيعة النووية ، أولوية قصوى ، ليس من حق أي بلد أن يستخدم مواهبه لتحقيق مكاسب سياسية على حساب المجتمع الدولي . وروسيا تدرك إدراكا تاما مسؤوليتها وتتخذ خطوات لاتخاذ الترتيبات بشأن الضمان الاجتماعي لهؤلاء الخبراء . وفي الوقت نفسه ، فإننا نؤيد فكرة إنشاء مراكز دولية يمكنها تنسيق البحوث الضرورية ودعم أكثر مجالات العمل تبشيرا بالخير .

واعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إقامة نظام دفاعي شامل للمجتمع العالمي . ويمكن أن يقوم على أساس إعادة توجيه مبادرة الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة المطورة في مجمع الدفاع الروسي .

ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في بناء وتنفيذ نظام أمن جماعي أوروبي - وبخاصة خلال محادثات فيينا وفي محادثات ما بعد الجولة الثانية لهلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا .

إن روسيا لا تنظر إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب على أنهما مجرد شريكين فحسب وإنما على أنهما حليفان . وهذا هو الشرط المسبق الأساسي لما أرى أنه ثورة في التعاون السلمي بين الدول التقدمية . ونحن نرفض أي إخضاع للسياسة الخارجية لايدولوجية خالصة أو لمذاهب ايدولوجية . ومبادئنا واضحة وبسيطة : سيادة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان وحرياته والمعايير القانونية والأخلاقية . وأمل أن يكون هذا شيئاً يتمسك به شركاؤنا في كومنولث الدول المستقلة أيضاً . إننا نؤيد قبولهم المبكر في عضوية الأمم المتحدة ونعتقد أن هذا سيكون له أثر حميد على تطور الكومنولث ذاته . لقد تكوّن الكومنولث من الدول المشتركة على أساس المساواة الكاملة وعلى إرادتها الحرة . وهو يقوم على الروابط الإنسانية الطبيعية بين عشرات الملايين من البشر . وروسيا تدرك تمام الإدراك مسؤوليتها لجعل كومنولث الدول المستقلة عاملاً هاماً للاستقرار في العالم . وينطبق هذا في المقام الأول على القسوة النووية . وتتشاطر الدول المشتركة في الكومنولث الرأي القائل بأن الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من القوات الاستراتيجية للكومنولث تحت قيادة واحدة ومراقبة موحدة .

واليوم تجري محادثات بشأن مستقبل القوات المسلحة للاتحاد السابق . والمهمة الرئيسية هي إجراء عملية تحويلها بطريقة متحضرة وعلى أساس قانوني محدد تحديداً واضحاً .

أولويتنا العليا هي كفالة كل حقوق الإنسان والحريات في مجموعها ، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية ، ومستويات المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية اللاحقة .

واعتقد أن هذه القضايا ليست مسألة داخلية للدول ، بل هي بالأحرى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعهد والاتفاقيات الدولية . نريد أن نرى ذلك النهج وقد أصبح معيارا عالميا . ومجلس الأمن مدعو الى تأكيد المسؤولية الجماعية للعالم المتحضر عن حماية حقوق الإنسان وحرياته .

وتعتزم روسيا في المستقبل القريب أن تعتمد تشريعا يعكس أعلى المعايير الدولية في ميدان حماية حرية الإنسان وشرفه وكرامته . وهذا ينطبق في المقام الأول على كفالة الأمن الشخصي ، وعلى القانون الجنائي وقانون العمل الإلزامي ، وحماية المواطنين الروس في الخارج ، والخدمة العسكرية البديلة ، وعلى مسائل أخرى .

ونحن على استعداد للانضمام الى المكوك الدولية المعنية بالهجرة ، وكذلك الى جهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . واعتقد أن خبرة المجتمع الدولي في هذه المجالات ستكون مفيدة لروسيا ولغيرها من دول الكومنولث .

منذ أيام قليلة ، منح السجناء السياسيون العشرة الباقون عفوا بموجب مرسوم من رئيس الاتحاد الروسي ولم يعد في روسيا الحرة أي سجناء بسبب استنكاف الضمير .

وشمة دور خاص في تهيئة مناخ دولي جديد في العالم يخص الأمم المتحدة . لقد صمدت هذه المنظمة أمام اختبار الزمن ، واستطاعت ، حتى في عصر المواجهة الجليدي ، أن تحافظ على القواعد الوليدة للتعايش الدولي المتحضر الوارد في الميثاق .

ونحن نرحب بجهود الأمم المتحدة المتزايدة لتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي ، وبناء نظام عالمي ديمقراطي جديد يقوم على أساس المساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة .

وروسيا على استعداد لأن تواصل الشراكة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين . والمناخ الراهن السائد في أنشطة هذه الهيئة مؤات للقيام بأعمال تعاونية بناءة .

وفيما يخصنا ، نرى أن خبرة الأمم المتحدة في مجال منع السلم قيّمة بمفـة خاصة .

إن الدبلوماسية الروسية الجديدة ستسهم ، بكل الطرق الممكنة ، في التسوية النهائية للصراعات التي تدور في مختلف مناطق العالم ، والتي ذلت عقباتها بمساعدة الأمم المتحدة . ونحن على استعداد للاشتراك بشكل أكمل في هذه الجهود .

ومنستفيد من الدور الفعّال للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ونشارك في البحث عن حلول دائمة للمشكلتين الأفغانية واليوغوسلافية ، وتطبيع الحالة في الشرق الأدنى والأوسط وكمبوديا وفي مناطق أخرى .

واعتقد أننا في حاجة إلى آلية خاصة للاستجابة السريعة ، كتلك التي أشار إليها الرئيس ميتران رئيس فرنسا ، لكفالة السلم والاستقرار . وبناء على قرار من مجلس الأمن ، يمكن تنشيط هذه الآلية على سبيل الاستعجال في مناطق الازمات .

ونحن على استعداد للاضطلاع بدور عملي في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، ولأن نسهم في دعمها السوقي .

إن بلادي تؤيد تأييدا راسخا الخطوات الرامية إلى دعم حكم القانون في كل بقاع العالم . لذا ، من الضروري تعزيز هيئة محكمة العدل الدولية بوصفها أداة فعالة لتسوية المنازعات الدولية سلميا .

وبوجه عام ، أعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إجراء إصلاحات جديّة في الأمم المتحدة . لقد تغيّر العالم ، وبعض مجالات أنشطة الأمم المتحدة فقدت أهميتها . وينبغي أن نستغني عن الهياكل التي لا تحقق مزايا عملية للدول الأعضاء . ونحن مستعدون لتقديم اقتراحاتنا لإصلاح الأمم المتحدة .

من المفارقات التاريخية أن الاتحاد الروسي ، وهو دولة تتمتع بخبرة قرون طويلة في السياسة الخارجية والدبلوماسية ، لم يظهر على خريطة العالم السياسية إلا مؤخرا . وانني لعلّ ثقة بأن المجتمع العالمي سيجد في روسيا شريكا ندا في العلاقات الدولية ، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن ، ونصيرا قويا وصامدا للحريّة والديمقراطية والإنسانية .

لقد أكدت أحداث العام الماضي أن أمم العالم بلغت رشدها الآن وأصبحت قادرة على اتخاذ قرارات مسؤولة وهادفة .

وقد تجلّى هذا بكل وضوح في تطورات الخليج - عندما أسفرت جهودنا المشتركة عن توقيع العقوبة العادلة على المعتدي ، وفي دحر الانقلاب في موسكو في آب/أغسطس الماضي .

وما زال ينتظرنا جميعا عمل شاق لتدعيم الاتجاهات الإيجابية في تطوّر عالم اليوم ، وجعلها بلا رجعة . وعلى هذا الأساس وحده يمكننا أن نكفل حياة كريمة ورغدة لأممنا ولكل فرد فيها . وروسيا على استعداد للقيام بكل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف .

ختاما ، اسمحوا لي أن أتمنى للسيد بطرس غالي كل نجاح في منصبه الهام ، منصب الأمين العام للأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ، سيدي الرئيس ،
وأعرف أن المجلس يود مني أن أرحب بروسيا عضوا دائما في مجلسنا . نرحّب بكم حقا كل ترحيب .

الكلمة الآن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيسي بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا سيدي الرئيس ،
وشكرا على دوركم الرئيسي في عقد هذه القمة الاولى من نوعها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

السيد الأمين العام ، أتقدم إليكم بالتهانئ على توليكم منصبكم في هذا الوقت الحافل بالتحديات والفرص الهائلة .

وانه لشرف عظيم للولايات المتحدة أن تشارك وأن تتكلم في هذا الحدث التاريخي .

اننا نجتمع في لحظة بدايات جديدة - بالنسبة لهذه المؤسسة وبالنسبة لكل أمة عضو فيها . لقد وقعت الأمم المتحدة ، في معظم تاريخها ، وسط وابل نيران حرب

باردة . أعود بذاكرتي الى الايام التي كنت فيها هنا في أوائل السبعينات بوصفي ممثلاً دائماً ، عندما كانت المهاترات تحل محل صيانة السلم . قبل أن آتي الى هنا وبعد أن غادرت بزمان طويل ، كثيراً ما تعرّضت الأمم المتحدة للشلل بسبب الانقسامات الأيديولوجية القاسية ، والكفاح من أجل احتواء التوسع السوفيياتي . أما اليوم فقد تغيّر كل ذلك .

لقد بثّ انهيار الشيوعية الامبريالية ونهاية الحرب الباردة روحاً جديدة في الأمم المتحدة . ومنذ سنة واحدة فقط شهد العالم هذه الأمم المتحدة الناشطة الجديدة وهي تعمل ، عندما وقف مجلس الأمن صامداً أمام العدوان ، وأعلى شأن المبادئ المقدسة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

والآن ، حان وقت التحرك قدماً مرة أخرى ، وإجراء إصلاحات داخلية ، والتعجيل بالتنشيط ، وقبول المسؤوليات الضرورية للأمم المتحدة قوية وفعالة . أريد أن أؤكد لأعضاء المجلس وللأمين العام أن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل على دعمنا الكامل في هذه المهمة .

واليوم ، في هذه الملاحظات الموجزة ، لن أتحدث عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها الرئيس بورخا بكل بلاغة ، ولكنني بالاحرى سأشير الى انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والصراعات الإقليمية ، والنظم المرتدة المزعزعة للاستقرار والبادية في الأفق والارهاب ، وحقوق الإنسان ، وكلها مسائل تتطلب انتباهنا العاجل . والعالم يتحدّثنا أيضاً لأن نعرز الاتجاه الإيجابي ونمده بأسباب البقاء . علينا أن ندفع قدماً بالتحرك التاريخي نحو الديمقراطية والحرية - أعتقد أن أميننا العام بطرس غالي سمّى ذلك "تعميم الديمقراطية" - وأن نوّسع دائرة الدول الملتزمة بحقوق الإنسان وحكم القانون . وانها حقاً لفرصة مثيرة لأممنا المتحدة . ويجب علينا ألا ندعها تفلت .

في هذه اللحظة ، وفي طول المعمورة وعرضها ، تعمل الأمم المتحدة ليلاً ونهاراً في خدمة قضية السلم . فلم يسبق إطلاقاً في أربعة عقود من عمر الأمم المتحدة أن انخرط

أصحاب الخوذات والقلنسوات الزرقاء في مهمة صيانة السلم النبيلة كما ينخرطون الآن - حتى إلى حد إرساء أسس الانتخابات الحرة .

ولم يحدث من قبل على الإطلاق أن كانت الأمم المتحدة على مثل هذا الاستعداد والالتزام ، من أجل النهوض بمهمة صنع السلام - سواء بحسم الحروب أو القيام بالمهمة التطوعية المعروفة بالدبلوماسية الوقائية . وهذا ، في حياة الملايين من الرجال والنساء في كل بقاع العالم ، يعني شيئاً واضحاً وبسيطاً : أنه يعني الفرق بين الحرب والسلم ، بين المداواة والكراهية ؛ وحيث يسود الخوف واليأس ، يمكن أن يكون مبعثاً للامل .

ونحن ننتظر من الأمين العام أن يقدم إلى هذا المجلس توصياته لكفالة فعالية وكفاءة عمليات صيانة السلم وصنع السلم والدبلوماسية الوقائية . ونتطلع إلى استكشاف هذه الأفكار سوياً .

علينا أن نكون عمليين وأن نكون أيضاً أصحاب مبدأ عندما نسعى إلى تحرير الشعوب من شبح الصراع .

إننا نعتز بأن كل أمة ملتزمة باستثمار السلام . وحينما تحسم الصراعات ويخمد العنف ، ستكون الغلبة لمؤسسات المجتمعات الحرة ، وستصبح حينئذ أقوى ضمان لنا ضد العدوان والظلم . الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، حكم القانون - هذه هي لبنات السلام والحرية .

لقد شهدنا تغييرا بالغ السعة والنطاق ، حدث كله في سنوات قليلة وقصيرة . إن ثورة رائحة أطاحت بالنظم القديمة من مانغوا الى موسكو . ولكن في كل مكان إن نظم الحكم الحرة والمؤسسات التي تعطيها شكلها تحتاج الى وقت للازدهار والنضوج .

إن الانتخابات الحرة توطد الديمقراطية . لكن الديمقراطية الحقيقية لا تعني مجرد حكم الاغلبية . إنها تعني التزاما لا رجعة فيه بالمبادئ الديمقراطية . وتعني الحقوق المتساوية للأقليات . وتعني قبل كل شيء قدسية الفرد في مواجهة سلطة الدولة الظالمة . إن إرادة الاغلبية لا ينبغي إطلاقا أن تنحط الى نزوة الاغلبية . إن هذا المبدأ الاساسي يعلو على كل الحدود .

إن كرامة الإنسان وحقوق الانسان غير القابلة للتصرف ليست من ممتلكات الدولة . إنها عالمية . في آسيا وفي افريقيا وفي أوروبا وفي الأمريكتين يجب على الأمم المتحدة أن تقف الى جانب الساعين الى المزيد من الحرية والديمقراطية . هذا هو اعتقادي الراسخ ، وهذا هو اعتقاد الشعب الأمريكي . وهو الاعتقاد الذي يحيي المبادئ العظيمة للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

إن عالمنا المتغير يحمل المزيد من بشائر الامل بالفعل . ولكن لم يخف منه الذين يريدون الرجوع بعقارب الساعة الى الوراء ، الى الايام السوداء ، أيام التهديد وإملاء الارادة . إن عالمنا لا يزال عالما خطيرا يعج بالكثير جدا من الاسلحة الرهيبة .

في أول خطاب لي في الأمم المتحدة بصفتي رئيسا دعوت الاتحاد السوفياتي الى إزالة الاسلحة الكيميائية ودعوت كل الأمم الى الانضمام اليها في هذه الحملة . وجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب أوضح هذا ببلاغة هنا اليوم . هل هناك ما هو أهم بالنسبة لهذه الهيئة الهامة من أن يتخلص العالم من هذه الاسلحة الرهيبة ؟ ولهذا لنجعل هذه السنة سنة تنضم فيها كل الدول في النهاية الى حظر هذه الويلة .

إن شمة أكثر مما يمكن القيام به فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل . قبل ثلاثة أيام فقط ، في بياني عن حالة الاتحاد ، أعلنت عن الخطوات - بعيدة المدى من جانب واحد - التي ستتخذ لتخفيض ترساناتنا النووية . وهذه الخطوات لها تأثيرها على جميع عناصر شالوشنا الاستراتيجي - الأرض والبحر والجو .

وبالإضافة الى هذه الخطوات من جانب واحد نحن على استعداد للمضي قدما لتحقيق تخفيضات متبادلة في الأسلحة . وقد أحطت علما بالتعقيبات البناءة للرئيس يلتسن هنا اليوم ، وسنواصل غدا في اجتماعي معه البحث عن أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية . وقد استجاب بأن قدم اقتراحات جديدة جدا قبل عدة أيام .

ونحن نرحب - والعالم يرحب - بالبيانات التي أدلت بها بعض الدول الجديدة التي نالت استقلالها ، بعد انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بأنها ستلتزم بمعاهدة عدم الانتشار النووي . ومع ذلك تتطلب الواقعية منا أن نتوخى اليقظة في هذه الفترة الانتقالية : إن خطر الانتشار لا يزال قائما . واسمحوا لي أن أشير على وجه الخصوص الى الملاحظات التي أدلى بها رئيس الجمهورية الفرنسية ، الرئيس ميتران ، بشأن هذا الموضوع : دعوة مدوية لأن نفعل شيئا بشأنه .

يجب أن نضافر جهودنا حتى يمكن ، من الآن فصاعدا ، للشعوب المنغمسة في برامج للأسلحة المتطورة أن تعيد توجيه طاقاتها للمساعي السلمية . وسنقوم نحن بعمل المزيد ، بالتعاون مع حلفائنا ، لضمان ألا تقع مواد أو تكنولوجيا خطيرة في أيدي الارهابيين أو غيرهم . وسنواصل العمل مع هذه الدول الجديدة لضمان الالتزام القوي ، قولاً وفعلاً ، بكل المعايير العالمية لعدم الانتشار .

في الوقت الحاضر إن التهديد بحرب عالمية نووية أبعد من أي وقت مضى في الحقبة النووية . إن انحسار ترسانات الحرب الباردة القديمة سيساعد على تقليل الخوف . لكن شبح التدمير الشامل لا يزال ماثلاً خاصة أن بعض الدول تحاول الحصول على أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها .

إن انتصارنا في الخليج شهادة على مهمة الأمم المتحدة وهي أن الأمن مسؤولية مشتركة . واليوم إن هذه المؤسسة تقود حصارا ضد نظام صدام حسين الخارج عن القانون . وبلدي موطن تماما من أنه ينبغي لنا أن نبقي على الجزاءات ونتخذ الخطوات التالية للحفاظ على أمننا المشترك .

ينبغي أن نواصل التركيز على قدرة العراق على صناعة أسلحة التدمير الشامل أو الحصول عليها . وينبغي أن نوضح للعالم ولشعب العراق أنه لا يمكن تطبيع العلاقات ما بقي صدام حسين في السلطة .

وكما هو الحال بالنسبة لكل المسائل الملحة التي أشرت إليها اليوم فإن التقدم يأتي من التصرف بشكل موحد . علينا أن نواجه بحسم الانظمة المارقة ، وإذا لزم الأمر عن طريق الجزاءات أو تدابير أقوى لإجبارها على الالتزام بمعايير السلوك الدولية . ولن نفرض الطرف عن الاخطار التي لا تزال نواجهها . إن الإرهابيين والدول التي ترعاهم ينبغي أن يعرفوا ، أنهم سيواجهون عواقب خطيرة إذا انتهكوا القانون الدولي .

ومنذ أسبوعين بعث هذا المجلس ، في وحدة ، برسالة قوية جدا الى ليبيا . واسمحوا لي أن أكرر اليوم أن القرار ٧٣١ (١٩٩٢) الذي اتخذته هذا المجلس بالاجماع يدعو ليبيا الى الامتثال الكامل لطلبات ثلاث دول أعضاء في هذا المجلس . وأود أن أغتنم هذا الاجتماع اليوم لكي أدعو ليبيا الى الاصفاء لدعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وفي السنة الماضية في الخليج واجهنا في وحدة اعتداء على سيادة دولة واحدة باعتبارها اعتداء على أمن الجميع . لنجعل إذن مهمتنا أن نعطي هذا المبدأ المعنى العملي الأكبر في ملوك الأمم .

ونقف اليوم في مفترق طرق آخر . وربما لأول مرة منذ تلك اللحظة المليئة بالآمال في سان فرانسيسكو يمكننا أن نجد في ميشاقنا وشيقة نابضة بالحياة . أجل ، إن الميثاق بعد كل هذه السنوات الطويلة قد يكون في مهده ويتطلب رعاية متبصرة حذرة

من القائمين عليه ، لكنني اعتقد أنه لا يزال حيا وفي حالة طيبة . ومهمتنا هي أن نجعله قويا وصامدا بالمزيد من التفاني والتعاون ، وأعرف أننا نستطيع أن نرقى إلى مستوى التحدي .

إن الدول الممثلة هنا - شأنها شأن مجتمع الأمم الأوسع التي يمثلها الممثلون الدائمون العديدون الموجودون في هذه القاعة اليوم - يوسعها أن تعمل من أجل السلم والحريّة . ليبارك الله الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق هدفها النبيل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، شكرا على

تبيانكم بكل وضوح الغرض والمسؤوليات التي تنتظر الأمم المتحدة .

والآن أدعو رئيس فنزويلا إلى أخذ الكلمة .

الرئيسي بيريز (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : منذ انعقاد مؤتمر

سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ ، أكدت فنزويلا المبادئ التي ، في رأيها ، ينبغي أن ترشد أعمال الأمم المتحدة . حيثُذ كما هو الآن ، إن عمل الأمم المتحدة تنظيم السلم .

بيد أن الأمم المتحدة ، من أجل تنظيم السلم ، أرغمت ، بسبب ظروف تأسيسها ، إلى التضييق بالمساواة في السيادة في الوفاء بولايتها . في سان فرانسيسكو أعربت فنزويلا عن أملها في أن الصيغة المعتمدة لملاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة

"يمكن أن تتطور مع الزمن نحو أساليب أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا للشعوب جميعا" .

إن نهاية النزاع بين الشرق والغرب ، وزخم عملية انتشار الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ، والترابط والتكافل الاقتصادي العالمي ، ونهاية عملية تصفية الاستعمار ، ومؤخرا عودة القوميات في القارة الأوروبية - الآسيوية ، كل ذلك يبين لنا أن الظروف اليوم أصبحت مختلفة إلى درجة أنه سيكون من غير الحكمة تجاهل آثارها .

وما فتئ حق النقض يمثل ملطة استثنائية . فالظروف التي كان يستند إليها أصبحت إلى حد بعيد في عهدة التاريخ . لقد كان مفيدا بدرجة كبيرة لضمان بقاء المنظمة ، التي كان من المحتمل أن تواجه بغياب هذه السلطة نفس مصير عمبة الأمم .

والآن بعد زوال هذه المخاطر ، يتعين على المنظمة أن تستعيد المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه مصداقيتها : المساواة في الحقوق والواجبات . إن مجلس الأمن يعبر عن الواقع السياسي كما كان عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، لا الواقع الحالي . والجمعية العامة متكررة في قراراتها وضعيفة في إعطاء الإرشاد السياسي للبشرية . وإن هيئاتها المرتبطة بميادين التعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي يجب استعراضها ، وإعادة تنشيطها ، وترشيدها ، وتنظيمها من جديد بشكل فعال لتسهم في الحوار بين الشمال والجنوب وتنمية شعوب العالم الثالث . ويجب تعزيز مكتب الأمين العام وتزويده بإدارة حديثة .

وإنني أعتقد أن الأولوية الأخرى للأمم المتحدة في صيانة السلم تتمثل في تعزيز المنظمات الإقليمية في علاقة تشفيلية مع الأمم المتحدة .

وينبغي استكمال دور المحكمة الدولية في لاهي بإنشاء محكمة جنائية دولية ، كما دعي إليه مرارا . فالحالات التي نشأت في جمهورية بنما والقائمة الآن في ليبيريا والتي تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للسلم وتطبيق القانون الدولي ، تنبهنا بشكل واضح إلى هذه الحاجة .

إن الصراعات الإقليمية ، التي يمكن أن تتحول إلى خطر كبير وعنيف على السلم ، يجب معالجتها من خلال منهجية تضع جانبا المصالح التي كانت مائدة في الماضي وتعتبر عن السعي إلى الهيمنة ومناطق النفوذ فيما بين الدول المسيطرة .

لقد قام الممثلون الدائمون لمجموعة ريو لدى الأمم المتحدة ، التي تنتمي إليها فنزويلا ، بإعداد وثيقة لدراساتها من قبل الجمعية العامة . ويعبر عنوان هذه الوثيقة بمودة دقيقة عن هذا التغير في الحياة العالمية : "من المواجهة إلى التعاون الدولي" . وأود أن أركز على الخطوط العريضة لإعلان مجموعة ريو لأنها تعبر عن تفكير أمريكا اللاتينية بأسرها بشأن الدور الذي ينبغي أن تقوم به هذه المنظمة .

إننا نستطيع استبدال الخطر النووي بتحدى نزع السلاح . وهذه المهمة لا تقتصر مسؤوليتها على الذين كانوا يجابهون بعضهم خلال الحرب الباردة . إنها مسؤولية جماعية . وهي تعني تحويل جهاز الصناعة العسكرية إلى الاستخدامات السلمية والسيطرة على تدفق التكنولوجيا . وهي تعني أن يقوم المجتمع الدولي بوضع الضمانات والقيود .

ويجب علينا أن نمثل المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية ، وأن ندخل فيه المسؤوليات المتعددة الجنسية الكامنة في تكافل جميع أممنا وفي النزعة المتخطية للحدود الوطنية ، التي اعترف بها بشكل كامل من خلال انتشار الديمقراطية في المجتمع العالمي . ويجب علينا إعادة صياغة المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية ليتمشى مع البعد الكامل لمسؤوليات الدولة وحقوق البشر . ويتضح هذا في مسألة البيئة ، وبشكل أكبر فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي وصفت بأنها تراث جماعي . ويتعين علينا أيضا مقله وإعادة صياغته ليصبح مجموعة أساسية من حقوق الإنسان والتزامات الدول فيما بينها وتجاه شعوبها في إطار المفهوم الجديد لفلسفة القانون الديمقراطي .

ويمكن أن تكون قمة ريو بشأن البيئة والتنمية بمثابة نقطة انطلاق أولية لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والدور الذي ينبغي أن تقوم به العلاقات بين الشمال والجنوب . ويجب أن يتبعها اجتماع قمة بشأن التنمية الاجتماعية ، كما اقترح الرئيس ميتران ، إذا كنا نريد أن نكون متسقين مع الأهداف التي أعربنا عنها .

اسمحوا لي أن أذكر بأن فنزويلا كانت البلد الذي اقترح إبرام اتفاقية دولية حول مسألة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وكانت فنزويلا أيضا الناطقة باسم الجهود الرامية الى تركيز انتباه المجتمع الدولي وعمله على العبث الخطير والمستمر للتخلف ، الذي لا يزال يشوه نسيج العلاقات بين الشمال والجنوب . وكانت فنزويلا ولا تزال أحد الدعاة الاشداء الى تعزيز العلاقات فيما بين البلدان النامية - العلاقات بين الجنوب والجنوب - اعتقادا منها بأن من مصلحة جميع الدول أن تتخلص والى الابد من جميع أوجه عدم المساواة في الظروف والغرض التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر .

إن التوفيق والتعاون المرجح بهما بين الشرق والغرب لا يجب أن يكونا على حساب التعاون والاتفاق المطلوبين بين الشمال والجنوب . فلم تعد هذه المشاكل مشاكل وطنية . وإذا كان هناك ما يدل على ذلك فهو التوتر المستمر القائم بين أشكال التنظيم الاقتصادي العالمي والهياكل الاقليمية الجديدة التي لها طابع حصري والتي تهدد بقيام تكتلات لا تنافسية فحسب بل وعدائية أيضا .

وهنا أود أن أقتبس الافكار الواردة في الإعلان السنوي للمعهد الكندي لشؤون السلم والامن الدوليين ، التي اعتقد أنها بليغة وفي محلها :

"هل يمكن لأحد أن يتصور بجدية قيام 'نظام عالمي جديد' مكون من ثلاث كتل مغلقة يلوح القطاع الفني من البشرية بينها بخنجر اقتصادي ويومسي ، بهدوء ، بالديمقراطية والاقتصادات السوقية ونزع السلاح مهددا الاغلبية التي تزدداد يأسا ، وكل ذلك في عالم من أنظمة طبيعية مشقة وقيم متباينة ينأدى بها علانية وهجرات جماعية هائلة لم يحدث مثلها من قبل ، بالاضافة الى انتشار تكنولوجيا وأسلحة التدمير الشامل في أرجاء العالم؟" .

علينا أن نتعامل مع كل هذه المخاطر بطريقة ديمقراطية وقانونية ، مثلما يحدث في كل مجتمع من مجتمعاتنا الوطنية حيث تترك لسيادة القانون وحدها مهمة حماية التعايش الدولي من خلال نظام قانوني يضمن العدالة الدولية . لم يعد بإمكان الامم المتحدة أن

تعيش على هامش التاريخ . ومن حظنا أننا قادرون على تعزيزها وارشادها . ولا شك في أن ذلك سيقتضي أدوات عمل جديدة وفقا للأولويات الجديدة التي نقررها معا . ومن الواضح ، ربما للمرة الأولى ، أن الأمم المتحدة لا غنى عنها بالنسبة لنا جميعا . ولا يمكننا ، بل ويجب علينا ألا نفترض أن ذلك سيكون سهلا . ولكن يمكننا بل وعلينا أن نقرر كيف نجعلها جزءا من الحل لتحديات اليوم .

وهذا يعني أن نضع ثقتنا في قيادتها وفي تشكيلها وكذلك في آلية صنع القرار .
ويجب أن تكون المبادئ التوجيهية هي نفس المبادئ التي ألهمت إنشاءها ، والتي أينعت
الآن تماما .

وهذه هي نظرتي الى مهمة بناء السلم ومنع السلم وحفظ السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا لك سيدي الرئيس ،
وأشكركم أيضا على عرض بعض المواضيع الجديدة على المجلس .
أدعو المستشار الاتحادي للنمسا ليخاطب المجلس .

السيد فرانيتزكي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
الرئيس ، لا شك أن مبادرتكم لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لأعضاء مجلس الأمن
مبادرة حسنة التوقيت بحق : لقد حررت نهاية الحرب الباردة الانهتان والموارد التي
كانت لوقت طويل تكرر لمواجهة مبددة لا جدوى منها ، وحدثت تغيرات كبيرة في وقت قصير
جدا وبدأنا نلمس نوعية جديدة في العلاقات الدولية . ولا شك أن النمسا التي كانت
مظلة على الستار الحديدي السابق يمكنها أن تشهد على ذلك .

كما اتاحت لنا هذه التغيرات فرصة جديدة وربما فريدة لأن نواجه تحديات
جديدة بمنظور جديد فثمة مشاركة جديدة في المسؤولية العالمية يتشاطرها كل
أعضاء مجلس الأمن . وقد عمل الأعضاء الدائمون وغير الدائمين على حد سواء معا
ومكنوا المجلس من أن يتخذ عددا من المواقف الإجماعية بشأن بعض أشد المسائل تعقدا
وحساسية .

وفي هذه المنظمة يتلاقى القوي والضعيف والكبير والصغير والشري والمكافح على
قدم المساواة لحل مشاكلهم ولالتماس الدعم وإقامة العدالة . ومن مطلحتنا بالتأكيد
أن تكون الأمم المتحدة فعالة قدر الإمكان ومحترمة قدر الإمكان وذات نفوذ قدر الإمكان
حتى يمكنها بحق أن تفي بهدفنا المشترك ، وهو صيانة السلم والأمن الدوليين . ويجب
أن تكون هذه المنظمة وأمينها العام الجديد وهذا المجلس الجديد ، من عدة نواح ،
عوامل تغير سلمي بناء .

هناك أربع مسائل رئيسية ذات أهمية كبيرة في هذا الصدد : تعزيز الأمم المتحدة في مجال منع السلم وحفظ السلم ؛ والحاجة الى زيادة التقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، بما في ذلك إزالة أسلحة التدمير الشامل ؛ وأهمية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والعمليات الديمقراطية للتنمية والرخاء والسلم ؛ والحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفقر من أجل إيجاد أساس طويل الأجل للاستقرار والامن في العلاقات الدولية .

تمثل أنشطة حفظ السلم أداة فعالة جدا للأمم المتحدة . فمنذ البدايات المتواضعة التي فيها وضعت بذكاء ونغدت بطريقة عملية ، ازداد حجم حفظ السلم ونطاقه الى أداة مقبولة عالميا ، والآن الى أداة لا غنى عنها .

وقد تجمع قدر كبير من الخبرة على مر السنين ، وأنا أوافق تماما على ما ذكره الأمين العام السابق عند قبوله في ١٩٨٨ جائزة نوبل للسلم لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم وهو أن المبادئ والتقنيات التي ينطوي عليها حفظ السلم قد تنطبق أيضا على حل المنازعات عامة : مبادئ الحياد والموضوعية والتمثيل الرمزي للسلطة الدولية وعملية السعي الى الامتثال عن طريق التعاون والقدرة على تقصي الحقائق ورصد تنفيذ الاتفاقات وتطوير القدرة على منع حدوث الصراعات .

لقد بدأ مجلس الامن الآن في الوفاء بمزيد من الفعالية بمسؤوليته الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . والآن تتاح لنا الفرصة أيضا لنعطي دافعا جديدا لدور أقوى للأمم المتحدة في هذه المجالات .

وقد أوضحت بعض الازمات الاخيرة حقيقة واحدة توضيحا جليا : وجود حاجة ملحة الى معالجة مبكرة للمنازعات المحتملة . ويتعين زيادة تطوير الدبلوماسية الوقائية من جانب الأمين العام ومجلس الامن حسب الاقتضاء .

وقد يساعد الوزع المبكر لأفراد صيانة السلم ، وربما أيضا بناء على طلب طرف في النزاع ، على احتواء النزاع وتيسير عملية التفاوض والتوفيق قبل اندلاع الأعمال العدائية . وأنا أؤمن إيمانا قويا بأنه يتعين على مجلس الامن أن ينظر في إمكانية هذا التدبير وغيره من التدابير الوقائية .

ويتمثل عدد كبير من المسائل المدرجة حاليا على جدول أعمال المجلس اتصالا مباشرا بالمنازعات الداخلية ، وهي وليدة صراعات إثنية أو قومية أو دينية أو هي نتيجة لمظالم مكبوحة منذ أمد طويل . ولذلك فإن من شأنها جميعا أن تضر عاجلا أم آجلا بالسلم والامن على الصعيد الإقليمي والدولي .

والحالة المفجعة في يوغوسلافيا مثال جيد على ذلك . وكانت النمسا من بين أول من دعا في مرحلة مبكرة الى بذل جهود دولية لمنع السلم في هذا النزاع ، ولوزع قوات لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة . ونحن نرحب بكون دور الأمم المتحدة في حل هذه الازمة أصبح مقبولا عالميا الآن . غير أنه كان يمكن تجنب بعض إراقة الدماء والتدمير عن طريق استجابة أسرع .

في مجالات أخرى أثبتت الأمم المتحدة بجلاء أنها قادرة بحق على المواجهة الكافية للتحديات الجديدة بتوسيع ولاية صيانة السلم لتشمل مسؤوليات جديدة مثل حماية حقوق الإنسان ، والإشراف على الانتخابات الحرة النزيهة .

ويجدر أيضا أن نشير الى هدف الميثاق الطموح المتمثل في إنفاذ عمليات السلم المتعددة الاطراف وإيجاد نظام فعال للامن الجماعي العالمي . وكان الإذن الذي أعطاه مجلس الامن لتحالف من الدول باستخدام كل الوسائل اللازمة لتنفيذ القرارات الإلزامية للمجلس خطوة هامة في هذا الاتجاه .

وتتمثل خطوة أخرى في إلقاء نظرة جديدة على المادة ٤٣ من الميثاق . ويمكن في رأيي أن تتمثل إحدى أهم مهام مجلس الامن في المستقبل في الاشتراك بمزيد من النشاط في مجالات تحديد الأسلحة وعدم انتشارها ونزع السلاح . وقد أعطانا الميثاق برنامجا ممتازا للعمل المقبل للمجلس في المادة ٣٦ .

وليست هذه أولوية سياسية من الطراز الأول فحسب ، ولكنها أيضا استجابة لرغبات شعوبنا . ففي ضوء التحديات الضخمة المتمثلة في تحقيق التنمية القابلة للإدامة والتقدم الاقتصادي الدولي والعدالة الاجتماعية تصبح الحاجة الى تخفيض الميزانيات العسكرية واضحة جدا . فالامن يمكن تحقيقه عند مستويات أدنى . وتبين

المنجزات في مفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى ومحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والقوات المسلحة التقليدية في أوروبا أن هذا ممكن . والإعلانات الأخيرة الصادرة عن الرئيسين بوش و يلتسن بإجراء المزيد من التخفيضات تبشر بالخير وهي موضع ترحيب كبير .

ويبدو ممكنا أيضا إحراز نجاحات جديدة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية وزيادة قبول عدم الانتشار . والدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار هي أيضا الاعضاء الدائموا العضوية في مجلس الأمن ، وهي لذلك تفضلع بمسؤولية خاصة عن وضع سياسات تتضمن على الأقل الوعد بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية .

وأرى أن الجهود العالمية والمفاوضات في أوروبا ينبغي إكمالها بخطوات إقليمية ، بل ودون إقليمية ، لتخفيض الأسلحة ونزع السلاح في افريقيا وآسيا وفي الشرق الاوسط وكذلك في أمريكا الجنوبية . كما يمكنها أن تستفيد مما يسمى بهشمار السلم . ويمكن أن يوفر التخفيض في الميزانيات العسكرية الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الواضح أن هذه الجهود لن تتسنى إلا في ظل مناخ من الثقة الدولية . ويجب تدعيم صكوك التحقق الموجودة الآن وتوسيع نطاقها . لقد تراكمت الخبرة التقنية في الوكالات المتخصصة ، ويجب أن تستخدم الآن على نحو ناجح . ومن هذه المنظمات ، دون شك ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية الواقعة في فيينا . ونظرا لخبرتها وقدرتها ، فإنني مقتنع بأنه ينبغي لها أن تخطط بدور رئيسي في المشكلة الهامة للغاية ، وهي مشكلة تدمير الأسلحة النووية .

لقد كان لحماية حقوق الإنسان ، ولاسيما حقوق الأقليات العنصرية أيضا أثر هام على تطور العلاقات السلمية بين الدول . وهناك صلة مباشرة بين العمليات الديمقراطية داخل البلدان وتطور الثقافة السياسية التي تشجع على التسوية السلمية للمنازعات . ومن تاريخنا نعلم أن السلم كان يتهدد تهديدا شديدا عندما كانت حقوق الإنسان تُلغى والأقليات تخطهد والممارسات الشمولية تحل محل العمليات الديمقراطية . ولذلك فإن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والديمقراطية حجر زاوية هام في مسعانا المشترك .

وقد وصف الأمين العام هذه المسائل بأنها مجالات لها الأولوية بالنسبة لعمل المنظمة في المستقبل . وأنا أشاطره تماما هذا الرأي . ويجب ألا يسمح لأحد اليوم بأن يستخدم تفسيرات بالية للوثائق القانونية كحوايط واقية يمكن أن تنتهك خلفها حقوق الإنسان على نطاق واسع وبطريقة منهجية دون أي عقاب .

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان تتعرض للخطر بسهولة في أية حالة يسودها الفقر ، كما ذكر صباح اليوم . ولم يتمكن أي نظام على الإطلاق من كفالة السلم والأمن دون أن يوفر في نفس الوقت عدالة اجتماعية . ولا يمكن أن نعمل بحثنا عن السلم عن الحاجة إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم . والاستراتيجيات الواقية ضرورية ويجب أن تصاغ بسرعة وتنفذ فورا وعلى نحو فعال .

ونحن إذ نتحرك ، بفضل أعمال هذا المجلس ، لتدعيم نظام دولي يقوم على القانون والعدالة الدوليين ، يجب علينا أن نزيد من دعم المؤسسات التي ترعى القانون الدولي وتعمل على استمرار فعاليته . وأشير بمفحة خاصة إلى محكمة العدل الدولية ، فيجب التوسع في دورها وتعزيزه وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وختاما ، أود أن أتناول بإيجاز وبمفحة عامة مستقبل هذا المجلس . فإن كان لأفكارنا أن تؤتي ثمارها بحق ، وجب علينا أن نعمل بالنية عن جميع الدول ، ولمصلحتها كذلك . ويجب أن نتصرف بطريقة منصفة محايدة . ويجب أيضا أن ينظر اليه على أننا نفعل ذلك . وإذا كنا نود بحق أن نفتتح صفحة جديدة في تاريخ هذه المنظمة اليوم ، وجب علينا أيضا أن ندرك أن تحقيق آمالنا يعتمد على ثقة كل دول العالم وشعوبه بحيادنا وحسن نيتنا . ويجب أن نكسب هذه الثقة مرات ومرات وما اليوم إلا مجرد بداية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد المستشار الاتحادي ، اشكركم على ملاحظاتكم الشاملة تماما .

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء بلجيكا .

السيد مارتان (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تغيّر إطار العلاقات الدولية تغيرا جذريا خلال السنوات القليلة الماضية . وتغير تغيرا هائلا توازن القوى الذي ظهر إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولما كان التاريخ يتكشف بسرعة فائقة ، فلاشك أنه من السليم أن ندعو الى عقد اجتماع استثنائي لمناقشة بعض آثار هذه التغيرات بالنسبة لمنظمتنا . ولهذا رحبت بلجيكا فورا بمبادرتكم بعقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات .

إن التحول الجذري في ميزان العلاقات الدولية يتطلب حقا تحديث دور مجلس الأمن . ويتطلب أيضا إعادة التفكير في التفاعل بين الهيئات المختلفة في الأمم المتحدة . وسيكون على الأمين العام ، في هذه العملية ، أن يمارس حقه بالكامل في اتخاذ المبادرات . ويجب على الأمين العام ، في عالمنا المتغير ، أن يبتدع أنواعا جديدة من الدبلوماسية . فيجب عليه أن يجازف مجازفات جديدة ويواجه أشكالا عديدة من التحديات ، كالإرهاب وتكرار الحروب الأهلية وظهور مراعات دولية ترتبط بانتهاك حقوق الإنسان . وستكتسي مهمته أهمية أكثر حيوية ، وسيتوقع منه المجتمع الدولي توقعات أكبر بكثير .

إن مصر ، عندما جازفت "مجازفة السلم" عام ١٩٧٨ ودخلت في مفاوضات صعبة للغاية ، اغتنم أميننا العام الجديد الفرصة لإظهار شجاعته ومهاراته الدبلوماسية . وغني عن القول أن بلجيكا مرتاحة للغاية لرؤية السيد بطرس بطرس غالي يشغل هذا المقعد داخل المجلس .

إن سلفكم ، السيد الأمين العام ، قام بمهمة صعبة جدا ، وهي الاضطلاع بمسؤولياته الهامة في وقت هام جدا بالنسبة للأمم المتحدة والعالم . ونجح السيد بيريز دي كويبيار في أن يصبح تجسيدا حقيقيا لآمال منظمتنا والدول الاعضاء فيها . ونجاح جهوده يشهد على ثباته ومهارته . وقد رأينا مؤخرا حلا لمشكلة الرهائن الاليمية في الشرق الاوسط بفضل حنكته الدبلوماسية . وأملنا وطيد في أن تكلل هذه العملية بالنجاح .

ومن بين الاعمال الهامة أمامنا ألاحظ ثلاث مهام يمكن تنفيذها عن طريق أساليب العمل المتاحة لنا ، وهي التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية ، وتوسيع نطاق سلطات الأمين العام ومجلس الأمن فيما يتعلق بالمبادرة والتحقيق ، وتوفير أكبر كفاءة ممكنة لعمليات الأمم المتحدة في صيانة السلم . وبالإضافة الى ذلك ترى بلجيكا أنه لا بد أن يأخذ مجلس الأمن والأمين العام في الحسبان الكامل أهمية الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في مسائل الأمن وصيانة السلم الدوليين . ويجب عليهما أن يتصرفا على هذا الاساس مع ممارسة سلطتهما بالكامل .

وأود أولا أن أتصدى لمسألة المنظمات الإقليمية الدولية التي يجب أن تشارك بشكل منتظم في أعمال مجلس الأمن . ومؤخرا جدا ، أشار المجلس بصفة مستمرة في القرارات التي اتخذها بشأن أزمة يوغوسلافيا ، الى تدخل المجموعة الأوروبية وكذلك الى الجهود المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وترى بلجيكا أن هذا الطريق يبشر بالامل نظرا لأن الهياكل الإقليمية تظلع بمهامها في إطار قيم الأمم المتحدة .

وفي هذا السياق ، لا بد أن نشير الى بعض جوانب معاهدة الوحدة السياسية التي أبرمتها للتو في ماستريخت الدول الإثنى عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . وتدعو

المعاهدة الدول الإثنى عشرة الى توسيع نطاق تعاونها ليشمل أمور مجلس الأمن لكي تدافع عن مواقفها المشتركة . وبالنسبة لبلجيكا فإن إطار السيادة الخارجية وسياسة الأمن المشتركين يمكن الدول الإثنى عشرة من الإعراب عن آرائها بصوت واحد في الوقت المناسب . وهناك مثال إيجابي بشكل خاص على هذا التنسيق المتزايد بين الدول الإثنى عشرة ، وهو مبادرتها الدبلوماسية المشتركة التي أدت الى اعتماد الجمعية العامة لفكرة سجل لنقل الأسلحة . وبنفس الروح ، ستنظر الدول الإثنى عشرة قريبا في التدابير التي يمكنها اتخاذها لتعزيز الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الألمانية مؤخرا بغية منع انتشار أسلحة التدمير الشامل .

إن السلطة الكائنة في مجلس الأمن ولدى الأمين العام التي تخولهما اتخاذ مبادرات تشكل وسيلة عمل أخرى موضوعة بتصرفنا . ومن شأن هذا الدور أن يزداد فعالية لو كان بإمكاننا تسهيل سرعة استجابة الأمم المتحدة عندما تبرز المنازعات أو الحالات التي تسبق انفجار النزاع .

ومنذ عام ١٩٨٣ دافعت بلادي عن مبدأ توسيع سلطات الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية . ولقد أسفرت الجهود الدبلوماسية لبلجيكا ، الجهود التي شاركت فيها إسبانيا وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلندا واليابان عن اتخاذ قرار في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة كُرس خصيصا لمنع انفجار المنازعات . وقامت بلجيكا والدول الأنفة الذكر ، بعد أن انضمت إليها تشيكوسلوفاكيا ، بدراسة مسألة تقصي الحقائق ، مما أسفر عن اتخاذ قرار منذ أسابيع قليلة أثناء الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

والفكرة الرئيسية في هاتين الوثيقتين تدور حول دور الأمين العام ومجلس الأمن في المراحل الأولى من حالات النزاع . وينبغي أن يتمتع الأمين العام بالدعم الكامل من جانب مجلس الأمن حينما يرى ضرورة القيام بمبادرات مبكرة لمعالجة المواقف الدقيقة . وعندما تقتضي الحاجة ، يمكن لمجلس الأمن أن يعزز من الدعم السياسي بالطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير بشأن مسألة محددة . وعلاوة على ذلك ، فقد يطلب إليه الاتصال بمختلف الأطراف حالما يصبح واضحا أن النزاع قد يمل إلى أبعاد مُروّعة . وعليه ، يمكن لمجلس الأمن أن يدعو الأمين العام لصياغة مقترحات ملموسة تهدف إلى الحيلولة دون تدهور الموقف .

المسألة الثالثة التي أود تناولها هي مسألة عمليات حفظ السلم ، وهذه العمليات هي من أكثر وسائل العمل فعالية المتاحة للمجلس بالتنسيق مع الأمين العام . وعلى الأمانة العامة الآن أن تعيد تنظيمها وإدارتها وتحديثها ، إذا أخذنا في الاعتبار نجاح هذه العمليات وتضاعف عددها على مدار السنوات القليلة الماضية ، وأيضا النطاق الجديد لتلك العمليات التي ستنظم في المستقبل القريب في بيئتنا السياسية التي غالبا ما تكون دقيقة جدا .

وعلىنا قبل كل شيء ضمان توافر الاموال اللازمة فوراً منذ اللحظة التي يقرر فيها مجلس الأمن الشروع في عملية حفظ السلم . وفي هذا الصدد تقترح بلجيكا وضع اختياطي في الميزانية . وحجم هذا الاحتياط يتم الاتفاق عليه سنوياً طبقاً للعمليات المقررة . ويمكن للمجلس أن يفرج عن جزء منها لتمويل المراحل الأولى من عمليات حفظ السلم . وفي إطار عمليات حفظ السلم التي تنشأ بقرار من مجلس الأمن ، ستنظر بلادي بعين الرضا إلى إعارة قوات ومراقبين للأمم المتحدة لوزعهم عند الامكان . ومن خلال برامج تدريب محددة ، ستضمن بلجيكا وزعا سريعاً للفرق البلجيكية في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة .

وبالإضافة إلى الاجراءات ووسائل العمل المتاحة للمنظمة ، فقد آن الاوان لان نضع أنشطتنا من جديد في المنظور الذي تصوّره واضعو الميثاق ، والذي تتطلع إليه جميع الشعوب . وفي هذا الجهد الرامي لسيادة المبادئ الاساسية للميثاق ، لا بد لمجلس الأمن والامين العام من إظهار الشجاعة واتخاذ المبادرة . فالتضامن الجديد الذي سمح بتحقيق الدفاع الجماعي عن القانون الدولي ، ينبغي له الآن أن يوضع في خدمة الدفاع الجماعي عن حقوق الإنسان .

لقد أعلنت بلجيكا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي في الجمعية العامة :

"أن الدول مسؤولة على الصعيد الدولي عن سياستها الوطنية في مجال

حقوق الإنسان" . (A/46/PV.27 ، ص ٤٩-٥٠)

إن كل دولة هنا اليوم توافق على أن مصير السكان المدنيين الذين يقعون ضحايا القمع الداخلي يبرر تماماً رحمة وقلق الأمم المتحدة . وفي الواقع إن جميع الدول الاعضاء في المنظمة تلتقي في عزمها على الدفاع عن حقوق الإنسان . ولقد ألزمت هذه الدول نفسها بالعمل من أجل هذا الهدف ، وذلك تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة .

وترى بلادي أن سبب وجود مبدأ عدم التدخل هو من أجل السماح للدول بأن ترعى بحرية رضاء شعوبها . ومع ذلك ، لا ينبغي لاية دولة استخدام هذا المبدأ كحجة قانونية للتفاضي عن انتهاك حقوق الإنسان . إن حقوق الدولة هي في خدمة حقوق الإنسان .

وعلى مجلس الأمن والأمين العام إيلاء اهتمام خاص لهذه المسائل . ولجنة حقوق الإنسان توفر الآن آليات لشجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، تقترح بلجيكا أن يقوم مجلس الأمن بمعالجة هذه الحالات في مرحلة مبكرة وتؤيد أي إجراء يتخذ في مكان آخر لوضع حد للحالات غير المقبولة التي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين .

وبالأمس القريب شاركت الأمم المتحدة في تنظيم انتخابات حرة وفي الإشراف عليها . وهذه المساعدة يمكن تقديمها أيضا في حالات تكون فيها الهياكل الإدارية قد انهارت نتيجة نزاع أو كوارث طبيعية . ويمكن للأمم المتحدة أن تحدد الإجراءات الواجب تنفيذها وذلك في غضون مهلة قصيرة . وهكذا يمكن للدول الأعضاء أن تضع قوائم بالموظفين المدنيين الوطنيين المتوافرين لوزعهم بسرعة في بعثات محددة .

فبالإضافة إلى السلم والأمن الدوليين ، ينبغي لنا أيضا أن نبذل جهدا معيا لتحقيق العدالة في ميادين أخرى ، وبحسب كلمات دياباجة الميثاق ، "أن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" لأكبر عدد من الناس .

إن مجلس الأمن والأمين العام يواجهان مهمات صعبة في مجال السلم والأمن الدوليين . ولكي يكونا فعالين ، فإن المطلوب تحقيق انسجام تام مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، ومراعاة مجالات الاختصاص لكل منها . وفي هذا الصدد ، إن جميع الأهداف الأخرى التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها تبقى ذات أهمية قصوى ، ولاسيما ضرورة أن نواصل معا ، التنمية الاقتصادية المستدامة للجميع ، والحوار المثمر بين الشعوب الأفقر والشعوب الأغنى ، والنضال المشترك ضد آفات الجوع والمرض والامية والتلوث . وستظل بلجيكا تتعاون بنشاط في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وكما فعلت في الماضي ، فإنها ستواصل دعم أعمال الأمين العام .

وإذا أُريد للعالم الذي تَوجد وتنظّم على نحو أفضل والذي أجملته لتوي أن يعيش في سلام ، فإن عليه أن يحترم مشاكل الفقراء ومن هم أقل حظا بطريقة أكثر فعالية . إن احترام كرامة قيمة كل إنسان تطلع عالمي ، ويجب أن ندافع عنه ليس

بإعلاء المبادئ فقط ولكن يجب أيضا أن نحاول ترجمته إلى واقع . إن السلام خطوة
لا غنى عنها - إلا أنه يبقى مجرد خطوة - صوب التحرير الذاتي للإنسان ، وهذا يتطلب
تضافر الجهود من جانب جميع الدول الاعضاء وجميع الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس وزراء بلجيكا على

تناوله الطيب للأمور التي تقع في صلب مناقشتنا اليوم .

والآن أدعو رئيس وزراء الرأس الأخضر إلى مخاطبة مجلس الأمن .

السيد فييغا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية

عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري البالغ أن

أراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن . وإنني أهنئ معادتك على هذه

المبادرة التي جاءت في وقتها تماما لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن

في هذا الوقت الهام في تاريخ الأمم .

وانتهز هذه الفرصة لأؤكد علنا ارتياح وفد بلادي الكبير لانتخاب السيد بطرس

غالي أمينا عاما جديدا . وأتعهد بتعاوننا التام معه وأتمنى له ولاية ناجحة .

إن هذا الاجتماع يعقد في وقت تحدث فيه تغيرات هامة في العالم . ففي أجزاء

عديدة من الكوكب نشهد إعادة تشكيل الهياكل السياسية وأهداف الأمم . وفي الوقت نفسه

فإن هناك تحركا قويا من أجل نشر الديمقراطية يكتسب زخما ويزداد قوة في كل مكان ؛

وشواغل حقوق الانسان تكتسي أهمية متزايدة بينما تستحوذ مشاكل البيئة العالمية

الخطيرة على اهتمامنا وتصبح الحاجة إلى التغلب على الفقر والتخلف أكثر حدة

وإلحاحا .

إن هذه أعراض عالمية لعالم يجتاز عملية تحول عميق ، نتيجه النهائية التي

لا نأمل سواها هي نظام عالمي أفضل وأكثر أمنا وأكثر عدلا وازدهارا .

لقد ألقى ميثاق الأمم المتحدة على هذا المجلس المسؤولية الأولى عن صيانة

السلم والأمن الدوليين بغية ضمان عالم مستقر خال من ويلات الحرب . وهذه وظيفة أصبح

تنفيذها أكثر إلحاحا في عالم يكس كميات هائلة من الأسلحة التقليدية البالغة

التدمير ولا يكف عن بناء وتحسين الترسانات النووية . ومسؤولية الأمم المتحدة الهامة

هذه لم يظلم بها اضطلاعا ناجحا في الماضي كما هو معلوم لنا جميعا .

طوال عقود ، تسلكت المواجهة الايديولوجية للحرب الباردة إلى مداولات مجلس الأمن وجعلت من غير الممكن لنا أن "نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدولي" على حد تعبير ديباجة الميثاق .

ويسرنا أن نلاحظ أنه بنهاية الحرب الباردة يتبع المجلس الآن نهجا جديدا لعمله يقوم على التعاون خاصة بين أعضائه البارزين . وهذا التعاون مكن المجلس من المساعدة - عن طريق التفاوض - في تسوية نزاعات طويلة الاجل في العديد من أجزاء العالم والقيام بعمل حاسم سريع لعكس العدوان واستعادة استقلال وسيادة الكويت . نحن نعتقد أن المجلس قد بدأ الآن اتباع طريق العمل الصحيح بتحملة بطريقة فعالة وكفاءة مسؤولياته الخاصة بصيانة السلم والامن الدوليين . ونتيجة لذلك ، تتجه انظار العالم الآن إلى الأمم المتحدة باعتبارها مصدر السلام الدولي والاستقرار والعدل وتبدو الأمم وقد أصبح لها اهتمام وإيمان متجدد بمجلس الأمن كصانع سلام وضمن لاستقلال البلدان وسلامتها الإقليمية .

والرأس الأخضر ، باعتبارها بلدا صغيرا محبا للسلام لا يقبل في أي ظرف من الظروف استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتسوية النزاعات الدولية ، ترحب بهذا العصر الجديد من التعاون الإيجابي في المجلس ، وتعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن يزداد قوة للتمكين من التنفيذ التام المنتظم لنظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق . إن الأمم المتحدة ، عن طريق مجلس الأمن التابع لها ، عليها أن تعمل - على نحو ما تصوره الميثاق - باعتبارها حارما لامن الأمم ، وخاصة البلدان الصغيرة ، وكمحفز على تعزيز سيادة دور القانون في العلاقات الدولية . وإن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات التي اتخذها في السنتين الأخيرتين لا تزال تشير الأمل في هذا الشأن .

إننا نحث المجلس بقوة على اتباع هذا الطريق ، وبالتأكيد ، فإننا كدولة من الدول الاعضاء به لا ندخر جهدا لتعزيز وتقوية دوره ، الذي نم عليه الميثاق ، في أن يتخذ الإجراء السريع الحاسم ضد العدوان ، وأن يعمل على إنهاء النزاعات القائمة بالطرق السلمية وتهيئة مناخ عالمي أكثر استقرارا وسلما .

ولذلك من الحتمي ، وقد اكتسب المجلس الآن دفعة جديدة في الاضطلاع بمهمته واكتسب احترام شعوب العالم ، أن يعمل بطريقة تعزز مصداقيته الدولية وسلطته الادبية حتى يصبح أداة دائمة لصيانة السلم العالمي وتعزيز وتقوية الامن الدولي .

إن مجلس الامن القوي هو بالتاكيد الذي تقوم قراراته على مناقشات مريحة من جانب جميع أعضائه ، وتكون تعبيرا عن وجهات نظرهم جميعا . وفي رأينا ، أن السلطة الادبية للمجلس يمكن أن يُنال منها عندما يتخذ قرار دون بذل كل الجهود لتحقيق توافق الآراء . ونحن نعتقد أنه عندما تتطلب قرارات المجلس تأييدا تاما من أعضائه ، فإن إمكانيات تنفيذها تتزايد تزايدا ملحوظا .

ويجب على المجلس ، وهو يتناول العدوان والاحتلال غير المشروع ، أن يكون منصفا . فعندما يتبع نهج انتقائي في هذا الصدد ، فإنه يدمر بالضرورة مصداقية المجلس ويضعف بشكل كبير سلطته الادبية . ومما يدمر بالمثل مصداقية المجلس كل ما قد يعتبر تنفيذا انتقائيا لقراراته . وفي رأينا ، أنه إذا ما كان للمجلس أن تكون له ، في أعين شعوب العالم ، المصداقية التي يستحقها هذا الجهاز الهام ، يصبح من المستصوب تماما أن يضمن المجلس تنفيذ جميع قراراته .

إن دور مجلس الامن في تهيئة مناخ أكثر أمنا وأكثر استقرارا يحتاج إلى دعم . وإحدى أهم المهام التي تواجه المجلس في هذا الشأن تنفيذ نظام الامن الجماعي المتوخى في الميثاق . ويبدو أن مناخ التعاون الجديد بين أعضاء المجلس أسهم في تهيئة الظروف التي ستيسر اتخاذ التدابير المؤدية إلى تنفيذ ذلك النظام .

ومما يؤسف له أننا نعيش في عالم لا يزال يحدث فيه عدوان من بعض الدول على البعض الآخر . ونحن نعتقد أن العدوان ينبغي أن تهزمه الامم المتحدة دائما بحسم وبسرعة .

ومن ناحية أخرى ، نرى أنه ينبغي تعزيز دور قوات صيانة السلم . وعلى الرغم من أن أنشطة صيانة السلم ابتدعت أصلا لكي تملأ ، جزئيا ، الفراغ الذي نشأ منذ الايام الاولى للأمم المتحدة بسبب عجزها عن تنفيذ نظام الامن الجماعي ، فإننا نعتقد أن هذه الأنشطة قد تحولت الى كيان قائم بذاته ، وأصبحت أداة لا غنى عنها في يد مجلس الامن للقيام بدوره لاحتواء الصراعات .

لقد وزعت عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم في أنحاء شتى من العالم ، وأثبتت نجاحها . وفي حالات كثيرة أسهمت في نزع فتيل التوتر ومنع تصاعد الاعمال العدائية ، بل وأصبحت في بعض الحالات عنصرا لا غنى عنه في التوصل الى حل تفاوضي .

نعتقد أيضا أنه ، دون التدخل في سيادة البلدان ، يمكن أن يكون لوزع قوات الامم المتحدة لصيانة السلم دور هام وحاسم في المساعدة على تحقيق نتيجة سلمية سريعة للصراعات الوطنية ، حيثما لا تكون هناك حكومة حقيقية مسؤولة ، وتعم الفوضى .

أحيانا تكون الصراعات الوطنية مدمرة مثل أكثر الصراعات الدولية شراسة . وبالتالي ، فإن ما تؤدي اليه من خسائر جسيمة في الارواح ومآس إنسانية ، يتطلب نفس القدر من الانتباه ، ويستدعي نفس القدر من الاستجابة السريعة من المجتمع الدولي .

وبالاضافة الى ضياغ الارواح البشرية ، فإن كل صراع وطني له بعد دولي ، لانه يولد أعدادا ضخمة من اللاجئين ، ويخلق بالتالي ضغوطا اجتماعية هائلة في البلدان المجاورة ، ويهدد سلمها واستقرارها .

وبسبب أن نلاحظ الاستجابة البناءة لمجلس الامن في هذا الصدد للحالات الاخيرة ، ونشجع المجلس على متابعة السير في هذا السبيل .

وبسبب الدور الهام الذي تفضل به الامم المتحدة والنتيجة المفيدة التي تحققها في مجال احتواء الصراعات ، فإننا نحذ استعراض أنشطة الامم المتحدة لصيانة السلم بغية تعزيز أدائها وزيادة فعاليتها .

والامين العام له دور هام بموجب الميثاق في مساعدة مجلس الامن في جهوده لمنع السلم ، بأن يحيل اليه أية مسألة قد يرى أنها تهدد السلم والامن الدوليين . وهذه الوظيفة السياسية المتمثلة مباشرة بعمل الامين العام لم تنفذ في الماضي على النحو الواجب .

وفي المناخ الدولي الراهن المتمسم بتفشي الصراعات العنيفة نرى من الأهمية
بمكان أن يستخدم الأمين العام ، كلما تطلب الأمر ، هذا الامتياز الذي يختص به
باعتباره واجبا وظيفيا لا مفر منه قد يمنع - عندما يؤديه في الوقت المناسب - نزاعا
محتملا من التطور الى صراع علني . ونحن نشجع الأمين العام على أن يستخدم
الدبلوماسية الوقائية استخداما فعالا .

وأيا كانت جهود مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين ، ومهما كان
التعاون بين أعضائه جديرا بالثناء ، فإن تدابير المجلس ، في حد ذاتها ، لن تكون
كافية لتأمين الاستقرار الدائم للأمم ، وإخماد التناحرات الإقليمية بصفة نهائية ،
واجتثاث العنف .

ولن يتيسر دور المجلس إلا عندما تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار
والصراعات على النحو السليم .

وبالتالي ، إذا أردنا ، نحن أعضاء الأمم المتحدة ، أن ننجح في خلق عالم
أكثر أمنا واستقرارا ، ينبغي أن نكون على استعداد لإقران جهود مجلس الأمن بجهود
منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة ، للمساعدة على إيجاد رد عاجل
ومُرض على الفقر والتخلف والمشاكل الاجتماعية ، وجميعها تمثل عوامل طبيعية تحمل في
طياتها الاحباط والعنف ، وتولد قلقا دائمة في الشؤون العالمية . وفي هذا الصدد ،
نؤيد بقوة المبادرة الرامية الى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية الاجتماعية .

وفي حالات كثيرة يكون أفضل التدابير الأمنية لتجنب الصراع وأكثرها فعالية
وأطولها دواما ، هو الاستثمار في حل المشاكل الاجتماعية ، واستئصال الفقر والتخلف ،
وخلق وعي عام باحترام مبادئ الميثاق والتقييد الصارم بها - وبالذات التقييد الصارم
بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ، السيد رئيس الوزراء

على خطابكم وعلى تأييدكم القوي لدور الأمم المتحدة .
اقترح تعليق الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٠٠ ، حيث سأدعو رئيس الوزراء
لي بينغ الى مخاطبة المجلس .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن ادعو السيد رئيس مجلس

الدولة لجمهورية الصين الشعبية للإدلاء ببيان .

السيد لي بينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لأول مرة في

تاريخ الأمم المتحدة الذي يمتد ٤٧ عاما يجتمع مجلس الأمن هنا اليوم على مستوى رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء فيه . ويسعدني كثيرا أن أغتنم الفرصة لحضور الجلسة بومفي ممثلا لجمهورية الصين الشعبية ولناقش ، مع زملائي من البلدان الأخرى ، مسائل دولية هامة بما في ذلك على وجه الخصوص سبل تعزيز قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في الحفاظ على السلم وتشجيع التنمية في العالم ، وكذلك لتبادل الآراء بشأن المسائل الأخرى التي تهمنا جميعا .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الرايت أونرابل جون ميجور رئيس وزراء المملكة المتحدة على مبادرته بعقد هذه الجلسة .

وأود أيضا أن أعبر مرة أخرى عن أحر التهاني إلى السيد بطرس بطرس غالي بمناسبة توليه منصب الأمين العام .

يشهد العالم المعاصر مرحلة تحول حاسمة . لقد انهار الهيكل القديم ولم يتبلور الهيكل الجديد بعد . ويتحرك العالم في اتجاه تعددية الاقطاب . والسلم العالمي والاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية تطلعات تتشاطرهما الشعوب في كل مكان . والمواجهة المتوترة بين أكبر الكتلتين العسكريتين في أوروبا ، التي دامت طوال نصف القرن تقريبا قد تلاشت أيضا . وبعض بؤر التوتر الإقليمية إما تم استئصالها أو في طور الاستئصال . والحالة الدولية تتسم إلى حد ما بالانفراج .

ومع ذلك فإن العوامل التي تهدد السلم العالمي وتتسبب في التوتر الدولي لم يتم استئصالها بالكامل بعد . وفي حين اختفت بعض التناقضات والمواجهات القديمة ، برزت حالات جديدة تجعل عالمنا مفتقرا إلى الهدوء والسلم .

إن مسألة الشرق الأوسط لا تزال دون حل بعد حرب الخليج ، ومحادثات السلم بين البلدان العربية وإسرائيل من المحتمل أن تكون عملية طويلة وصعبة . وفي بعض البلدان

الاوروبية نشبت صراعات متفاوتة الحدة ، بل ونشبت حروب ، نتيجة النزاعات العرقية . ولا يمكن للمرء أن يقول بثقة إن صراعات وحروباً مماثلة لن تنشب في مناطق أخرى في أوروبا .

والامر الذي يستأهل اهتماماً دقيقاً من المجتمع الدولي يتمثل في كون البلدان النامية التي يشكل سكانها الاغلبية الساحقة من مجموع سكان العالم ، تواجه حالة متزايدة الصعوبة . إن الهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعاً ، حيث تزداد البلدان الغنية ثراء وتزداد البلدان الفقيرة فقراً . وهذه الحالة ، إذا سمح لها بأن تستمر ، ستؤدي في نهاية المطاف إلى اضطرابات جديدة أو حتى إلى صراعات محلية جديدة . والواقع البارز للعيان يبين أن مسائل السلم والتنمية ، وهما الموضوعان الأساسيان في عالمنا المعاصر ، لم تحل بعد .

وعلى النقيض من أوروبا المضطربة ، تتمتع منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستقرار نسبي . إن التوقيع على اتفاق باريس قد أرسى الأساس لتسوية نهائية للصراع في كمبوديا . ووقعت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، في أعقاب انضمامهما المتزامن إلى عضوية الأمم المتحدة ، على بروتوكول بعدم الاعتداء المتبادل وعلى إعلان مشترك لجعل منطقة شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية . والحالة في شبه الجزيرة تسير نحو الانفراج والاستقرار .

إن عدداً لا بأس به من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع بمعدل نمو اقتصادي عال بفضل استقرارها السياسي في الداخل . إن هذه المنطقة قد صارت الآن منطقة دينامية تبشر بالخير على صعيد التنمية الاقتصادية العالمية .

إن تتمتع الصين بالاستقرار والازدهار الاقتصادي لا يخدم فحسب المصالح الأساسية للشعب الصيني بل يشكل أيضاً عنصراً هاماً للسلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم بشكل عام . وما فتئت الصين على مدى العقد الماضي أو ما يزيد عليه ، تنفذ بقوة سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي التي يبادر بها الرفيق دينغ شياوبينغ التي أدت إلى تغييرات هائلة في البلاد . والآن تتمتع الصين بالاستقرار السياسي والهدوء الاجتماعي والتوافق العرقي والنمو الاقتصادي المطرد . وبثقة كاملة

يمضي الشعب الصيني على درب بناء الاشتراكية بسمات صينية . والصين بوصفها بلدا ناميا بتعداد سكان ضخم ، تدرك تماما أن تحديثها سيستغرق وقتا طويلا جدا . وتحقيق هذا الهدف يتطلب شرطين أساسيين ، هما توفر مناخ السلم المتواصل والاستقرار الدولي والاستقرار السياسي المتواصل في الداخل . وتنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلم . ورأيها الثابت هو أن الخلافات بين النظم الاجتماعية والايديولوجيات والتقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية لا ينبغي أن تشكل عقبة في إرساء وتنمية العلاقات الطبيعية فيما بين الدول .

والصين على استعداد لإقامة علاقات ودية مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي . ولن تشكل الصين مطلقاً خطراً على أي بلد أو أية منطقة في العالم . وترى الصين أنه ينبغي ألا يقوم أي بلد بالسعي إلى الهيمنة أو ممارسة سياسة القوة . ينبغي أن نجعل هذا مبدأ يحترم على نطاق عالمي في العلاقات الدولية . والصين لا تسعى إلى إنشاء منطقة نفوذ لها . وهي لا تسعى إلى الهيمنة الآن ولن تسعى إلى الهيمنة في المستقبل عندما تزداد قوة .

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية المزيد من التعزيز والتطوير للعلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار بين الصين والبلدان المجاورة نتيجة للجهود المتضافرة التي بذلتها الصين وتلك البلدان . وهذا في رأينا لا يخدم المصالح المشتركة للصين وتلك البلدان فحسب بل يسهم أيضاً في تحقيق السلم والتنمية في المنطقة والعالم أجمع .

وبغية إحراز سلم حقيقي في العالم وتهيئة مناخ مؤات للتنمية لشعوب جميع البلدان ، يركز المجتمع الدولي بشكل متزايد على مسألة ما هو شكل النظام الدولي الجديد الذي ينبغي أنشاؤه . وفي رأينا إن المبادئ الأساسية مثل المساواة في السيادة للدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي احترامها من قبل جميع الأعضاء دون استثناء . وإن الحكومة الصينية ، احتراماً منها لروح الميثاق والقواعد المستقرة التي تنظم العلاقات الدولية ، وفي ضوء التغيرات على الساحة الدولية ، ترغب في أن تشاطر حكومات البلدان الأخرى بعض آرائها الأساسية المتعلقة بإنشاء نظام دولي جديد يتسم بالاستقرار والعقلانية والعدالة ويقضي إلى السلم والتنمية على المستوى العالمي . وهذه الآراء الأساسية هي :

- ينبغي إنشاء النظام الدولي الجديد على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي .

ولبّ هذه المبادئ هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ومن حق شعوب وحكومات البلدان المختلفة أن تتجهج النظام الاجتماعي والايدولوجية اللذين يقع اختيارها عليهما في ضوء ظروفها الوطنية .

- من حق جميع البلدان ، كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة ، أن تشارك في الشؤون العالمية بوصفها أعضاء متساوين في المجتمع الدولي وأن تسهم في تحقيق السلم والتنمية العالميين .

- ينبغي أن يشمل النظام الدولي الجديد نظاما اقتصاديا جديدا . وإذا يتحول اتساع الهوة المتزايدة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم التباينات بينهما إلى عنصر مزعزع للاستقرار في الحياة الدولية ، فإن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد عادل ورشيد قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة وينص على معالجة عبء الديون معالجة كافية يزداد إلحاحا وحتمية .

- ينبغي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للبشرية أجمع على نطاق عالمي . وحقوق الإنسان تغطي جوانب عديدة . فهي لا تشمل الحقوق المدنية والسياسية فحسب بل أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يتعلق بالعدد الكبير من البلدان النامية ، فإن الحق في الاستقلال والبقاء والتنمية له أهمية قصوى . والخلاصة إن مسألة حقوق الإنسان تندرج في إطار سيادة كل بلد . ولا ينبغي الحكم على حالة حقوق الإنسان في بلد ما بتجاهل كامل لتاريخه وظروفه الوطنية . وليس من المناسب ولا المعقول المطالبة بأن ترقى جميع البلدان إلى مستوى معايير أو نماذج حقوق الإنسان في بلد واحد أو عدد قليل من البلدان . والصين تقدّر حقوق الإنسان وهي على استعداد للتباحث والتعاون مع البلدان الأخرى على قدم المساواة بشأن مسألة حقوق الإنسان على أساس التفاهم المتبادل ، والاحترام المتبادل والسعي إلى توافق الآراء ، مع الاحتفاظ باختلاف الآراء . ولكنها تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى باستخدام مسألة حقوق الإنسان كذريعة .

- ينبغي تحقيق نزع السلاح الفعّال وتحديد الأسلحة بطريقة منصفة ومعقولة وشاملة ومتوازنة . وينبغي مضاعفة الجهود لتحقيق الحظر الكامل والتدمير

الشامل للأسلحة النووية والكيميائية في وقت مبكر وحظر تطوير الأسلحة الفضائية . وينبغي أن تأخذ البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية والتقليدية الدور القيادي في الاضطلاع بمسؤولياتها الخاصة بإزاء نزع السلاح . وينبغي أن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية والألا تستخدم هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية . وينبغي وضع الأسلحة النووية الموجودة لدى الاتحاد السوفياتي المنهار تحت مراقبة فعالة . وبما أن مسألة نزع السلاح تؤثر على الأمن الوطني لجميع الدول ، فمن الواجب أن تشارك في مناقشتها ومعالجتها .

- ينبغي للأمم المتحدة أن تدافع عن العدالة وأن تقوم بدور أكثر نشاطا في الحفاظ على السلم العالمي وتعزيز التنمية ، بالإضافة إلى المساعدة في إقامة نظام دولي جديد . وبما أن أغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إلى العالم النامي ، فليس من غير المعقول أن يتوقع المرء من المنظمة أن تبذل جهدا أكبر للدفاع عن حقوق ومصالح البلدان النامية .

لقد اضطلعت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بدور هام في صيانة السلم والأمن العالميين ، وتعجيل تسوية الصراعات الاقليمية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان . وبذلك عززت الأمم المتحدة هيبتها وهيبة مجلس الأمن وزادت من ثقة الشعوب في المنظمة . وإننا إذ نؤكد على ذلك ، علينا أيضا أن ندرك أن التغييرات الجذرية والعميقة في الوضع الدولي أدت إلى إعادة بزوغ تناقضات عديدة كانت في الماضي محجوبة عن أعين الناس ، مما يزيد من عدم الاستقرار في السعي إلى السلم والتنمية في العالم . ومن هنا أصبحت مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها أكثر شقلا وازداد حجم التحديات التي تواجهها .

إن الصين على استعداد للتعاون مع جميع الاعضاء الآخرين في مجلس الأمن ، ومناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وتبادل الآراء معهم على قدم المساواة وبروح السعي إلى القاسم المشترك مع الحفاظ على اختلاف الآراء ، بغية توسيع نطاق مجالات توافق الآراء . وتأمل الصين بإخلاص أن تفضلع الأمم المتحدة

ومجلس الأمن فيها بدور بناء وأكثر نشاطا في الشؤون الدولية . لدينا الآن الأمين العام للأمم المتحدة المنتخب حديثا ، السيد بطرس غالي . وإن الصين تدعم عمل الأمين العام وتود أن تتعهد بالتعاون الكامل معه . وإننا على ثقة من أن الأمين العام سيحظى ، لدى اضطلاع به بمهامه ، بدعم واسع النطاق من البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره .

ويحدونا الأمل في أن تترك هذه الجلسة أثرا إيجابيا على صيانة السلم والأمن العالميين وأن تلعب دورا هاما في المساعدة على إنشاء النظام الدولي الجديد والدفاع عن حقوق ومصالح البلدان النامية ، مما يسهم في تقدم البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس الوزراء على اسهامه

القيّم في بدء جلستنا هذا العصر .

أدعو الآن رئيس وزراء الهند إلى أخذ الكلمة .

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

إننا نقدر المبادرة التي اتخذتموها لعقد هذا الاجتماع . إن مداولاته يمكن أن تبين لنا مسارا له أهمية فعلية في هذه المرحلة . وإنه لكرم منكم أن تساعدونا على الشروع به .

أود أيضا أن أشيد بصديق وزميل شخصي ذي مكانة بارزة ومرموقة ، اختارته الأمم المتحدة عن حق أمينا عاما لها . أقدم لأخي بطرس بطرس غالي أحترامات التحية . واسمحوا لي أيضا أن أشير مع الامتنان والتقدير إلى خدمات السيد بيريز دي كوييار ، التي تركت علامة بارزة على هذه المنظمة .

نعتقد اليوم وجود عضو بارز في هذه الرابطة ، ألا وهو الرئيس مونغابي . ونحن نتعاطف معه في فاجعته الشخصية وننقل إليه ، عن طريق وفده ، أعق تعازينا . كما نتمنى لرئيس هنغاريا أطيب تمنياتنا بالشفاء العاجل من وعكته .

إننا نعيش في عصر يتسم بالتغير الملموس . وحتى الآونة الأخيرة كانت الحرب الباردة تعرقل فعالية مجلس الأمن . ولقد شهدنا منذ ذلك الحين طفرة في المشاعر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . ولقد تأثرنا من جراء الرغبة الكامنة في بلدان مختلفة بأن تحكم قيم الحرية والعدالة الاقتصادية وكرامة الإنسان ملوك الشؤون العالمية . وهذه هي الاتجاهات التي لابد أن نسلم بها في مناقشاتنا .

لقد أدت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدور المطلوب منهما في الشهور الأخيرة لأن الأعضاء الدائمين في المجلس اتخذوا موقفا متناغما ومتماسكا وثابتا في معالجتهم للتهديدات الموجهة ضد قيم الإنسانية التي نتمسك بها .

ما برح تأييد الهند للأمم المتحدة تأييدا كاملا ودائما . وليس هناك من تذبذب . ونحن اليوم نرحب بهذا الدور الجديد الفعال لمجلس الأمن وسنواصل تقديم تأييدنا . وفي تصورنا للدور المستقبلي لمجلس الأمن ، من الأساس أن نلحظ القوى البازغة والتيارات الاجتماعية السياسية التي أدت إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وتجدد العنف في أنحاء المعمورة .

إن السلم والأمن الدائمين يقتضيان بالضرورة مستويات متقاربة من السعادة البشرية عبر أنحاء الكرة الأرضية . ومن المستحيل التفكير في أن تؤدي الأمم المتحدة مهامها على نحو مفيد أو متناغم بينما لا تزال البشرية غاصة بأوجه التباين المتزايدة أبدا وبينما الموارد الطبيعية للعالم ، الأرضية والمائية والجوية ، التي هي فعلا تراث مشترك للإنسانية ، تتناقص بسرعة بسبب أعمال الطيش المتمثلة في الإفراط في الاستغلال والتدهور البيئي . هذه هي الحقيقة البسيطة الواحدة التي يتعين على هذه المنظمة أن تحيط علما بها . وجميع ما تبقى يمكن حله ، بالرغم من أن المهمة الشاملة تظل معقدة للغاية حتى بتوفر أفضل إرادة في العالم .

لابد أن يركز دور الأمم المتحدة بالطبع على الميثاق الذي يتضمن إطار العمل الحيوي لصيانة السلم والأمن الدوليين . ولكن الميثاق لن يكون ممذرا للشرعية والأمن إلا بقدر ما تدعمه الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي . وفي كل خطوة لابد أن ينبثق تفسير الميثاق وكذلك الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن من تلك الإرادة الجماعية وليس من آراء وأهواء البعض . لابد أن يسود على الدوام التوافق العام في الرأي . وما هو صحيح وعادل لابد أن يصبح شافيا . وهذا هو كل ما في الأمر . ويتعين على أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمنتخبين على حد سواء أن يصروا على هذا التوافق في الرأي وأن يتجنبوا بصراحة إغراء إملاء الإرادة للحصول على نتائج سريعة . وإلى جانب ذلك ، وإذا يقوم مجلس الأمن بوضع المعايير والقواعد للسلوك الوطني والدولي ، فلا بد عليه من أن يقبل تطبيق هذه المعايير عليه هو أيضا على نحو صارم .

وحيث أن تكوين الجمعية العامة قد تضاعف ثلاثة أضعاف منذ إنشائها ، فلا يمكن بعد الآن أن يظل حجم مجلس الأمن ثابتا . ولابد من قدر أكبر من التمثيل في مجلس الأمن إذا أردنا كفاءة أعمال عقوباته الاقتصادية وفعاليتها السياسية .

وبينما ينفذ مجلس الأمن قراراته بحسن نية ، فإن لزاما عليه أن يتوقع جميع المواقف المترتبة على قراراته . وقد تكون بعض هذه المواقف غير متعمدة ، ولكنها يمكن أن تؤثر على من لا يخطر على بال أن تؤثر عليهم . وعلى سبيل المثال يمكن للجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلد ما أن تؤثر على شركائه في التجارة . وهذا الأثر بالنسبة للبلدان النامية يمكن أن يشكل كارثة . وإذا ما أريد لإجراءات مجلس الأمن أن تستمر في تلقي الدعم والالتزام ، فيتعين عليه أن يتخذ إجراء موازيا وسريعا لمواجهة المشاكل الناجمة عن تنفيذ قراراته في بلدان ثالثة . وعلاوة على ذلك ، لابد أن يتصرف على نحو حاسم ومؤات للتخفيف من المعاناة في البلد المعني ، عندما يتم الوفاء بالفرض الرئيسي من فرض الجزاءات الاقتصادية .

إنني أكن احتراما عميقا لأنصار حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها . ثمة بلد يزيد تاريخه على ٥ آلاف سنة ، يتمتع بسجل خال من الغزو ومن ضم أراضي الغير ، وبرمز

ساطع لملك قوي مثل أسوكا الذي تحول إلى داعية للأعنف . وولي عهد قوي آخر أصبح بوذا ولا أحد غيره ، وبنظام سياسي معاصر صيغ على أساس أفضل تقاليد حقوق الانسان وحرياته ، هو ذا بلدي . إن الثقافة الهندية وحقوق الانسان في أسس أشكالهما مترادفان تقريبا . ولكننا بعد أن قلنا ذلك لا يمكن أن نتغاضى عن حالة تكون فيها جميع حقوق الانسان مقصورة على ممارسي الارهاب ، بينما يُحكم يوما بعد يوم على الحكومات التي تتصدى لهذا الخطر على أساس انتهاكات حقوق الانسان ، الحقيقية منها والوهمية ، وهي في معظمها وهمية .

إنني على وعي تام بالتزامات الدولة في الحفاظ على حقوق الانسان ، بالمقارنة مع العناصر الارهابية والانفصالية التي تقتل المواطنين الأبرياء دونما عقاب . وما ينبغي إقتراحه فعلا في هذه الجلسة هو ربما تحديد المؤشرات التي توائم بين الدفاع عن السلامة الوطنية واحترام حقوق الانسان . ومن هذا المنطلق تقف الهند على استعداد دائم لمناقشة هذا المسعى والاسهام فيه .

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن جوهر وطبيعة حقوق الانسان يرتكزان بالقوى الاجتماعية والتقليدية والثقافية التي تقوم بتوعية مختلف المجتمعات . وبينما يتمثل مسعى الأمم المتحدة على النحو الملّح إليه في هذه الجلسة في التحرك التدريجي صوب إيجاد معايير دولية موحدة لحقوق الانسان ، فإن هذه المعايير لا ينبغي تحديدها من جانب واحد ووضعها بصفتها شروطا مسبقة مطلقة للتفاعل بين الدول والمجتمعات في المجال السياسي والمجال الاقتصادي . لابد أن يتجه مسعانا صوب إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل ونزيه وتشجيع البلدان على التحرك صوب المعايير العالمية لحقوق الانسان . ونشاطر تماما الشواغل التي أعرب عنها عدة زعماء بشأن التهديد الذي يفرضه انتشار الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين . وثمة بعد آخر للأمن الدولي اليوم هو إمكانية فقدان السيطرة على الترسانات النووية . ما نواجهه هنا لا يتمثل فقط في إمكانية حيازة هذه الأسلحة من جانب حفنة دول العتبة ، وإنما أيضا في الانتشار الجامح للأسلحة النووية الجاهزة الصنع في أرجاء المعمورة بمجموعة متنوعة من الوسائل والطرائق . وبذلك تكتسب مسألة الانتشار بعدا نوعيا مخيفا جديدا .

ولكن في حين مشاطرتنا لهذه الشواغل فإننا نود أن نشدد على أن التدابير المتخذة للقيام بإجراء وقائي أو عقابي على أساس انتقائي لن تحقق النتائج التي نصبو إلى تحقيقها . والاحساس بالإلحاح والانزعاج الذي يسود المناقشة الخاصة بهذه المسألة يرجع بالتحديد إلى أن المشكلة باتت عالمية وليست مقصورة على بعض الدول التي يحتمل أن تحوز أسلحة نووية . وفي هذا السيناريو المروع الذي لا يمكن التكهن به لم تعد الحلول التقنية أو الترتيبات الإقليمية كافية بعد اليوم . والصعوبات الناجمة عن رصد الأنشطة ومراقبتها في عدد كبير من الدول ، وبعضها ليس محددا على وجه الدقة في أي وقت كان ، تستبعد التوصل إلى نتائج فعالة . وأسلم بأن من غير المتوقع أن يكون في وسع الأمين العام تفتيش الأقبية والبحث عن القنابل . ولا يمكن لهذا المسعى أن ينجح كما يتبين لأي إمرء كان . فلا بد أن تكون هناك طريقة أخرى .

ما هو إذن الجواب على هذه المعضلة الصعبة ؟ نحن نرى أن السبيل المنطقي الوحيد المتوفر لنا هو اتباع نهج شامل قائم على توافق آراء دولي جديد بشأن عدم الانتشار . ولكي يكون نظام عدم الانتشار الشامل هذا فعالا لابد أن يكون عالميا وشاملا وغير تمييزي ومرتبطة بهدف نزع السلاح النووي الكامل .

في الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكركة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٨٨ ، تقدم رئيس وزراء الهند الراحل راجيف غاندي بخطة عمل محددة لنزع السلاح ، من شأنها القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل على مراحل ، والوصول في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف . وقد تضمنت الخطة جميع العناصر الرئيسية لتوافق آراء دولي جديد بشأن عدم الانتشار النووي . أولا ، إنها تطالب بإبرام اتفاقية دولية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ثانيا ، تدعو إلى إبرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب . ثالثا ، تتعهد دول العتبة بالتزامات بالآلا تعبر العتبة ، وهذا يرتبط بالتزامات مقابلة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية في موعد أقصاه حلول عام ٢٠١٠ .

في الوقت الذي طرحت فيه خطة العمل هذه أعربت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن صعوبة قبول هذه الأفكار نظرا لالتزامها بما يسمى بمذهب الردع النووي . ويرتكز هذا المذهب على سياق محدد هو سياق المجابهة بين الشرق والغرب والحرب الباردة . وقد انتهت الآن الحرب الباردة ، وأصبح التوازن النووي ينتمي إلى الماضي ، وفقد مذهب الردع النووي أهميته .

وأمامنا الآن فرصة تاريخية لممارسة الحنكة السياسية والتحرك بسرعة للقضاء على الأسلحة النووية برمتها في جميع أنحاء العالم . وعلى وجه التحديد تتسم الأفكار التي طرحتها الهند في خطتها للعمل - أو أية تعديلات تجري عليها - بأهمية قصوى ، مثل التعهد ، على الصعيد العالمي ، بالتخلي عن استخدام الأسلحة النووية ، وعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ووضع نهج جديد عالمي غير تمييزي لعدم الانتشار . ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتصدى على نحو فعال للتهديدات الموجهة إلى السلم والناجمة عن انتشار الأسلحة النووية في بعدها العالمي الحالي إلا في إطار توافيق الآراء ، وليس عن أي طريق آخر . وإذا تمكنا من إصدار إعلان بهذا المعنى في اجتماعنا اليوم ، نكون قد أسهمنا إسهاما تاريخيا فعليا في تعزيز السلم والأمن الدائمين .

بل إنني أتجرأ وأقترح ، متجاوزا خطة عمل الهند ، بأن نقدم الموعد المستهدف لعالم خال من الأسلحة النووية إلى نهاية القرن الحالي . ومن شأن ذلك أن يكون نبذة أمل ندخل بها القرن الحادي والعشرين .

السيد الرئيس ، إن البيان الذي ستقرأونه بالنيابة عن أعضاء المجلس في ختام اجتماع اليوم كان موضع مناقشات مكثفة مثمرة . ويسعدنا أن نكون جزءا من هذه الممارسة وأن نكون قد أسهمنا فيها . ونحن نعتبره بيانا هاما . ومع ذلك ، أرى أنه لا يوضع واحدا أو اثنين من شواغل الهند الحاسمة . وقد تطرقت إليهما بوضوح في بياني الآن . ولا ينتقص هذا بطبيعة الحال من أهمية البيان الذي ستدلون به أو يقلل من تعاون الهند . وإنني أثق بأن اجتماع اليوم سيحفز جهودنا المشتركة للتعاون على نحو يعود بالمنفعة المتبادلة لمصلحة الجميع وفقا لأحكام الميثاق .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد رئيس الوزراء ، أشكركم

على هذا الاسهام الشامل .

اعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء اليابان .

السيد ميازاوا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمثل عام

١٩٩٢ نقطة انطلاق موب مستقبل يبشر بالامل للامم المتحدة . ولهذا فمن المناسب تماماً أن يعقد مجلس الامن ، لأول مرة في تاريخه ، اجتماعاً لرؤساء الدول أو الحكومات في بداية هذا العام . وأود أن أعرب عن عميق احترامي لرئيس الوزراء جون ميجور لقيادته الممتازة في جعل اجتماع القمة هذا حقيقة .

وأود أيضاً أن أعرب عن الترحيب الحار بالرئيس بورييس يلتسن ، الذي يحضر إلى الامم المتحدة لأول مرة بصفته قائدا للاتحاد الروسي . فالاستقرار السياسي والاقتصادي للاتحاد له أهمية كبيرة بالنسبة للسلم والاستقرار في العالم بأسره . وإنني على ثقة بأن روسيا ستفي بنجاح بمسؤولياتها الجسام ، كعضو في الامم المتحدة وعضو دائم في مجلس الامن .

وأود أيضاً أن أعرب عن أحر تهاني للأمين العام بطرس غالي ، الذي تولى منصبه الجديد وسط توقعات متزايدة للدور الذي ستؤديه الامم المتحدة . وأعتزم هذه الفرصة لكي أعرب عن تصميم حكومتي الثابت على دعمه في كل مساعيه .

إن الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى شرق وغرب خلال الفترة التي أعقبت الحرب انتهت أخيراً ، والنظام العالمي على وشك المرور بتغيير تاريخي . ولئن كانت الحالة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه غير مستقرة على الإطلاق ، فإنها تتيح أيضاً فرصاً وفيرة لبناء نظام عالمي سلمي جديد . والشكل الدقيق لهذا النظام الجديد لم يتضح بعد ، إلا أنه لابد لجميع البلدان من أن تشترك معاً في بناء نظام سلمي جديد يتناسب مع الحقبة الجديدة ، حرصاً على حرية البشر ورفائهم ومستقبل كوكبنا .

وفي فترة الانتقال هذه ، تشرع الأمم المتحدة في القيام بدور حيوي ، سواء على الصعيد النظري أو العملي ، في الجهود المبذولة لتحقيق السلم العالمي وصيانتته . وتمثل التوقعات التي تنتظرها شعوب العالم من الأمم المتحدة إلى مستويات عالية جديدة . فدور الأمم المتحدة ، ولا سيما دور مجلس الأمن ، خلال أزمة الخليج ما زال حاضرا في خواتمنا . وقد كانت مشاركة الأمم المتحدة هامة في تحقيق السلم في أمريكا الوسطى وحل الصراع في يوغوسلافيا والتوصل إلى المرحلة النهائية لعملية السلم في كمبوديا .

وتقوم عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم بدور رئيسي في كفالة السلم والأمن العالميين على مدى فترة تربو على ٤٠ عاما ، منذ بدء القيام بهذه العمليات . ولا تزال أهمية هذه العمليات تتزايد ، كما يتبين من بدء خمس عمليات جديدة لصيانة السلم في العام الماضي وحده . وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فإن سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا ، التي ستقام قريبا ، ستشمل مجموعة من الأنشطة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة .

ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى المزيد من التعاون النشط من قبل أعضاء الأمم المتحدة في هذا المجال . وإذا تدرك اليابان هذه الحاجة إدراكا تاما ، فإنها تبذل الآن جهودها لوضع الترتيبات الداخلية اللازمة للمساهمة بموظفين في عمليات صيانة السلم . وسأبذل قصارى جهدي للحصول على موافقة البرلمان الياباني على التشريع المتعلق بهذا الأمر خلال دورته الحالية التي بدأت هذا الشهر .

ما هي المسائل التي تواجه الأمم المتحدة اليوم وهي تستجيب للتوقعات المعرب عنها حول الدور الذي تقوم به في تحقيق السلم وصيانتته ؟ إن القضايا الرئيسية هي ، في رأيي ، أولا ، كيف تكيف الأمم المتحدة نفسها مع التغيرات التاريخية ، وثانيا ، كيف تحسن من فعاليتها في مجال الجهود التي تبذل لصنع السلم وصيانتته ، وثالثا ، كيف تضمن قاعدة مالية سليمة تمكنها من الاضطلاع بتلك الجهود .

قبل كل شيء ، أرى أنه لضمان نظام عالمي ملهي ، فإن مثل ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي تمثل قيما جوهرية عالمية متكثسي أهمية أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى . ومن واجب الدول الأعضاء أن تسعى دائما لضمان احترام كل قيمة من هذه القيم على الصعيد العملي . وفي نفس الوقت ، يجب أن تتطور الأمم المتحدة أثناء تكيفها مع العالم المتغير . وعلى سبيل المثال فقد وضعت بعض أقسام ميثاق الأمم المتحدة على أساس الحقائق السائدة في عام ١٩٤٥ ، عندما أقيمت الأمم المتحدة ، وقد سبق ذلك الحرب الباردة .

وبالإضافة إلى ذلك ، ولما كان مجلس الأمن يقع في صميم جهود الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، فإنه من الأهمية بمكان أن ينظر بشكل شامل في الطرق التي يكيف بها مهامه وتشكيله وجوانب أخرى تمكنه من تمثيل حقائق العهد الجديد بصورة أوضح . واليابان على استعداد للقيام بدور نشط في هذه العملية .

ثانيا ، إن من الأهمية بمكان أن ننظر في التدابير العملية التي تستهدف تعزيز مهام الأمم المتحدة بحيث يمكنها أن تعمل بقدر أكبر من الفعالية من أجل ضمان قيام نظام عالمي سلمي . وأهمية أنشطة صيانة السلم لسنا بحاجة إلى تكرارها هنا ، ولكن أود التعليق على الحاجة إلى تعزيز مهام الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات . من الأمور الجوهرية للأمين العام ، الذي يضطلع بدور حاسم في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ومساعدتها الحميدة ، أن تقدم إليه المعلومات الكافية بشأن التوترات التي يمكن أن تتصاعد لتتحول إلى صراعات دولية . وخطوة هامة في هذا السبيل تم القيام بها في كانون الأول/ديسمبر عندما اعتمدت الجمعية العامة الإعلان الخاص بتقصي الحقائق من جانب الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين ، ذلك الإعلان الذي اقترحته وشاركت في تقديمه اليابان وبلدان أخرى . وقد يكون من المفيد أيضا أن تقوم البلدان التي تتمتع بقدرات متطورة في جمع المعلومات بتقديم المعلومات ذات الصلة للأمين العام على النحو المناسب . وآمل أن تحظى هذه المسألة بالدراسة الجديرة بها .

ثالثا ، إن القاعدة المالية السليمة أمر أساسي لا بد منه لتعزيز فعالية الأمم المتحدة ولضمان أن تدار أنشطتها المختلفة بيسر وسهولة . وفي الخريف الماضي قال الأمين العام آنذاك خافيير بيريز دي كوييار ، إن الأمم المتحدة لا تزال تواجه مصاعب مالية خطيرة . وكان في نهاية عام ١٩٩١ مبلغ مجموعه ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الانصبة المقررة لم يسدد بعد . فإذا أُريد للأمم المتحدة أن تخطلح بدور مركزي في إقامة نظام عالمي جديد وسلمي ، فيتعين على الدول الأعضاء جميعها أن تبذل جهودا جدية وعلى وجه الاستعجال لحل هذه القضية . إن عمليات صيانة السلم لا تبرا من هذه الصعوبات . وعلى وجه الخصوص ، فإن توفر الأموال اللازمة لمرحلة بدء عملية من عمليات صون السلم أمر جوهري من أجل وزع قواتها بيسر وسهولة . كما إن من الأهمية بمكان أن تصبح الدول المعنية ، بما فيها الدول التي تقدم دعما ماليا كبيرا لعمليات صيانة السلم ، مشتركة في المشاورات المتعلقة بإنشائها منذ المراحل الأولى لذلك .

وأود أن أضيف إن محكمة العدل الدولية تفضل أيضاً بدور هام في الترويج للتسوية السلمية للنزاعات الدولية . وفي هذا الوقت ، عندما نرى أن تعزيز حكم القانون في الشؤون الدولية يجب أن يكون عنصراً هاماً في إيجاد نظام عالمي وسلمي ، فإن من الضروري أن تستخدم المحكمة استخداماً أفضل وأن تعزز مهامها .

إن التهديد بالقوة العسكرية يعتبر منذ زمن بعيد التهديد الأول للسلم والامن . وفي حين أن هذا التهديد يبدو أنه قد خفّ إلى حد كبير ، إلا أن المنجزات التكنولوجية والاقتصادية للجنس البشري ، قد أدت ، ويا للمفارقة ، إلى ظهور مجموعة من المشاكل البيئية العالمية وغيرها من التهديدات الأخرى للبقاء الإنساني ليست عسكرية بطبيعتها . وسوف تنظر الأمم المتحدة في المشاكل البيئية أثناء المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في حزيران/يونيه . وآمل ألا يكون هذا سوى البداية ، وأن الأمم المتحدة ستتمنى من الآن فصاعداً لهذه التهديدات الجديدة بعزيمة وفعالية على النحو الجدير بها .

والاتجاه نحو السلم العالمي الذي نشهده اليوم لن يستمر إلا إذا اقتسم الجميع مفانم السلم - وخاصة شعوب الجنوب الذين تحقيق بهم مخاطر المجاعة والفقر والمرض ومصاعب أخرى . وجهود الأمم المتحدة الصادقة في معالجة مشكلة الشمال والجنوب يجب أن تسهم في تحقيق السلم والاستقرار في العالم . كما إن من الضروري تقديم المساعدة المناسبة للجهود التي تبذل للمساعدة الذاتية من جانب البلدان النامية . وتلك الجهود ، بدورها ، ستمزز احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ، وهي قيم تشترك فيها الشعوب في جميع أرجاء العالم .

وفي ضمان الامن فإن للأمم المتحدة أيضاً دورها الهام جداً في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح . لقد أسهمت اليابان بهمة ونشاط في تعزيز دور الأمم المتحدة في ذلك المجال وأيدت بقوة جهود البلدان المعنية في سبيل تحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وذلك بهدف تحقيق استقرار استراتيجي عند مستوى أدنى من التسلح . وأرحب بالمقترحات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والمقدمة في الآونة الأخيرة من الرئيس

بوش والرئيس يلتسن . وأملى الوطيد ، هو أن تلك المقترحات ، من خلال المشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ، ستؤدي إلى تحقيق نتائج ملمومة .

إن التغيرات المثيرة التي يشهدها المناخ الدولي قد أبرزت من جديد أهمية جهود نزع السلاح ، بما فيها تلك التي تستهدف الحيلولة دون انتشار أسلحة التدمير الشامل . ولست بحاجة لابين للحاضرين هنا انه اليوم ، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي وميلاد كومنولث الدول المستقلة ، فإن السؤال المتعلق بكيفية منع انتشار هذه الأسلحة ، وانتشار مرافق انتاجها والتكنولوجيات ذات الصلة لهو مسألة في غاية الأهمية . وأحيي قادة دول كومنولث المستقلة على تصميمهم على تحرير مؤسساتهم من السيطرة العسكرية ، وآمل انهم سيواصلون جهودهم في العمل للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فضلا عن التكنولوجيات المتعلقة بها . إن انتشار الأسلحة ونقلها لهي مسألة تهم كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي . وانطلاقا من مبادرات قامت بها اليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي ، فإن الجمعية العامة قد اعتمدت رسميا في العام الماضي قرارا بإنشاء سجل الأمم المتحدة الخاص بنقل الأسلحة . وأدعو أعضاء مجلس الأمن أن يعملوا معا من أجل التنفيذ الميسر لهذا السجل . والخطوات الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنهاء المفاوضات هذا العام بنجاح من أجل وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية لهي خطوات على جانب كبير من الأهمية . ومن واجب مجلس الأمن أن يبقي التطورات في هذه المجالات قيد الدراسة .

في ضوء الظروف التي وصفتها توا ، أود أن أقترح التدابير التالية التي من شأنها أن تجعل الأمم المتحدة في موضع يتناسب بشكل أفضل مع الوضع الدولي للقرن الحادي والعشرين .

أولا ، وإذ نتطلع إلى عام ١٩٩٥ ، عندما تحتفل الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على تأسيسها أود أن أقترح عقد مناقشات داخل المنظمة لضمان اضطلاعها بدور مركزي في الحفاظ على النظام العالمي السلمي وتعزيزه . ويجب أن تشمل هذه المناقشات دراسة مهام الأمم المتحدة وهيكلها التنظيمي .

ثانيا ، حتى يُكفل أداء سلى لعمليات حفظ السلام ، أقترح أن تقام ، عند الضرورة ، آلية استشارية بشأن انشاء تلك العمليات ولاسيما عمليات حفظ السلام على نطاق واسع . وهذه الآلية يمكن أن تكون في شكل فريق استشاري ذي حجم ملائم تكون من بين أعضائه البلدان المساهمة الكبرى في التمويل ، في جملة أمور ، وكذلك البلدان المعنية في المنطقة . وأود أن أؤكد أيضا على أهمية تأمين الاموال اللازمة لعمليات حفظ السلام في مراحلها الاولى ودعوة الدول الاعضاء إلى تقديم اسهامات طوعية للصندوق الاستثماري لعمليات حفظ السلام في الامم المتحدة .

وثالثا ، أقترح اتباع طرق محددة لتمييز دور الامم المتحدة في مواجهة التهديدات غير العسكرية لامن ورفاهية البشرية في المستقبل ، وتتضمن تلك المتصلة بالبيئة واللاجئين والفقر . وآمل أن يبلغ الامين العام اجهزة الامم المتحدة ذات الصلة بتلك التهديدات غير العسكرية .

ورابعا ، في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أقترح النظر في اتخاذ تدابير محددة على وجه السرعة لدفع جهود الامم المتحدة والبلدان المعنية لتعزيز الرقابة على الاسلحة النووية ومائر الاسلحة الاخرى ذات التدمير الشامل ومنع انتشارها ، وذلك في أعقاب تفسخ الاتحاد السوفياتي وكبح النقل الدولي للأسلحة التقليدية .

إن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي عن العمل من أجل صيانة السلم العالمي . وإذا ندخل القرن الحادي والعشرين ، فإن مجلس الامن ، بل وكل بلد في العالم ، مطلوب منه أن يواجه بحزم المشاكل التي تقف في طريقنا ونحن نصوغ نظاما عالميا سلميا جديدا . واليابان ، وقد بدأت مؤخرا مدتها بوصفها دولة غير دائمة العضوية في مجلس الامن ، تدرك أن الظروف الحالية تلقي عليها مسؤوليات شقيلة بشكل خاص . واليابان ترحب بتلك المسؤوليات دون أي تحفظ ، وكما ورد في دستورها ، إنها مصممة على مواصلة تقديم أقصى قدر من تأييدها للامم المتحدة باسم التعاون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس الوزراء على تأكيد

التزامه بعمل الامم المتحدة وطرحه بعض المقترحات من أجل مستقبلها .

والآن أدعو وزير الشؤون الخارجية والمبعوث الشخصي لرئيس وزراء هنغاريا لمخاطبة المجلس .

السيد جيزينسكي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا الاجتماع الذي يكتسي أهمية تاريخية ، يشرفني أن أدلي ببيانني أيضا نيابة عن رئيس وزراء هنغاريا ، الذي يعتذر لعدم تمكنه من الحضور بيننا . وقد تحدثت تليفونيا معه .

إن النظام العالمي الذي بدا طيلة عقود وكأنه غير قابل للإهتزاز يمر الآن بفطرة تغير جذري عاصف . وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة ، يشهد العالم التقدم المتزايد للحرية والديمقراطية وحكم القانون . وقد كان المظهر المثير لهذا التقدم الإعلان الذي أصدره صباح اليوم الرئيس يلتسن بشأن الافراج عن جميع السجناء السياسيين في روسيا . ومع هذا ، فإن هذا التحول تصاحبه صعوبات وتوترات هائلة تتضح بشكل خاص في البلدان الشيوعية سابقا . وعند المنعطف الحالي ، إن جميع الحكومات الديمقراطية يطلب إليها الاضطلاع بدور نشط في صياغة مسار التاريخ العالمي للعقود المقبلة .

السيد الرئيس ، إن جمهورية هنغاريا تقدر غاية التقدير مبادرتكم بدعوة الدول الاعضاء في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة للإجتماع في نيويورك وترحب بها . وكون الدول الممثلة في هذه الهيئة تجتمع على أعلى مستوى للمرة الاولى في تاريخ المنظمة الدولية دلالة واضحة على الدور والاهمية البالغين لهذا المحفل الذي يتحمل مسؤولية أولية عن صيانة السلم والامن الدوليين . إن بلادي - وكذلك المنطقة التي جئت منها - تتطلع إلى هذه الهيئة بآمال وتطلعات عظيمة . ولقد فعلنا هذا بشكل خاص في أيام عام ١٩٥٦ العصيبة ، عندما اعتقدنا أن الأمم المتحدة ستتمكن من وقف الدبابات السوفياتية عن قمع الثورة الديمقراطية والكفاح التحرري للشعب الهنغاري وأنها يمكنها أن توقف الانتقامات الدموية . واليوم يسرنا أنه بعد ٣٥ عاما يتبرأ الزعماء في موسكو وبشكل علني من تلك الاعمال السوفياتية السابقة . إلا أنه ، ولأسباب معروفة ، لم تقدم مساعدة نشطة في ذلك الوقت ، لكن التأييد الادبي والسياسي للأمم المتحدة كان يعني بالنسبة لنا شيئا كثيرا . وإن التجربة التي مررنا بها في تلك الفترة ينبغي

أن تشجعنا على أن نحث الأمم المتحدة بقدراتها المتزايدة على العمل ، على ألا تتشرك الشعوب بمفردها في كفاحها من أجل نيل حقها في تقرير المصير ، وأن تبذل قصارى جهدها لضمان التنمية الحرة والديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان العالم .

إن التغييرات المواتية التي وقعت في السنوات الأخيرة هيأت ظروفًا ملائمة لأن تنفذ الأمم المتحدة بشكل عملي المبادئ والمقاصد المتوخاة في ميثاقها منذ عام ١٩٤٥ . لقد تخلت المنظمة العالمية الآن من الأثر المثل للمواجهة بين الدول الكبرى ، وهي قادرة الآن على الاستجابة بشكل أكثر فعالية لتحديات السلم والأمن . ونحن نعتقد اعتقادًا راسخًا بأن الأمم المتحدة ، بأنشطتها الخاصة بحفظ السلام وباشتراكها في صنع وبناء السلام ، تصبح عاملًا لا يمكن الاستغناء عنه في العلاقات الدولية . ونرى أن مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي ألا ينظر إليها بعد الآن باعتبارها نوعًا من القوة الخارجية التي لا ترمي إلا إلى تحديد الصراعات والابقاء على الوضع الراهن ، وإنما كعامل يسهم بشكل خلاق في إزالة بؤر التوتر وذلك بالتمسك بالقيم الديمقراطية وإعمال احترام حقوق الإنسان . وهونغارييا ، بصفتها عضوًا في مجلس الأمن ، تود أن تسهم في ضمان أن تترجم هذه الفلسفة الجديدة الخاصة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام إلى تدابير فعالة .

وفي مرحلة التحولات الهامة هذه ، أصبح استعراض أنشطة وكفاءة الأمم المتحدة أمرًا ضروريًا . وإن ما يحتاجه العالم هو أمم متحدة مجددة ومطلحة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

منذ عام مضى تمامًا ، وبموجب سلطة مجلس الأمن ، قام ائتلاف متعدد الجنسيات من البلدان بالعمل لتحرير الكويت . وكانت العملية الموجهة ضد العدوان العراقي علامة في تاريخ الأمم المتحدة ، فمن ناحية ، قدمت دليلًا على قدرة المجتمع الدولي ، عن طريق مجلس الأمن ، على القيام بأعمال حفظ السلام ، وتناول النزاعات المحلية لمصلحة الأمن الجماعي كما نص عليه في الميثاق . ومن ناحية أخرى ، أبرزت عملاً مثاليًا آخر لمجلس الأمن : القيام بعملية إنسانية واسعة النطاق لانقاذ أكراد العراق . ونحن نرى

تلك الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن مظهرا من مظاهر نشاط بناء السلم لحماية حقوق الإنسان وحقوق الاقليات .

وبالنسبة لجمهورية هنفاريا ، إن احترام حقوق الإنسان وحقوق الاقليات الوطنية ليس مجرد مسألة قانونية أو انسانية : انه جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي الدولي . ومن ثم ، فإنه مما لا غنى عنه أن يتخذ مجلس الأمن اجراء حاسما للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها .

إن تواجد أفراد الأمم المتحدة ، كلما احتاج الأمر ، لضمان تلك الحقوق ، ينبغي النظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلم .

وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالترسانة العسكرية لدولة عضو في الأمم المتحدة ارتكبت عدوانا هي ، في رأينا ، سابقة تستحق الدعم غير المشروط . كما أن الحد من أسلحة وعدد قوات دولة معتدية ، أو جيش مُعتدٍ خرج عن السيطرة السياسية ، وكذلك نزع سلاحهما في ظل نظام دولي للتحقق ، ينبغي أن يمثلأ بُعدا هاما جديدا لأنشطة مجلس الأمن .

تشهد أوروبا الوسطى والشرقية تغيرات حاسمة كبرى . وقد أصبحت شعوب المنطقة ، بعد عقود طويلة من الزمن ، قادرة مرة أخرى على تقرير مصيرها بحرية .

وفي الوقت ذاته ، خلف النظام الشيوعي الدكتاتوري تراشا ثقيلًا . وهذا قد يكون مصدرا للتوترات يهدد استقرار المنطقة المأمول فيه ويضعفه . والأمم المتحدة تواجه مهام كبرى في ضمان أن يتبع الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق في بلدان المنطقة مسارا سلميا ، وأن يؤدي إلى الاستقرار ، وذلك عن طريق سلطتها ومن خلال السبل المتاحة لها بموجب القانون الدولي .

وتنبع إحدى المهام العاجلة من الحالة التي برزت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق . فبعد أكثر من سبعة عقود من حكم النظام الشمولي الذي راح ضحيته ملايين الأرواح البشرية ، فإن ما يبرز لنا هو اقتصاد منهار ومشاكل اجتماعية خطيرة ناجمة عنه ، وعدم وجود ترتيبات واضحة محددة للسيطرة على ترسانة هائلة من الأسلحة النووية ، واندلاع الخلافات العرقية العنيفة . وهذا الوضع يمكن أن يجرف العالم إلى هاوية حالة حرجية . أما الدول التي خلفت الامبراطورية الراحلة فلها كل ما يبرر جهودها لبناء أوثق صلات ممكنة مع المجتمع العالمي . وهذا بدوره يمكن أن يوفر لنا فرسا يعول عليها لإيجاد تسوية ايجابية لمسائل عديدة ذات صلة بالأمن وتحديد الأسلحة ، بالإضافة إلى الاحترام التام للمعايير الدولية في ميادين حقوق الإنسان وحقوق الأقليات . وهونغارييا تسترشد بهذه الاعتبارات عندما تؤيد إشراك الجمهوريات

السوفياتية السابقة إشراكا قويا في عمل المحافل متعددة الاطراف ، وفي المقام الاول ، في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وفي عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . إن عمليات إعادة الترتيب الجارية في منطقتنا لم تؤد إلى حالات متازمة محتملة فحسب ، بل أدت أيضا إلى انفجار فعلي فيما كان يعرف بيوغوسلافيا في الماضي . والحرب الرعناء التي يستعر أوارها بجوارنا قد أثرت على هنغاريا تأثيرا مباشرا . فالانتهاكات المستمرة لمجالنا الجوي ولحدودنا ، وتدفق ما يزيد على ٥٠ ألف لاجئ إلى بلادنا ، هي مؤشرات لحالة حرجة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وتنطوي على عواقب إضافية وخيمة .

والرأي العام في هنغاريا والحكومة يساورهما عميق القلق إزاء ما حلّ بشعوب ذلك البلد من بؤس إنساني ودمار مادي ، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة والمنهجية لحقوق الإنسان وحقوق الاقليات بالنسبة لمئات الالوف من الهنغاريين الذين يعيشون في مقاطعة فويغودينا ، ومعاناة الهنغاريين الذين يعيشون على طول خطوط المواجهة الكرواتية . إن مستقبل الهنغاريين هناك ، شأنهم شأن الاقليات الاخرى التي تقطن الدول السلافية الجنوبية ، يمكن ضمانه ، في جملة أمور ، بإقامة حكم ذاتي اقليمي وشعافي - وهو ما اقترحه اللورد كارينغتون . وفي رأينا أنه يتعين على مجلس الامن ، أثناء المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة ومرضية للمشاكل ، أن يرمد بعناية ، وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الأوروبية ، التطورات في ذلك البلد ، وأن يقوم بوزع مراقبين للامم المتحدة أو قوات لصيانة السلم في جميع المناطق التي قد تنشأ فيها توترات أو صراعات .

وفي الحالة الراهنة ، على الامم المتحدة أن تقدم إسهاما رئيسيا في حل الصراع بين الشعوب السلافية الجنوبية . وتتعهد هنغاريا بتقديم دعمها الكامل من أجل الوزع المبكر لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، وفقا للخطة التي صاغها الامين العام . ونتوقع أن هذا العمل ، بالإضافة إلى الحظر المفروض على جميع شحنات الاسلحة والمعدات العسكرية ، والذي يجب على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تتقيّد به تقييدا صارما ، سيسرّان إلى حد كبير التوصل إلى تسوية سياسية شاملة هناك . وسيكون قبول

الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة في عضوية الأمم المتحدة خطوة أخرى في سبيل السلم والاستقرار في المنطقة بأكملها .

إلا أن اشتراك الأمم المتحدة حاليا في الأزمة اليوغوسلافية لا يمكن بأي حال أن يحل محل المحادثات بين الشعوب والأقليات المعنية ، ولا ينبغي أن يعمق إبرام ترتيبات تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ونحن نرى أن المستقبل السلمي للمنطقة لا يمكن ضمانه إلا بإعادة التأكيد على عدم جواز التغيير القسري للحدود ، والاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير المصير ، وإعمال حقوق الإنسان . ونرى أن إنشاء آلية مراقبة للتحقق من تنفيذ أحكام الاتفاقات ذات الصلة يمكن أن يكون عنصرا بالغ الأهمية في التسوية الشاملة .

وفي هذه اللحظة التاريخية من التغييرات التي لم يسبق لها مثيل ، يتعين علينا أن ننظر في أثر آخر لهذه التحولات له نفس القدر من الأهمية . فالعالم عليه أن يواجه تحدي تفكيك آلات الحرب الهائلة والقوة البشرية المتملة بها . فنحن نشهد اليوم جيوشا إما لها توجهات غير واضحة أو لا تحكمها أية سيطرة سياسية . وليس المطلوب تحويل الصناعات الحربية إلى أغراض مدنية فقط . وذلك أن هناك عددا كبيرا من العلماء والخبراء والجنود المحترفين يحتاج أيضا إلى إعادة تدريبه أو برمجته . ومستقبل الدول المستقلة حديثا في البلقان وفي الاتحاد السوفياتي السابق يتوقف إلى حد كبير على نجاح أو فشل هذا المجهود الضخم للتحويل البشري .

وبالتوازي مع عملية الهدم وإعادة التدوير هذه ، ينبغي أن تكون هناك أيضا بعض الانشاءات الجديدة . وفي رأينا إنه في ظل الظروف الدولية المتغيرة ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لفكرة قيام الأمم المتحدة بإنشاء قوة في حالة استعداد دائم يمكن تعبئتها في فترة وجيزة وفي أي وقت ، ووزعها دون إبطاء وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في أية منطقة من العالم يعصف بها الصراع .

أما حدث اليوم ، الفريد في تاريخ الأمم المتحدة ، والذي مكن منه تراجع مواجهات الماضي الأيديولوجية العتيقة ، فإنه يوفر لنا فرمة ويهيئ لنا ظروفنا أفضل كثيرا للتصدي بنجاح لتحديات عصرنا وإعطاء الردود السليمة للمشاكل العالمية التي

تواجهنا ، والمتعلقة بالامن والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة . وفي هذا السياق ، فإن فكرة عقد مؤتمر قمة هادف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية ، جديرة بإيلائها اهتمامنا الوثيق .

إن اجتماعنا هنا يتيح لنا أيضا فرصة لإعادة التأكيد على شقتنا في السيد بطرس بطرس غالي وتأييدنا له ، وهو الأمين العام الجديد لمنظمتنا الذي يعدّ التزامه المعروف بالسلم وبالتفاهم الدولي ضمانا بأن الدور الفعال للأمم المتحدة في العلاقات الدولية سينمو في الأعوام المقبلة . وحكومة جمهورية هنغاريا على استعداد لتقديم إسهامها الكامل في تعزيز منظمتنا العالمية وتحسين أداؤها وفقا لمقتضيات عصرنا . وما من شك في أن الأمم المتحدة التي ولدت في عام ١٩٤٥ ، ستكون عاملا رئيسيا في عالم القرن الحادي والعشرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ، السيد الوزير ، على

البيان الذي أدليتم به بالأصالة عنكم وبالنسبة عن رئيس الوزراء أنتول .

طلب إليّ رئيس وزراء هنغاريا أن أنقل اعتذاره وأصدق تحياته إلى جميع رؤساء دول أو حكومات البلدان المشاركة في اجتماع مجلس الأمن هذا . ويسعدني أيما سعادة أن أفعل ذلك .

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لوزير خارجية زمبابوي والمبعوث الشخصي لرئيس

الجمهورية .

السيد شاموياريرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي أن أعرب عن سعادتني الفامرة إذ أراكم ، رئيس الوزراء ميجور ، تترأسون مداولاتنا اليوم . واهنئكم وأشكركم على مبادرتكم الميمونة لعقد هذا الاجتماع التاريخي .

كما اغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بأميننا العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، وأن أنقل له تهاني زمبابوي بمناسبة انتخابه . هؤلاء الذين جاءوا من افريقيا يعرفونه كأحد المفكرين البارزين وأحد المتفانين في حماية السلم . ونشعر بالامتنان للثروة الهائلة من الخبرة والمهارة التي أتى بها الى هذا المحفل العالمي .

كما نشعر بالامتنان العظيم لسلفه ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، المحكم الموقر الذي نهض بهذه المنظمة خلال فترة منصبه ، وعمل بلا كلل في خدمة السلم حتى اللحظة الأخيرة من مهمته . ونحن نشعر بالامتنان له ونتمنى له صحة طيبة ونجاحات عديدة في تقاعده .

إذ نجتمع اليوم نشهد تطورات تنذر بالخطر تهدد بخلق الاتجاهات الايجابية الهشة التي بدأنا نراها مؤخرا . وهناك بوادر وفيرة بأننا دخلنا حالة عالمية تكاد تماثل الحالة التي سادت في فترة الحرب الباردة من حيث عدم القدرة على التنبؤ والخطورة . فالصراعات والتوترات من طبيعة جديدة تتفجر في مناطق كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مستقرة تماما . وقد استمعنا الى اشارات عديدة لهذه الحالات في الخطابات التي ألقيت هذا الصباح وبعد ظهر اليوم في هذا الاجتماع الموقر . إن الخطوات الكبيرة الجسورة في مجال نزع السلاح التي خطتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وفرت لنا الراحة الهائلة والامل في أننا أصبحنا أخيرا بمنأى عن خطر الابادة النووية . لكن بدلا من الدخول في مرحلة ما بعد العصر النووي نشهد الآن بداية عصر الانتشار الخطير الذي لا كابح له والحروب الاهلية في مناطق عدة . وعلى حد قول أحد الذين سبقوني في الكلام ، إن بعض المناطق التي تسود فيها الحروب الاهلية قد تتحول الى تهديدات اقليمية ودولية للسلم والامن . ومما

يزيد من الطين بلة ، أنه في الوقت الذي تزدهر فيه التجارة في السوق الدولي للأسلحة ، لا تزال الاقتصادات الضعيفة للجنوب تعاني من أزمة عميقة حيث يصبح الفقر المتزايد - وهو المصدر المساوي المحتمل لعدم الاستقرار - خطرا يهدد المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال الديمقراطية .

إن المسؤولية تكمن تماما في الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص في هذا المجلس لانقاذنا من هذه الحالة الخطيرة التي لا يمكن التنبؤ بها . إن منظمة الوحدة الأفريقية تتطلع الى هذه الهيئة من أجل اضاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي حتى يتسنى لجميع الدول كبيرها وصغيرها أن تشارك مشاركة كاملة في منع السلم وصيانته . وبما أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تنظم النظام العالمي الذي نريد بناءه ، وبما أن جهودنا ينبغي أن تؤدي الى أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية ، ترى زمبابوي أن العملية ينبغي أن تبدأ بإعادة النظر في الميثاق بحد ذاته في إطار الظروف الدولية المتغيرة . وهذا هو أيضا الرأي المعرب عنه لمنظمة الوحدة الأفريقية المعرب عنه . إن النظام العالمي الجديد يمكن بناؤه على أفضل وجه عن طريق إعادة النظر في الميثاق وتقويم أوجه القصور وسد الثغرات التي كشفت عنها التطورات الأخيرة ، وتحديث أحكامه التي أصبحت بالية بفعل الظروف الدولية الجديدة .

وكوننا نلجأ الى الارتجال في بعض الحالات دليل واضح في ذاته على ضرورة تنقيح الميثاق . وعلى سبيل المثال ، كما لاحظ السيد بيريز دي كوييار في تقريره لعام ١٩٩١ عن حق ، إن تكاليف القدرات التي تتطلبها الحرب المعاصرة قد أدت لا محالة الى تعديلات أساسية في تطبيق المادة ٤٢ ، الفصل السابع ، فيما يتعلق بتدابير الانفاذ الدولية الجماعية خلال أزمة الخليج . كما قمنا بوضع وتنفيذ عمليات لحفظ السلام ومنع السلام لم ترد في أي مكان في الميثاق . بيد أنها أصبحت من بين أكثر أنشطة الأمم المتحدة فعالية ونجاحا وفي العروض التي قدمت هذا الصباح وبعد ظهر اليوم ، تم التأكيد على نحو كبير على أهمية دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم في ضوء الحالة الدولية الجديدة التي تتبدى نود أن نرى زيادة استخدام المادة ٤١ ، الفصل

السابع من الميثاق ، المتمثلة بتدابير جماعية فعالة يمكن أن تتخذ ولا تتضمن استخدام القوة المسلحة . وهذا يعني المزيد من استخدام التدابير مثل العقوبات الاقتصادية لكفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن . بيد أن مشكلة العقوبات الاقتصادية هي أثرها السلبي على البلدان الأخرى أو المسماة بالدول الضحايا . وعلى العالم . ونحن نؤيد بقوة هذا الرأي . وبطبيعة الحال فإن منظمة الوحدة الأفريقية تود أن ترى المزيد من المساعدة من جانب الأمم المتحدة في مناطق المراعات المدنية في أفريقيا التي تحتاج إلى بعض التدخل الدولي الخارجي . ولكن ، وكما ذكرت ، لم يرد هذا في الميثاق بصيغة محددة ، ونحن نعمل وفقا لترتيبات وضعناها في أوائل الستينات حينما نشأت المشكلات .

وفي هذا الإطار أود التعقيب على بعض جوانب الميثاق وأن أشاطر زملائي بعض المقترحات الأولية بشأن كيفية تضمين الميثاق بعض الأجزاء التي يفتقر إليها ، وكيفية تعزيز أحكامه التي خدمتنا في الماضي ، وكيفية إحياء بعض أحكامه القيمة غير المستعملة ، وكيفية تحديث الأحكام التي نرى أنها أصبحت بالية في ضوء الحالة الدولية المتغيرة .

من البديهي أنني لن أتناول باستفاضة هذه الأحكام ، فمهمتي أصبحت أخف بفضل بعض الاشارات التي سبق أن أدلى بها المتكلمون السابقون مثل رئيس فنزويلا ورئيس فرنسا ورئيس وزراء اليابان حول الحاجة إلى إعادة النظر في الميثاق .

الرغم من أن المادة ٥٠ تستهدف توفير بعض الحماية لهذه الدول ، فإن تجربة حرب الخليج أوضحت أن هناك بعض الثغرات التي ينبغي معالجتها . إن تطبيق الجزاءات على العراق جلب المحن على العديد من البلدان في المنطقة وخارجها . وإن العروض التي لا تزال تقدم إلى لجنة الجزاءات من جانب معظم الدول المتضررة حتى الآن تدل على عدم كفاية المادة ٥٠ . إن المطلوب هو معايير واضحة لتحديد من يستحقون المساعدة وترتيبات الأمم المتحدة الدائمة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة البلدان المتضررة .

ونحن نأمل أنه عندما يعرض الأمين العام توصياته علينا قبل شهر تموز/يوليه ، على النحو الذي سنطلبه منه في هذا الاجتماع ، سيكون قد فكر مليا في بعض المسائل التي نكتفي هنا بالإشارة إليها . وسوف نتعاون بالتأكيد في بحث هذه المسائل بشكل أكثر تعمقا .

هناك مسألة ذات صلة قد نحتاج إلى النظر فيها مرة أخرى وهي تأثير العقوبات الاقتصادية على المدنيين الأبرياء الذين يعيشون في دولة لا يستطيعون تغيير الحكومة فيها . إن هؤلاء الناس يفتقرون إلى السبل السياسية لعكس السياسات التي أدت إلى نشوء الجرم موضوع العقوبات .

وبغية تفادي الكثير من الشكوك التي أعرب عنها البعض إزاء تنفيذ حرب الخليج ، يجب أن تكون عمليات الانفاذ الجماعي في المستقبل عرضة للمحاسبة الكاملة من قبل مجلس الأمن وينبغي أن تكون تمثيلية حقا . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز المادة ٤٦ من الميثاق ، التي تعطي دورا للجنة الأركان العسكرية . ولكنه إذا أردنا إعطاء مثل هذا الدور الهام للجنة الأركان العسكرية فإن عضويتها لا يمكن أن تبقى مقصورة على قلة . فينبغي أيضا للأعضاء غير الدائمين أن يشاركوا في جميع أعمال اللجنة . ومن شأن هذا أن يكفل ألا تكون تدابير الانفاذ الجماعي خاضعة لسيطرة مجموعة واحدة من البلدان .

وينبغي لتدابير الانفاذ الجماعي التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تكفل أيضا الاتساق . وفي حالة وقوع عدوان ، ينبغي اتخاذ اجراء الانفاذ الدولي الجماعي بغض النظر عن هو المعتدي أو عن هو الضحية . وتعتقد زمبابوي أن أي نظام للأمن الجماعي يخضع لحق النقض من قبل دولة أو بضع دول لا يمكن الاعتماد عليه . فهذا يعني أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتخذ أي إجراء في أي صراع لعضو دائم مملحة مباشرة فيه . لقد كان هذا دون شك أحد الاعتبارات في سان فرانسيسكو ، ولكن ألم تتجاوز الأحداث هذه المسألة ؟ وفي هذا الصدد يمكن إيلاء اعتبار لتطبيق الفقرة ٣ من المادة ٢٧ التي تنص على أنه في القرارات المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات بمقتضى الفصل السادس ، يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت . وفي رأينا أن هذا ينبغي أيضا أن ينطبق على الفصل السابع ، لكي لا يعرقل الذين يتمتعون بحق النقض فرض الجزاءات أو أي إجراء آخر للانفاذ الجماعي حينما يكونون طرفا في صراع ما .

ومن التطورات الايجابية جدا في النظام العالمي الجديد البارز الإجماع المتزايد الذي نشهده لدى الأعضاء الدائمين عن استخدام حق النقض . إنهم يفضلون الآن التوصل الى القرارات بتوافق الآراء . ونحن نرحب بهذا الاتجاه ونشجعه ، ويحدونا الأمل في أن يتم في النهاية إلغاء حق النقض أو زواله بسبب سوء استعماله . ولئن تمتعت الدول المنتصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمزايا خاصة ، فإننا نعتقد الآن

في عصر ما بعد الحرب الباردة اننا جميعا منتصرون وأنه لا ينبغي أن يكون هناك خاسرون وبالتالي ، لا يستحق أحد أن يتمتع بمزايا خاصة .

إن زمبابوي والدول غير المنحازة الأخرى تؤيد دوما المبدأ القائل بأن نزع السلاح العام والكامل لا يمكن تحقيقه إلا في المحفل المتعدد الأطراف التابع لهذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة . وفي وجه الخطر المتعاظم النابع من انتشار أسلحة التدمير الشامل ، التي أشير إليها ، فإننا نأمل بأن مجلس الأمن ، بمعالجته مسألة نزع السلاح في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وفي مشروع الإعلان المعروض علينا ، قد أصبح أيضا يسلم بهذا المبدأ .

كما أننا نعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل أن يواصل أصحاب فكرة سجل نقل الأسلحة الذي أنشأته الجمعية العامة في الشهر الماضي ، والذي أيدته زمبابوي ، العمل على تنفيذ تأكيداتهم لنا بأن يجري ، بمرور الوقت ، تطويره إلى سجل شامل غير تمييزي يغطي أيضا مخزونات الأسلحة النووية ، والإنتاج المحلي ، ونقل المواد ذات الأغراض المزدوجة .

والى جانب سجل نقل الأسلحة ، نعتقد أن نزع السلاح المتعدد الأطراف يمكن تعزيزه عن طريق استخدام أحكام المادة ٢٦ والفقرة ١ من المادة ٤٧ من الميثاق ، التي تخول مجلس الأمن أن يضع ، بمساعدة لجنة أركان الحرب ، منهاجا لتنظيم التسليح . وكان من شأن هذه الأحكام ، التي ظلت غير مستعملة منذ إنشاء المنظمة ، أن تغني عن الإنشاء المؤقت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) للجنة الخاصة التي تعالج حاليا تدابير نزع السلاح المفروضة على العراق . ونحن نرى أن هناك فرصة لا تزال قائمة لاستخدامها في تنفيذ تدابير نزع السلاح لمنطقة الشرق الأوسط الأوسع المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وعلاوة على التخفيضات الانفرادية في الترسانات النووية ، فإن الذين يمتلكون الأسلحة النووية ينبغي أن يشبثوا التزامهم بجعل عالم ما بعد الحرب الباردة مكانا أكثر أمانا من خلال تأييدهم لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٢ السارية حاليا إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وبعد أن انضمنا مؤخرا إلى معاهدة عدم

الانتشار - ويسرنا أن نلاحظ أن بعض الاعضاء على هذه الطاولة سائرون في عملية الانضمام الى تلك المعاهدة - يحدونا الامل في أن يجري معالجة الشواغل المعرب عنها مرارا معالجة وافية في الاستعراض القادم للمعاهدة . ونأمل بوجه خاص أن يكون تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المرافق النووية لدى الذين انضموا مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار تفتيشا دقيقا ومغصلا . وينبغي لنا أن نتفادى العمل بعد فوات الاوان . ولكن الطريق الذي ينبغي لنا اتباعه في ميدان نزع السلاح هو إزالة الطابع العسكري بصورة مستمرة عن الحالات المحلية والدولية . وينبغي لمصنعي الاسلحة الخطيرة بالاضافة الى متلقي هذه الاسلحة ومستخدميها أن يتوقفوا عن الاتجار بالموت . وينبغي لنا أن نزيل الطابع العسكري عن مجتمعاتنا في النظام العالمي الجديد .

وفي افريقيا ، هناك الكثير من الحكومات التي تربط عن حق بين نزع السلاح والتنمية . وهي تتخيل وضعا يحتاج فيه قدر أكبر من المال لتخفيف عبء الديون وتقديم أشكال مختلفة من المعونة . إن المبالغ الهائلة من الاموال التي تنفق حاليا على الاسلحة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو تخفيف محنة الملايين من البشر في البلدان النامية الذين هم بحاجة ماسة الى الموارد لرفع مستوى معيشتهم . وفي هذا المناخ الجديد الناجم عن انتهاء المواجهات الايديولوجية ، إن إعادة النظر في نتائج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد في نيويورك في عام ١٩٨٧ ، قد تساعدنا على المضي قدما .

إن هناك اقتراحا بتوسيع نطاق عضوية مجلس الامن وضمان التمثيل العادل في هذا المحفل لا يزال معروضا على الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٩ ، الى جانب البنود الاخرى التي ذكرتها آنفا ، والتي لا تزال معروضة على هذا المحفل منذ فترة من الزمن . وليس بوسع المجلس أن يحمي نفسه من التغييرات في الوقت الذي تمر فيه جميع الاجهزة الرئيسية الاخرى في الأمم المتحدة بعملية اصلاح وحينما تتطلب الظروف الدولية الجديدة إعادة التكيف . ان الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة تكفي وحدها لتبرير توسيع نطاق عضوية المجلس . وقد قدم لنا رئيس وزراء الهند بعض الارقام لتوضيح الزيادة السريعة التي طرأت على عضوية الأمم المتحدة ذاتها .

إن مجلس الأمن يتخذ بالنيابة عن كامل أعضاء الأمم المتحدة قرارات ذات أهمية رئيسية . وينبغي جعل هذه القرارات ممثلة لارادة الاعضاء بشكل عام . وفي عام ١٩٤٥ ، كان المجلس يمثل ٢٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة ؛ ولكن الآن ، بعد أن ازدادت عضوية الأمم المتحدة الى ١٦٦ عضوا ، فإن المجلس يمثل أقل من ١٠ في المائة . ومن الواضح أن المجلس أصبح أقل تمثيلا مما كان عليه في السابق ، وأن مسألة التمثيل الجغرافي المنصف ينبغي أيضا معالجتها . وثمة منطقة يظهر تمثيلها الزائد في المجلس بشكل واضح ، بينما نجد أن افريقيا وأمريكا اللاتينية غير ممثلتين على الإطلاق بين الاعضاء الدائمين .

وتعتقد زمبابوي أن القرارات الصادرة عن مجلس موسع وأكثر تمثيلا سيكون لها ثقل أكبر . إننا نؤيد اقتراح منظمة الوحدة الافريقية بإجراء مناقشة إعادة هيكلة هيئات الأمم المتحدة في الجمعية العامة ليتمكن الاعضاء من الاعراب عن آرائهم والإسهام في النظام العالمي الجديد الذي نبخته .

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان ، فإن زمبابوي ملتزمة التزاما تاما بتشجيع التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأساسية من جانب جميع رعايا كل دولة عضو في الأمم المتحدة . وإن المبادئ الثابتة التي تنظم العلاقات فيما بين الدول - مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم المساس بسيادة الدول - يجب أن تلبى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للأفراد والمجموعات الاجتماعية المهددة في دولة محددة .

وعلى سبيل المثال ، عندما أدانت الأمم المتحدة مذهب الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أصبح النهوض بحقوق الإنسان هناك شاعلا للمجتمع الدولي برمته . ولم يعد بالإمكان وصفه أو اعتباره مسألة داخلية في جنوب افريقيا وحدها . ويسرنا أن الخطوات جارية الآن للقضاء على الصرح القبيح للفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولا يمكن بعد الآن التهاون مع الانتهاكات الهائلة والمتعمدة لحقوق الإنسان أو وجود حالات قمع واضطهاد في أي مكان من العالم .

وفي هذا العهد الذي ندخله ، سيكون مطلوبا من المجلس التصدي أكثر فاكثراً للصراعات والحالات الإنسانية ذات الطابع المحلي التي يمكن أن تهدد السلم والاستقرار الدوليين . ولكن لابد من التزام الحرص الشديد للتأكد من أن هذه الصراعات المحلية لا تستخدم ذريعة لتدخل الدول الكبرى في الشؤون المحلية المشروعة للدول الصغيرة ، أو من عدم استخدام مسائل حقوق الإنسان لأغراض مختلفة تماما تتمثل في زعزعة استقرار حكومات أخرى . هناك إذن حاجة إلى إقامة توازن دقيق بين حقوق الدول على النحو المكرس في الميثاق وحقوق الافراد المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وتؤيد زمبابوي تأييدا قويا كلا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق بشأن هذه المسائل . وزمبابوي ملتزمة التزاما راسخا بالمبادئ المكرسة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان . بيد أننا لا يمكن إلا أن نعبر عن تخوفنا حيال معرفة مَنْ سيقدر انخراط مجلس الأمن في مسألة داخلية وبأي أسلوب . وبعبارة أخرى ، مَنْ سيحكم عندما يجري تجاوز عتبة مما يستدعي اتخاذ اجراء دولي ؟ ومن سيقدر ماذا يجب القيام به ، وكيف سيتم القيام بذلك ومن سيقوم بذلك ؟ وهذا يستدعي بوضوح إعدادا دقيقا للمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التي ترشد القرارات عندما تستوجب حالة محلية القيام بعمل دولي ، سواء من جانب مجلس الأمن أو من جانب المنظمات الإقليمية . ويمكن أن يكون هذا من بين المهام التي يمكن أن يعهد بها المجلس إلى الأمين العام . إن النهاية المرجوة للمواجهة بين الشرق والغرب لا بد أن تحفزنا على إنهاء المواجهة بين الشمال والجنوب أيضا . ويسرنى أيما سرور أن رئيس فرنسا قد تحدث باستفاضة عن هذه المسألة في هذا الصباح . ومن ثم فإنني لن أتوقف طويلا عند هذه النقطة . إن الهوة الاقتصادية المتزايدة بين الجانبين ستؤدي بنا جميعا إلى كارثة . وينبغي لنا أن نوفر المحفل اللازم لتحليل ومناقشة هذه المسائل وإيجاد حلول قابلة للاستمرار لها . ومؤتمر البيئة الذي سينعقد في البرازيل في حزيران/يونيه المقبل سيهيئ للمشاركين فرصة لمناقشة ذات المشكلة الملحة المتمثلة في الفقر المتزايد في البلدان النامية ومعدل التدهور البيئي المقلق . وبعد المناقشات ، سيتوقف تنفيذ هذه التوصيات التي لا بد من البت فيها على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

إن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تقوم بعمل قيم للغاية في مجال جلب الخبرات والمهارات إلى البلدان النامية . ونتطلع قدما إلى عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بمفتها محفلا هاما آخر لتبادل الآراء والتجارب والمعرفة . ويجب أن تكون الظروف الاجتماعية لملايين البشر في البلدان النامية مصدر انشغال عميق لجميع زعماء الحكومات . فبينما تمكن التكنولوجيا في الدول المتقدمة النمو تلك الدول من الوصول إلى الغضاء الخارجي ، فإن تكنولوجياتنا لا تكفي للوصول إلى القرية ، وخاصة في افريقيا . والنظام العالمي الجديد الذي لا يقوم بجهد خاص للغضاء على الفقر وتضييق أوجه التباين المتسعة القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لن يكون نظاما قابلا للإدامة .

تواجه الدول الافريقية مجموعة كبيرة من المشاكل وهي تدخل النظام العالمي الجديد . وهي تخطو خطوات مضيئة صوب التكيف السياسي والاجتماعي والاقتصادي للهيكل القائمة حاليا بغية استيعابها في النظام العالمي الجديد وكذلك بغية تحسين مستوى المعيشة لشعوبها عموما على أساس دائم وقابل للإدامة على نحو أكبر . وستحتاج إلى حكومات قوية لتنفيذ هذه الإصلاحات ، وستتطلب موارد مالية ومادية على نطاق متزايد . وتؤيد زمبابوي تأييدا قويا اقتراح الأمين العام بالتوسط في الصراع الاهلي القائم في الصومال على نحو خاص . ولكننا نحثه على اتخاذ خطوات مماثلة في خمسة بلدان افريقية أخرى تواجه صراعات مماثلة . وبعض مشاكل الصراعات المدنية في افريقيا يمكن احتواؤها بدبلوماسية وقائية نشطة من جانب الأمين العام وكذلك الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . ويسرنا أن الأمين العام يتخذ خطوات نشطة للغاية في هذا الاتجاه في هذه المرحلة المبكرة من توليه لمنصبه .

وقد شهدنا مؤخرا أيضا عدم تهيو الأمم المتحدة لمعالجة مشاكل مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي ، التي يمكن أن تصبح تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين في العصر الذي نشارك على دخوله . وقد أشار رئيس الولايات المتحدة في بيانه هذا الصباح إلى بعض مواطن هذه المشاكل الهامة . ونعتقد أن الاوان قد آن بالفعل لإحياء فكرة وضع مدونة جنائية دولية وإنشاء محكمة جنائية دولية .

وفي وثيقة بعنوان "إعلان لاهاي بشأن حكم القانون في العلاقات فيما بين الدول" ، طرحت الدول غير المنحازة بعض الأفكار المفيدة التي لقيت ترحيبا حارا في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين حينما أعلنت التسعينات عقدا للقانون الدولي . ويحدونا الأمل أن ينظر مجلس الأمن بدوره في اتخاذ قرارات تؤدي إلى إرساء سيادة القانون في النظام العالمي البارز وأن ينظر على الأخص في الاقتراحات بتمكين سلطة محكمة العدل الدولية . وقد اتخذت حركة عدم الانحياز خطوات بالغة النشاط في اتجاه تعزيز القانون الدولي في الاجتماع الهام الذي عقد في لاهاي والذي تمخض عن هذا الإعلان الهام ذاته .

وفي التحليل النهائي ، أعتقد أننا جميعا نتفق على أن السلم والأمن المرتكزين على المصالح المتبادلة والقيم المتشاطرة من الأرجح أن يصدأ أكثر مما لو كانا مرتكزين على تهديد الأسلحة . وعليه من الحتمي أن نستفيد استفادة تامة من اختفاء تناحرات الحرب الباردة والمخاوف المتبادلة لخلق وتشجيع هذه الطائفة المتشاطرة من المصالح والقيم . وحينما تنشأ النزاعات لنركز على الأسباب الجذرية بدلا من التركيز على الأعراض . ومن الأفضل كثيرا منع نشوب الصراعات والنزاعات بدلا من أن نحلها . وهذا يتطلب سيادة الدبلوماسية الوقائية التي نتوقعها من أميننا العام . وهذا يتطلب من الأمين العام القيام بدور نشط بناء على المادة ٩٩ من الميثاق التي تطلب إليه أن يطرح على مجلس الأمن أي مسألة يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين .

ومن نافلة القول إن قيام الأمين العام والأمم المتحدة على حد سواء بالدور الرئيسي المكرس في الميثاق يتطلب توفر الموارد الكافية . ليس من أكبر المفارقات في عصرنا أن تصبح الموارد متوفرة بكثرة عندما يتعلق الأمر بصنع الحرب وأن تصبح الموارد شحيحة عندما يتصل الأمر بصنع السلام ؟ لن يكون ممكنا أن تظلم الأمم المتحدة بدور رئيسي في سلم وأمن النظام العالمي الجديد إذا لم تنقذ من أزماتها المالية المستمرة . ونأمل ، في الوقت الذي نزود فيه الأمين العام الجديد بولاية قوية وبرنامج مستفيض عبر السنوات الخمس المقبلة ، أن يتم تزويده بالوسائل الكفيلة بالوفاء بتلك المهمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكرك ، سيادة الوزير ، على

إسهامك . ولعلي أطلب منك أن تحمل معك إلى الرئيس موغابي باسم المجلس أعمق مشاعر
مواساتنا له في فاجعته الاخيرة . لقد كانت السيدة موغابي معروفة تماما لدى العديد
من الحاضرين ومنفتقدها كثيرا . وأكون ممتنا لو تنقلون شعورنا القوي بالخسارة
للرئيس موغابي لدى عودتكم .

بعد إذن المجلس ، أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة .

ان اجتماع اليوم ، في رأيي ، حدث تاريخي . فاول مرة في تاريخ مجلس الامن التابع للامم المتحدة يجتمع المجلس على مستوى رؤساء الدول او الحكومات . وهذا حدث مشهود يناسب اوقاتا مشهودة . إننا نجتمع اليوم أيضا هنا للاحتفال بتعيين أمين عام جديد متميز هو السيد بطرس بطرس غالي . وأميننا العام رجل مخطوط بشكل ما . فهو أول أمين عام منذ سنوات عديدة يرث أمما متحدة واثقة من قدرتها على حل المشاكل ومدركة في نفس الوقت ضخامة مهمتها . ونحن نحتفل أيضا بدولة عالمية جديدة ، وهي الاتحاد الروسي ، الدولة التي ظهرت الآن بعد وضع شاذ دام ٧٠ عاما .

واعتقد اننا هنا أيضا لأسباب أخرى ، نجتمع ليشد بعضنا أزر بعض للاضطلاع بالمهام التي تنتظرنا ، ونعيد إحياء احساسنا المشترك بالهدف المرموق ، ونؤكد من جديد عزم الامم المتحدة على مضاعفة جهودها في سبيل السلم . ولكننا لن ننسى ونحن نفعل ذلك اننا نحتاج الى التنمية الاقتصادية والرخاء لكي نحقق السلم والاستقرار الدائمين .

لقد تحقق الكثير بالفعل . فقد فوضت الامم المتحدة في العام الماضي المجتمع الدولي بأن يستجيب الى غزو العراق للكويت . واليوم ، ما زالت بغداد تتحدى القانون الدولي وحقوق الإنسان . إن العراق يجب أن يمثل لكل قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة . وتحدي صدام حسين يضر الشعب العراقي ، إلا أن العقوبات يجب أن تبقى مطبقة تطبيقا كاملا الى أن تنفذ كل القرارات .

وفي أعقاب طرد العراق من الكويت تحول صدام حسين على شعبه . وقد أنشأ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) بعثة إنسانية لمساعدة الاكراد والشيعية الهاربين . إن محنتهم لا تزال تقع ضمن مسؤوليتنا . وبمرور الوقت يتكشف المزيد من شرور صدام حسين . وحتى اليوم يمنع الغذاء والأدوية واللوازم الحيوية الأخرى عن الوصول الى الاكراد . ولا يمكن لمجلس الامن أن يتجاهل انتهاك القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . ولا يمكننا أن نلقي جانباً الدرع الذي وفرناه لحماية الطوائف الضعيفة في العراق . وستكون هناك أزمات أخرى مماثلة . والناس في جميع أنحاء العالم يتوقعون من الامم المتحدة أن تتصرف

وتنفذ الارواح . ويمكن تحقيق ذلك مع الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق . ولكن الناس يوافقون بشكل متزايد على أن الشؤون الإنسانية تهم كل إنسان .

وفي الأسابيع الأخيرة ، شارك مجلس الأمن باتخاذ قرارات بشأن يوغوسلافيا وكمبوديا والسلفادور والصومال والمغرب الغربية . واتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار (٧٣١) (١٩٩٣) ، الذي أدان فيه بالإجماع الإرهاب الذي ترعاه الدولة . ويجب على ليبيا أن تستجيب بشكل إيجابي للطلبات التي طلبها هذا المجلس منها . والعالم لديه فعلا أداة فعالة لحماية الأمن الجماعي ، ولكنها ليست أداة مثالية بعد . وآمل أن يبدأ هذا الاجتماع العمل لتدعيم الأمم المتحدة .

وتركز الأفكار الجديدة على الفرص الجديدة في الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وصيانتها . ولكن ماذا نعني بالدبلوماسية الوقائية ؟ أرى أننا نعني العمل من أجل تفادي الأزمة أو على الأقل احتوائها ، ويجب أن نستغل الإمكانيات غير المستغلة في ميثاق الأمم المتحدة .

ولا بد لنا أيضا من المشاركة بشكل أنشط في اتقاء الأزمات . وهذا على نفس القدر من الأهمية ، إن لم يكن أهم من نقل مهارتنا في إدارة الأزمات . ويجب على الأمين العام ، أميننا العام الجديد ، أن يتخذ المبادرة بجرأة لتوجيه نظر مجلس الأمن إلى الصراعات المحتملة . لقد تعثر من سبقوه كثيرا في الماضي بسبب التناحر السياسي بين الدول الأعضاء ، مما تبين بشكل حاد في المجلس . ويجب على المجلس في المستقبل أن يكون مستعدا للتصرف قبل أن يتحول التوتر إلى صراع . والأمين العام يستحق أن نؤكد له ثقتنا التامة بحسن تقديره . وهذا الاجتماع يمكنه أن يقدم له هذا التأكيد .

ويجب أن يسير صنع السلم وصيانتها جنبا إلى جنب . فليس من المرجح أن يقل الطلب في المستقبل . ونود أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة . إننا ندرك العبء الملقى على عاتق المنظمة ومهارات موظفيها وخبراتهم . ولكننا نريد للأمم المتحدة أن تتمكن من الاضطلاع بمهمتها بفعالية أكبر . ولهذا نقترح أن يدعو المجلس الأمين العام لتقديم أفكاره حول كيفية تحقيق ذلك . وسيكون ذلك التقرير هاما . وقد

ينظر الى دور الامم المتحدة في تحديد اسباب الزعزعة والازمات المحتملة ومعالجتها ، وكذلك المساهمة التي يمكن أن تقدمها الهيئات الإقليمية لمساعدة المجلس في عمله . ولو أردنا الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وجب أيضا على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، دون استثناء ، أن تشارك بهمة في تحديد الاسلحة ، مما يعني إعطاء أولوية متقدمة لاهداف رئيسية ثلاثة :

أولا ، يجب علينا أن ننفذ ما اتفق عليه من قبل ، وبخاصة في معرض معاهدتي تخفيض الاسلحة الاستراتيجية والقوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

ثانيا ، يجب علينا أن نلتزم بالعمل من أجل تعزيز تدابير نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، مع إيلاء اهتمام خاص في عام ١٩٩٢ الى اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وأؤيد بقوة ما ذكره قبلا عددا من المتكلمين حول هذه النقطة بالذات .

ثالثا ، يجب أن نتأكد من أن كلا منا يضع ترتيبات تمنع الانتشار وتثني عن تكديس الاسلحة الفتاكة . ويمكنني أن أعلن اليوم أن حكومة المملكة المتحدة تعمل على تعزيز الضوابط على تصدير مواد وكائنات حيوية محددة يمكن أن يساء استخدامها لأغراض الاسلحة . ونحن ندرس أيضا أفكار الآخرين ، بما فيهم زملاؤنا الالمان ، التي تستهدف الحد بدرجة أكبر من نطاق الانتشار .

وهذه تحديات ضخمة في وقت يعاد فيه تشكيل الخريطة تشكيلا جذريا ، إلا أنه يمكننا أن نعتمد على أصول قيّمة جديدة : درجة جديدة من التعاون بين الأعداء السابقين في الشرق والغرب ؛ واستعداد جديد لمساعدة بعضنا بعضا ، في تدمير الفائض من الاسلحة النووية على سبيل المثال ؛ ووعي جديد ، من حرب العراق ، بمخاطر الانتشار ؛ واستعداد جديد ، تجلّى في اعتماد سجل للأمم المتحدة لنقل الاسلحة ، للتعاون على أساس عالمي هنا في الامم المتحدة نفسها .

ومن الآن وحتى انعقاد مؤتمر تجديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ ، لدينا فرصة فريدة لتعزيز مكاسب الاعوام القليلة الماضية على أساس دائم فعلا .

وترى بريطانيا انه على جميع الدول أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية . إن الحكومة الجيدة ليست ترفاً ، بل أساساً نبني عليه مجتمعاً مستقراً مزدهراً ، وهذا بدوره يُبنى أساساً على السلم والأمن الدوليين . وتنحو الآن عمليات صيانة السلم الى أن تشمل نمواً للتحقق من حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة نزيهة باعتبارها عناصر حيوية لآلية تسوية سلمية . انني متأكد أن هذا حق ، وأمل أن يستمر ذلك .

وفي العقود الأربعة الأولى للأمم المتحدة ، شهدت قارتي تغيرات مثيرة تقل عن أية منطقة أخرى في العالم تقريباً . وقد فرضت الحرب الباردة على أوروبا مكوناً من نوع لا تحسد عليه وتوازناً مزعجاً بين المعسكرين المتعاديين الحائزين للأسلحة النووية . ولكن هذا العقد مختلف ، فقد شهد تغيراً جامعاً عميقاً يبعث على الأمل في أوروبا ، سلسلة أحداث من التغيرات الشورية . هذا التغير يتجسد بوضوح وبلا لبس في هذا المجلس اليوم بحضور شخصيتين بارزتين من الجيل الأول للزعماء في مرحلة ما بعد الشيوعية ، الرئيس يلتسين رئيس روسيا ، والسيد يزينسكي وزير خارجية هنغاريا . ونحن نلتقي بهما هنا اليوم بوصفهما صديقين ومشاركين . ونشارك اليوم معاً في رؤية مشتركة وأهداف مشتركة . وهناك أمور أخرى مختلفة ، فزعماء الشرق والغرب توقفوا عن المنافسة ولم تعد الأيديولوجية تفرّق بيننا . ولم نعد نهدد أحداً الآخر . ولي أقل هذه الفوائد احتمال استخدام الأمم المتحدة بشكل أنجع .

إن عقد التسعينات سيكون عقد التحول في أوروبا . وهناك مهام ضخمة تتحقق في إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الشيوعية على مدى أجيال ، وفي وضع الجذور الراسخة للديمقراطية في تربة السياسات المفتوحة والأسواق الحرة . ولكن هناك مخاطر أيضاً ، فالامبراطورية الشيوعية خلفت وراءها مجموعة من المشاكل المحتملة بين الشعوب والدول . وقد أدّى بعضها فعلاً الى الصراع . ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تشجيع قبول مبادئ الميثاق والتسوية السلمية للمنازعات .

أيها الزملاء ، نحن في بريطانيا سنعمل عن كثب مع الأمين العام بغية دعم
مقدرة الأمم المتحدة وتعزيزها لكي تتصدى للآزمات الناشئة والآزمات التي تنشب حديثاً
أينما كان تهديدها . وهذا تحد هائل ، لا يمكن أن تتصدى له سوى الأمم المتحدة بالدعم
الكامل من الحكومات الأعضاء فيها . ويسعدني اليوم أن أتعهد لكم بالدعم الكامل مسن
قبل الحكومة البريطانية في هذا الصدد .

استأنف آلان مهامه كرئيس لمجلس الأمن .

أود أن أنتقل إلى البيان الرئاسي الذي تمخضت عنه مفاوضاتنا ومداولاتنا اليوم . فهمت أن أعضاء مجلس الأمن طلبوا مني إصدار البيان ، الذي سأقرأه ، بعد لحظة ، وفقا للعرف ، بوصفه بياناً رئاسياً بالنيابة عنهم . إنني ممتن لهذا التفويض ، وأود الآن أن أتلو على المجلس البيان الذي تم الاتفاق عليه . ونصه كما يلي :

"فؤمني أعضاء مجلس الأمن أن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم .

"عقد مجلس الأمن اجتماعاً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ، وذلك لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، وقد نظر أعضاء المجلس ، ضمن إطار التزامهم بميثاق الأمم المتحدة ، في مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين .

"ويعتبر أعضاء مجلس الأمن اجتماعهم اعترافاً جاء في حينه بأن هناك ظروفاً دولية مواتية جديدة بدأ مجلس الأمن في ظلها يظطلع بفعالية أكثر بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين .

"زمن التغيير"

"يُعقد هذا الاجتماع في وقت يشهد تغييراً بالغ الأهمية . فقد بعث انتهاء الحرب الباردة الآمال في قيام عالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية . وأحرز تقدم سريع في كثير من مناطق العالم في تحقيق الديمقراطية وإقامة أشكال حكم متجاوبة ، وكذلك في تحقيق المقاصد الواردة في الميثاق . ومن شأن إزالة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أن تشكل إسهاماً كبيراً في هذه المقاصد والاتجاهات الإيجابية ، بما في ذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

"وفي العام الماضي ، نجح المجتمع الدولي ، تحت سلطة الامم المتحدة ، في تمكين الكويت من استعادة سيادتها وسلامتها الاقليمية ، اللتين كانت قد فقدتهما نتيجة للعدوان العراقي . وتظل القرارات التي اتخذها مجلس الامن اساسية لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة ولا بدّ من تنفيذها تنفيذا تاما . وفي الوقت ذاته يساور أعضاء مجلس الامن القلق للحالة الإنسانية للسكان المدنيين الابرياء في العراق .

"ويعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعملية السلام في الشرق الاوسط التي يسرّ المضي فيها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ، ويأملون أن تنتهي إلى خاتمة ناجحة على أمد قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

"وهم يرحبون بالدور الذي استطاعت الامم المتحدة أن تقوم به بموجب الميثاق في التقدم نحو تسوية المنازعات الإقليمية التي طال أمدها ، وسيعملون على إحراز مزيد من التقدم نحو حلها . وهم يثنون على المساهمة القيّمة التي تقوم بها قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، العاملة الآن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا .

"ويلاحظ أعضاء المجلس أن مهام الامم المتحدة لصيانة السلم قد زادت واتسع نطاقها بشكل كبير في السنوات الأخيرة . فعمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى وطنهم ، جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها مجلس الامن لصون السلم والامن الدوليين في تسوية المنازعات الاقليمية ، بناء على طلب الاطراف المعنية أو بموافقتها . وهم يرحبون بهذه التطورات .

"كما يدرك أعضاء المجلس أن التغيير ، وإن يكن محل ترحيب ، قد أتى بمخاطر جديدة تهدد الاستقرار والامن ، فمن بين أكثر المشاكل حدة ما يكون منها نتيجة لتغيير هياكل الدول . وسوف تحظى كافة الجهود التي تبذل لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون أثناء هذه التغييرات بتشجيع أعضاء المجلس .

"ومن ثم فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة في سعيه لإحلال السلم . ويتوقع جميع الدول الاعضاء من الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في هذه المرحلة الحاسمة . ويؤكد أعضاء المجلس أهمية تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها . وقد عقدوا العزم على الاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة داخل الأمم المتحدة وفي إطار الميثاق .

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين . فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والايكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن . ومن الضروري أن تولي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الاجهزة المناسبة .

"الالتزام بالأمن الجماعي"

"يتعهد أعضاء مجلس الأمن بالالتزام بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة . وينبغي حل جميع المنازعات بين الدول سلميا وفقا لاحكام الميثاق . "ويؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق ، لمعالجة الاخطار التي تهدد السلم ، وعكس مسار أعمال العدوان .

"ويُعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء أعمال الإرهاب الدولي ويؤكدون الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتصدي لجميع هذه الأعمال على نحو فعال .

"منع السلم وصيانة السلم"

"تعزيزا لفعالية هذه الالتزامات ولكي تتيسر لمجلس الأمن وسائل الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين ، استقر رأي أعضاء المجلس على النهج التالي .

"يدعو أعضاء المجلس الأمين العام إلى إعداد تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة ، في إطار أحكام الميثاق ، على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم ، على أن توزع على أعضاء الأمم المتحدة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

"ويمكن أن يشمل التحليل والتوصيات المقدمة من الأمين العام دور الأمم المتحدة في تحديد الالتزامات المحتملة ومناطق عدم الاستقرار فضلا عن المساهمة التي تقدمها المنظمات الإقليمية ، في مساعدة المجلس على أداء أعماله وفقا للغمل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . كما يمكن أن يشمل ذلك ضرورة توفير الموارد الكافية ، المادية والمالية . ويمكن للأمين العام أن ينتفع بالدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة الأخيرة لصيانة السلم فسي التوصية بسبل لجعل تخطيط الأمانة العامة وعملياتها أكثر فعالية . ويمكنه أن ينظر أيضا في كيفية زيادة الاستفادة من مساعيه الحميدة ، ومن مهامه الأخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

"نزع السلاح وتحديد الأسلحة وأسلحة التدمير الشامل"

"في حين يدرك أعضاء المجلس إدراكا تاما مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها ، فهم يؤكدون من جديد المساهمة الحاسمة التي يستطيع التقدم في هذه المجالات أن يسهم بها في صون السلم والأمن الدوليين . ويعربون عن التزامهم باتخاذ خطوات محددة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذه المجالات .

"ويؤكد أعضاء مجلس الأمن ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وأن تمنع انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل بجميع جوانبه ، وأن تتجنب تكديس ونقل الأسلحة على نحو مفرط ومخل بالاستقرار ، وأن تسوي بالوسائل السلمية أي نزاع في هذه المسائل يهدد أو يعطل المحافظة على الاستقرار الإقليمي والعالمي . ويؤكدون

أهمية قيام الدول المعنية في وقت مبكر بالتصديق على جميع الترتيبات الدولية والاقليمية للحد من الأسلحة وتنفيذها ، لا سيما المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدات الأسلحة التقليدية في أوروبا .

"ويشكل انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويلتزم أعضاء المجلس بالعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث هذه الأسلحة وإنتاجها وباتخاذ الاجراءات المناسبة لبلوغ هذه الغاية .

"وفيما يتعلق بالانتشار النووي ، ينوهون بأهمية القرار الذي اتخذته بلدان كثيرة بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ، ويؤكدون الدور الاساسي ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الفعالة تماما ، في تنفيذ هذه المعاهدة ، وكذلك أهمية التدابير الفعالة للرقابة على المصادر . وستتخذ أعضاء المجلس التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

"وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية يؤيد أعضاء المجلس جهود مؤتمر جنيف للتوصل الى اتفاق بشأن عقد اتفاقية شاملة بنهاية عام ١٩٩٣ ، بما في ذلك نظام للتحقق ، من أجل حظر الأسلحة الكيميائية .

"وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ، يحيطون علما بتمويت الجمعية العامة المؤيد لوضع سجل في الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة ، وذلك كخطوة أولى ، ويدركون في هذا الصدد أهمية قيام جميع الدول بتزويد الأمم المتحدة بجميع المعلومات المطلوبة في قرار الجمعية العامة .

* * *

"وفي الختام ، يؤكد أعضاء مجلس الأمن عزمهم على البناء على مبادرة عقد اجتماعهم بغية تأمين إحراز تقدم إيجابي في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ويوافقون على أن للأمين العام للأمم المتحدة دورا حاسما يقوم به . ويعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق للأمين العام السابق ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لمساهمته البارزة في أعمال الأمم المتحدة التي توجت بتوقيع اتفاق السلم في السلفادور ويرحبون بالأمين العام الجديد سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، ويحيطون علما مع الارتياح بعزمه على تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة ويتعهدون بتقديم دعمهم الكامل له ، وبالعمل معه ومع معاونيه على نحو وثيق لبلوغ أهدافهم المشتركة ، بما فيها زيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة .

"ويتفق أعضاء المجلس في أن لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلم والأمن الدوليين منذ تأسيس الأمم المتحدة . ويتعهدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لبلوغ ذلك ولمعالجة كافة المشاكل الأخرى التي تتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي ، وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بصورة عاجلة . وهم يدركون أن السلم والرخاء لا ينفصلان وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاونا دوليا فعالا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر . "

بهذا يختتم البيان الذي وافقنا عليه . وأود أن أبلغ المجلس بأن البيان سينشر بوصفه وثيقة مجلس الأمن S/23500 .

هكذا أكمل مجلس الأمن أعماله لهذا الاجتماع ، وبذلك أعلن فضّه .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠